





ما سبب طلاقه
ما سبب طلاقه

بسم الله الرحمن الرحيم تم بالحق
الحمد لله قيما من ذوارق الينافض الوهاب او من فاض الماء اذا
اله وارفع جمع ذارفر السائلة والوارق جمع عارفة ومن اطهر المعروف المعنى
بالعلم اليقيني والخلق والعطايا الجارية عليهم من اصولها وفروعها كالوجود وما يتبعه
من الكمالات او كونه العلم اليقيني والفيض في الاصطلاح يتعمل بمعنى الجود وهو
افادة ما ينبغي للعوض والى كماله حقايق المعارف الا الهام العاء المعنى في الروع بطريق اليقيني
والمراد افادة العلوم الحقيقية الثابتة المطابقة لما في نفس الامر واسباب حيوية العالمين العالم
اسم كل ما يوجد ليس من ذاته من حيث هو كمال وقد يقال اسم الجمله الموجودات المستقلة
من حيث هي كمال وقد يقال لدرء العقول العالم من الملك والجن والبشر وقد يسمى به كل جنس
من اجناس الموجودات فيقال عالم الاجسام وعالم الادراض وعالم الحيوان الى غير ذلك وانما
يجب نظر الى هذا المعنى والافلاخ في انه لا يتصور التقدير في الجمله والحيوان في المعروف يطلق على
القوة التي يصح بوجودها الحس والاطمحة ويراد بها مكنها القوة التارئة في الاشياء التي يافقوا
مها وصلاها لما يصح له ولو لاها الفسدت ونيت ومن القوة الالهية التي مهتدي بها لكل شئ
في العالم العلوي والسفلي من الافلاك والكواكب والجماد والحيوان الغير الناطق والاشنان
الاجناس مصلحته وما به قوامه وقاؤه على قدر ما تمهيد له وعلى حسب الاحكام من هذه القوة
على الاطلاق يسمى العقل العقول في عرف القدماء وهذه القوة باعتبار من بانها في الاشياء
التي في العالم الطبيعي بسم الله وراعى درجات العالمين ان موافقهم اخذ من قوه
تج والذين اوتوا العلم درجات والصلوات على خير برية ومن الله رحمة ومن الملك
كلمة استغفار ومن المؤمنين دعاء والاطاها على الرحمة منها في الاصل دعاء اما باعتبار
الحمل على الغاية او يكونها من لوازم الدعاء بطريق الجازا لبرية الخلق وقد تركت
العبارة في قوله فان الغناء وان اخذت البرية من البري وهو التراب فاصلاها عن

كذابة القبح وقلبيته في خلقه الخليفة السلطان والخلق الخلق وبيوت من يخلق غيره
يوم مقام من من يخلق الله في الحكم بين خلقه والخلق محمدا واليه خير الال اصل
البيت واستعماله في الانراف والالطمة مظهر لاجل الله ان يبرى في اول النهار واخره
من التراب او خطر معنى بياض لظهور التبرك والبال القلب في خطورة المعنى فيه بركه وبعد
فان العلوم الفاء جواب اما المقدرة اذ ربما يندف بكثرة الاستعمال والاعتماد على القيمة علم
تشعب قوتها في تفرق انواعها وتكثر شجورها جمع شجى بالتسكين ومما لطيف في الورد
ارفع الطالب وانفع الماؤرب الماؤرب جمع ماؤرب ففتح الراء ومنها هو على الحافة وعلم
المنطق من بيها اشعار بانها علم كما هو رأي الشيخ ومن تبعه فانه قال في الاشارات ويتردد
من علم المنطق ثم منهم من جعله من الحكمة النظرية ومنهم من جعله مستماتا لثنا وقيل انه ليس علم
كما هو رأي الغاربي قال الامام الرازي هذا الخلاف لعقل فان علمي بالعلم صوت مطابق لما في
الخارج فهو ليس بعلم اذ موضوعه المعقولات الثانية كما هي وان علمي به كمال يكون للنفس
به شعور سواء كان في الخارج او لا فهو علم فعلى المذهب الاول لا يكون العلم المنطوق
الطلق والالكان لم تنقسم بل الى الماؤرب وعلى الثاني يكون العلم وعلى كل حال يجب تقدم
ولهذا يدور في كتبهم كذا في شرح الماتح من ابيها تبيان ان العلم العلوم بمرها ناعا بطريق الباطنة
فان من تصدى للترغيب فمن او تزويجه مذهب كثيرا ما يجري على هذا الطريقة ينسج على
هذا المنوال وكل حزب بما لديهم فرحون فان اقوى العلوم دليلا والهمر ما به ما بها
موا الهندسة والحساب وما يتنى عليها واحسنها شيانا الشان الامر الجال باله منقبة
الذاء للشمع والمبادى محذوف المتقية التفصيل جلت اي انكشفت وظهرت في الزمان
وهو العلوي واليهاد وهو الحسن الفايق ومرتبة عطف على منقبة جلت بالتحقيق اي
كشفت عن الفضل والثناء هو بالمدار في رفعه في النسخة المعروفة على الشارع الفاضل
جاءت بالاشديد وقيد بنظمت لاصل الفضل او عن سائر فضل سائر العلوم ورفعتها

فيه سقاء من الآس سقاء من الجهالات فان كل ما في النفس استعداده لا كلفه
 حصوله لا يستقيم روحاني تناف سقاء من الآس ومن طهرت على قواها الكمال
 منارة البدن وعدم حصوله سقاء من الآس بالبدن لوجه المانع وهو التواء الغل البدني
 والعلائق الجسمانية والام في العرف اذ اكل المانع من حيث موافق واشارات
 الى كثر الحقيق ومن المسائل المدونة في العلوم الجارية فيها مجرى قواها او على مقابقتها
 وتبنيها على رتبه التدقيق من نكتها ودقايقها والاشارة في العرف حكم يحتاج في اثباته
 الى دليل وبرهان والتنبه حكم لا يحتاج في اثباته الى دليل بل يكفي في اثباته
 ملاحظة بصوراته او النظر في السابق وكشف الاسرار وبيان القويصات الافكار
 والقويصات المشكلات بل انوار الهداية وقطاع المعارف وسائل الدراية ودر
 يعاين جميع ذريعه وهي الواسيلة وسبيل حيث كاشف عن الحقائق وصفا صفا صفا
 اذ في سياق كلامه بطريق الايهام اسمي ما يميز كتب هذا النوع كالغناء والنجاة
 والاشارة وكشف الاسرار والبيان والهداية والمطالع وسائل الدراية وجامع الرقابي
 من راجع الى طلب اختيار العلوم سواء في علم المنطق وغيرها او مختارها وحدها
 او رتبته في اعتقاد نقود المعارف او اراد الاعتقاد الدراية او اجماع النسخ منها
 والاربع ندران وازن جيد كذا في الصحاح فهو اي علم المنطق فضتها وغيرها اي ذنبها لا
 يؤمن من الاغاليط جمع اغلوطة وهي ما يغلط به من المسائل المعضلة والمراد منها المعطلة
 ويقتل ان يكون جمع اغلاط جمع غلط بطريق التباس كاتابيم وازايم وعزيم
 الاوهام اي تلبساتها والشيء الموع الذي يظن ظاهرا بالعلم بالافعال والرتب
 وبما فيه حديد او نحاس فان الوجود ربما يحتمل في تروج الباطل ويستمر السبب
 الببارات الصحيحة ويعرض على العقل في صورة الحق ويلبس عليه الالبس الذي
 الى سواد البتيل اي وسط الذي يوصل السالك الى مطلوبه لا يبدل في مطالعته ولا

(ورعاه)
 لما

لما اتجه لخطائين الصواب وهو الامر الذي لا يشوبه انكاره وهو نقيض الخطاء
 ولم يتغير الشراب من لايح الشراب والاسرار الذي تراه نصيب الشراب كان
 حاد كذا في الصحاح وانما يسمى علم المنطق لمقتضى التميز والتمييز الذي يعاين
 به غيره ويسوي كذا في المنطق اي تمييز بقدره النظر في المواد الجانية والنظر ملاحظ
 العقل ما هو حاصل عند يحصل ما ليس بالحاصل على ما يسمى تحقيقه اي شأنا الله به وميزان
 التامل والافتكار اي ما يوزن به الفكر في تلك المواد فكذلك نظر لا يتبين بهذا الميزان
بصفة المجهول يقال وزنت له الدراية فانه تميزها وزنها لنفسه كذا في المنطق
معرض البطالان اي يظهر في مبرزه وزنه والمعرض في الاصل الثوب الذي توضع فيه
 الامة على البيع وكذا في المنطق هذا الميزان اي لا يشوب وفي الصحاح والمنطق الصواب
 لا يتغير وفي مجمل اللغة يقال عرفت الدنيا نيرة اذا وزنتها واحدا فانه لا يكون الا فاسد
 الميزان يقال عايرت المكابيل والادريس عيارا اذا قابلتها والعيار الميزان الذي يميز
 به غيره ويسوي ويميز الدراية والذنا نيرة ما يجعل فيها من الفضة الخالصة او الذهب الخالص
 كذا في المنطق وفيه اي في المنطق معاجم معجم وهو المعرض الذي ينصب فيه العلامة على الشيء
 وقد راد بها نفس العلامة اي فيها انما يستدل بها التالك على الطريق للهدى اي للهداية
 ومصابيح معجم مصباح حذف الياء اكتفاء بالكرة ومحافظ على الوزن ورعايه للكتاب
 معجم كما يقال معراج في معارج تجلو الدجى ان يكشف الظلمة وصياقل الاذهان والصياقل
 جمع صقل وموصاغ الصقل الذي هو جلاء السيف ونحوه وازال صداه والاذهان جمع
 دهم ومرفق للنفس معلة لا كتاب الارادة في المنطق ما يزيل الصداع عن الاذ
 هان اذ من كذا ان تصديا للدورات التناسلية في لائس المعقولات كما في محتاج
 الى الصقل والجلاء من نظم الاسناد الشارح سماعانه قبل موافق من قوله
 لمن الروي اراؤهم ووجودهم كوسيو فهم في الحاديات اذا جردت نجوم منها معام

قايده جاي باشا

لهدي ومصباح تجلوا الرب والافرات رجوم ولا امر ما اي الشئ عظيم اجمع العلماء
اي صار العلماء الرايكون في العالم المتقنون به الذين تكالوا الخ
في ظلم الليالي جمع ظلمة انوار مراهم الوقادة الفراج جمع قرحه ومن اول ما استبط
من اليه ومنه قولهم لفلان قريحه ومن اول ما عيى يراد به استنباط العلوم بخودة
الطبع كذا في الصالح والمعاد بانوار قراهم العلوم التي استجوها بقوى قراهم وجوده
طباهم ومهم رحلوا وتلك بعيد بعد علم ثابت لنا من لغاتهم بل عليهم خبرا علم
لهم عن احسن الجاهل النادر الوقادة المتبعة للرب واستناروا افناء على صفات الا
يام اي جواشها وصفه كل شئ جابها نادر ضوابطهم حج خالقة ومن ما يخطى بالبال من الكفا
والمراد منها محله اي يعني الاذهان المتقادة التي تتدلى جدي وتتم من الدنوي يحكمون بوجوب
معرفة ما فرض عين كما رتب اليه بعضهم لتوقيق موقف الله عليهم ببيان ما حرفة الله مع
واجبه لانه من شئ الخير واجب وهو لا يكون الا بعد معرفة ومن ليست برميته بل
يتوقن على انظار صيحه لا يعلم صحتها الا بالانطق وما لا يتم الواجب المطلق الا في
واجب وما فرض من كفا تتدلى من لان اقام شعائره الذين يحفظ عتاييد لا يتم الام
ويحفظون الافراط الجاوز عن الحد الاطراف الغلو المدح ودرجته المدقة بتسليم
المدح وهو الثناء الحسن حتى ان الشيخ ابا علي بن سينا اذا حاول التثنية اي فصل
على طلبة قواعيد بلال العظمة وفضلها اي فضل تلك التواضع قال اي الشيخ المنطق
يتم العيون على ادراك العلوم كلها لانه لا يعجز مراعاتها من الخطا فيها وكان الشيخ
يسميه خادم العلوم لانه وسيلة اليها وفيه اسرار الى سيادة ورياسته والتمار الى
يسميه رئيسها لحكمه فيها واما في الفارابي عطف على الشيخ ذلك فيكون هو
المشبه بالبادي علمي وعلا من مومناه في اليونانيين سماه صديقه ويؤكد ما ذكر
في تفسير الفلسفة انه التشبيه بالاله يجب لطاف البشر وقبل موكلهم يونانية واهلها

قبلا سوفاف ومناه محبا حكمه اذا المعنى فله هو المحب وسوق الحكم لم يقض عمله
في تحقيق المعاني ومن المعاصد وسيد المبدأ والتشيد من الرفع والاصحاح
والمباني حج المبني ومو الاساس والمراد الدلائل لا ببناء المعاصد عليها وتو
امر اي ارتفع واستمر الى حيث لفت بالعلم الثاني اي بالمعنى الثاني نظر الى
العلم الاول اسطورة اي الفارابي المنطق كعلق النقيض العلق بكلمة المعنى
وسكون الام التي النقيض المرغوب فيه فوصفه له للمعاد والاكيد واد
قاسه بالعلوم الاخر اقل منها اي انزل المنطق من سائر العلوم محل الرئيس اي منزلة
الرئيس اذ كان حج زمر بفتح الهاء وسكونها وزمر النبت ثوب بفتح النون
زمرت اي ضاقت يقال زمر البراح اذا تلالا اعراقه ظهرت مع ظهر عرف
سبح المعنى وسكون الداء ومو الداء كج الطيبة وقد يطلق على الخبثه ايضا والناد
منا الاول انواع جمع نور بفتح النون مهور اي غلبت معال بفتح القاف اذا
غلب ضوءه على ضوء الكواكب في ظلمة الليل واتي كشت فيما مضى من الزمان
الى هذا الاوان اي الوقت شقوفا اي حريصا غاية الحرس معال شفع
الحب اي ارق قلبه وقيل مرضه وقد شفع بكلا فهو مشغوف كذا في الفحاح
بفتح صيمه مشتق اي باجتماع اجمال وتفصيل شاعرا اي متعبدا محاورا للحد
معال سطر الدار نشط شطا وشطوطا بفتحت كذا في الفحاح على قطوف
التامل والشوط التقطوف بفتح القاف العرس البطي وقيل موافق
الضيق لظهور المشوط الطي والعذر اذ انه كان يتباعده العذر والى
راكبا على قوس التامل يعني لان يتامل على القمل والالهيميان والحي تامل
على اجزاء ما يتامله من المعاني واما بعد واد لا يفوت جزء منه قال الا
مسادا المراد بقولي شاعرا ما اشتق من الشوط ومو بعد لام من الشوط

وهو الجوز كما زعم بعضهم ومعنى قول شاطا على قطوف التامل في الشوك
 هو الفكر البليغ سماعنا ضيلا اذ ابيحنا على طريق المسالفة يقول نافلت
 فلانا فضيلة اذ اقلبه نبال اللوح انبثاقا جمع ثقل وهو انهم والوجه الحق
 وهو الصالح اللوح بالحق الولوع به وقد كره به بالكره يلهم لها اذا اذى
 به ما ير عليه من قوس القوط يقال افرط في الامر اي جاوز فيه الحد والاسم
 منه الفكر بالتكليف وفرط اليه من قول ان سبق كذا في الفتحاح والمسمع
 من الشارح الفاضل هذا القوط بمعنى الافراط اذ اذى كان به فرض
 شديد متجاوز الحد في تحصيله انتهى كلامه قالوا في حمل القوط على معنى الافراط
 دون السبق وانما اي معني في استنباطه ان جعله ثابتا اذ استبان
 بصدق مئة اي مئة صادقة لا يشوبها فتور تلفظ اي ترمى تلك المئة مرا
 منها سبع الميم الاول وتحقق الباء جمع فرقة بكسر الميم ومي السهم الصغير
 المدور النصل يرمى به الى الهدف الى المطالب مع مطلب وهو الذي
 يتوجه اليه المطالب ويجوز ان يكون جمع مطلوب وذلك ظاهر وجهه
 فركحة عطف على صدق مئة اي اذ انشا انشاء اشتباهة بحوث فركحة
 تسوق حاوية اي سايقها من الحد وهو يسوق الابل بالنخ ومنه
 محاز من الحث الى الما كذب اي لغا قصد لم ارع من علمي والبيان
 من ان اليه في البيان اي بيان المقاييق والدقائق بالبيان اي بالاعلة
 يعني مشهورا في زمانه الا وقد استطلع اي استخبرته يقال استطلعت
 رأي فلان اذ انطرت بوابه طلع بدايه اشكاله الطالع بكسر الطاء الا
 سم من الاطلاع كذا في الصلح وبعال الحقيقه التي ايضا والاد
 منها الثاني سماعنا من والا اشكال حبه شليل وهي الاشكال الاربعون

المعروف وسالته الكشف عن موافق اشكاله بكسر الهمزة ولا يبق كتاب فيه
 اي في المنطق بيا لي بشار ان يعقد بجر او يلتفت اليه ويرغب في انتمها
 سنين صيدا من الا نتمها في السلوك والسنن الطريق والبيان بكسر الميم الموضع
 الواسع المتحد لامه القوس ونحوها الا وقد تصفحت بعال نصفت
 الشئ اي نظرت صنفاته بسينه وشينه ان ما بقى كتاب الامتصغ اليه والسنن الماد
 بالسنن المسائل العاطلة وبالسنن المسائل المحلات المنة باطل على سماعنا منه وانما
 كنى عنها بالسبي والسبين لان السبين قالية من الشقذ والسنن مزية
 بالنقط الثابت وزينة المائل بد لا يلهوا وامثلةها وبالجملة بما يتعلق بايقانها
 واصحابها وتعرفت عنه وسحبته العث المهزول واليسين صدي اي ميزت جهده
 وردية وقوية وضعيفه لا يتما كتاب الشفاء الذي لا يطلع على مقاصد الادوية
 بقدر واحد من الاذكياء ولا يهتدي الى دقايقه الا واد بقدر واحد من الفضلاء
 ليس المقصود من هذه العيان حرفة ومن يطلع ويدع عليه واحد او اثنين
 بل بيان قدس تحقيق كتاب الشفاء الوارد الحاضر من التورود وموادها
 الالماء وهذا ما قد مر مما ذكر الشيخ في آخر مقامات العارفين من كتاب الاشارة
 حيث قال جل جناب الحق ان يكون شريعة لطلو وار او يطلع عليه الا واحد بعد
 واحد الشريعة مورد الشارحة والماد بيان قدمه عدوا واصليين الى الحق وقيل
 الماد من واحد بعد واحد القطب لان الاطلاع الكامل على جناب الحق لا يحصل
 الا للقطب ومولا يكون في هذه فان الا واحد اقلكم منقذ نظري فيه اي في كتاب
 الشفاء وصوب اي ارتقى وتحرر الى العلو ونزل وتحرر الى السفل مرت
 بعد اخرى يريد طالع من اوله الى اخره او كثره وكثرت عن معضلات
 المعضلات بكسر الصاد الشدايد وعظمت عليه ضيقت كذا في مجمل اللغة

المشكلات التي تفسر لها والذراء العضال الذي قد عبا الالطبا، واعظ لا مقلد
 والمعضلات الشدايد ومعضلت عليه ضيقت كذا في مجمل البصر وتعبت رفقها
 ووصل الالاعاقها والمراد منه التنفيس والتفخيص حتى وجدت في أكثر ما نقل عنه
 المتأخرون خلافا بينا إلى الالامنة التنفيس والتفخيص إلى ذكر والقيت إلى وقت
 في جمل ما نقلوا عليه قبل الشيء أكثر ولا ينبغي أن يحكى عن الشارح الفاضل أنه قال
اشكل على وجه موضوع مما نقله صاحب الكشف من الشفاء فراجعته إليه فإني
نكس في أنه غير مطابق له فشرت الدليل بعد ذلك لمرجع إليه فيما نقله المتأخرون
ومن بين الشفاء حتى ظهر له جلية الحال فظهر ذلك والاختلال ما قدروا
على اقترانها بكار معانيه الا فتراء الافتضاظ واذاته البكارة فهي أي تلك
المعاني بعد تحت حجب الالاعاق مستورة ولا فتقوا الفتق المشق رفق بها فيه
الرتق الالتيام المراد بالمباين الاصول والادلة المتداخلة الملتصقة ولهذا بما
تجتمعت فيه سها على مخرج الفتح المصنوع وصاحب الكشف كلفه سيلة يمشي
كلمة الجواب شيئا لغيره في قوله لا يفتا في المعاني في المشا بكه والاول اقرب
وازا ميرة حاجه اذ هاد ومضى جبه زهير من وراء الامام وراى الشئ جانبا من
قدام او خلف والامام جبه كبر اللافي وسوء عا، الطلع او غلا في المنور راحة
أي مشرقه منظورة أي مدركة بالبحر مبالغة في الظهور شيوا ذالم يكن للمرايين
صحيحة فلا غرو ان يترتاب أي لا عوج ان يشك والحال ان البصر مشغول أي
منصفي ظاهر يعني لا حضور في الكتاب وانما التصور فيهم كما انه لا نقصان في
اسفار البصر وانما النقصان في بشار العين فحاجه في عليه أي خالطه وحرك
فيه ان اربيت في هذا الذي كذا ان قد فيه افكارا واثيرة بين صحيح
البيان منها فاسد واوضح الا كسر يعني الدقايق التي تشرت على

خلافا

على سطره عليه

من الالاعيان أحقيق ما عجل من اوضح وتقدر لما ذكر وغفل بالثريد أي غفلهم يعني
المأخزين والتحقيق اتعان النظر في حقيقة الشئ وجعلنا بتاسود الفهم أي قوادة ففهمهم
عن حقيقة وأبين ما نطق أي وجد الطريق يعني جاء وعودن يقال نطق واستطرقا في
طريقا الشبهة في طريقه كما شفا حال من ضمير بين من مواضع اليبس قال في الصحاح اليبس بالفتح
مصدر قولك لبست عليه امر اليبس خلطت الامر في المنافع اليبس الالبتاس يعني
بين السهي والشمس أي بين الضعيف والقوي من جملة الكواكب المنسوبة إلى نبات
الشمس الكثير في بياض الصفر والفضاء بقرب العناق من كواكب يمتحن به الناس حدة
بصيرتهم لا أي لا اقتصر على ما ذكر من دفع المفاسد المتطرفة إلى الفن بل انتهى إلى رفع
وأحكم مع ما ذكر قواعد الكلام مع قاعدته وممالا سلس يعني اصول علم الكلام بما أي بالدلائل
يل التي يسطح أي يعلو وينشأ يقال يسطح العباد والرايح والبعج يسطح سطوعا اذا ارتفع
كذا في الصحاح وفي النسخة المعروفة على الشارح الفاضل بما يطالع صبح الحق من افق بيانه الا فاق
وا حد الافاق وهي النواحي والاطراف السما، وأوشح أي اوشق معناه ونحت المرة بوشح افترشت
انما لبست الوشاح وهو شئ ينسج من اديم عريض ويرصع بالجواهر وشرب الماء بين عا
يقته او كشيء بالذات الصحاح معاقدا لا ينام المعاهد جمع مخفد وهو موضع عقد القلايد
يعني الا عناف عما ينظمه بمسائل ينظمها القيرند الخراى المنعج الوافع من الالاعيان
الفيم يورد الى التوير ومن بيانه شرواح عقد الدر المعدي بكر البين القلاق بعد شيانه
أي تفرقة بين دراهم الوشع الالاجتهاد بديل الوشع والوسع والسعة الميت والحالة
هو الوشع مبذول يقال بولت الثم ابدله هذا أي اعطيته وجدت به من ذلك
في الصحاح ولم غرمت الغرم عقدا للقلب على الشئ فان شقق الغرم وتقدمت وتأخر
الغرم لغو تليل الالانقاض والتاخر انا في زمان صار اهل فيه محمول مشهورا وصار
العلم كانه لم يكن شيئا، مذكور لا درست يقال درست في رسم ليس

اذا

والجمل
من المحو

ذروها اي عفا ودرست اليه يقدى ولا يقدى كذا في الصلح المعلوم وعلى مواضع
العلامات وقد تبادر العلامات انفسها والمراد مواضع العلوم ومذايرها و
عفت آثارها اي بليت واعميت بفال عفت الدار يعفون عفا او اعطاهما الطريق
كذلك يحمل العلم والاثار حجة انزوالها بالحق ما بقي من دسما الشئ من السيف كذا
في الصلح وارتفعت الجاهل وعلى جمع مجمل وكونه الاصل المفاضة التي لا اعلم
فيها وسال موضع الجاهل ايضا وهو الماد سناو قد يرد به الجاهل انفسها وارتفعت آثارها
اي ارتفعت لهيب نارها العالم فيه اي في ذلك الزمان مطروح على الطرف في زمان صغير
القدر لا يلتفت اليه كالتى للظرواح على الطرف والجاهل يحمل على الحدف جمع حذقة
قال في الصلح مدقة العين سوارها الا عظم والجمع خذق وصادق يعني الجاهل في غاية
الاعزاز والاكرام لو قلت بحيث انتم الزمان حيث لم يمتين بين من يجب الكرامة و
بين ما يجب لها نية وعكس ما يقتضيه العقول ونكس مما يرضيه المتبول كما كدبت او
غيرت بالغنى المرحل على صنف المصطفى وهو التفتيت واللوم سماعا منه او ان الفلك
الدوار عن سمت الصواب اي عن طريق الحق الجارو للبحر فيقول ما تجبت
بالجسيم حال ماسد وكنهه وجنبه واجتنبه كنهه معنى ان الوعيت او واد الفلك لما اجبت
عن طريق الحق الصواب ولكن عذرت وتبري بستره كالممازك من صاوي الزمان و
عذرت اي عذرت بعد انبوت الشئ انبذه اذا التفتيت من كيد كذا في الصلح فغلطت بالفتح
يشمل في التبع وراي ظهري يعني نسيب ما وقع منه فلم اعتد به حين غابيت حنة كبرى من
اذن شامها حسات كثيرة وشا عذرت ان عظمى من الابنة اي علامته كبرية اذ يسهل يندى
عما الى طليات عزله حتى اطعمته التي تقطع على جميع السبات اي كعمل على جميع سبات
الزمان عطاء فيسرها لكانتها ومنزلةها يقال كمن بالضم مكانة اي اذن مكانا والمراد هنا
القوة والعظمة لا لا يكتفى اي لا يبالى بشأن الزمان وهو لا يكتفى بكونه في دايمة

والثقل

فعل كثر

صانها

صياستها اي صيانت تلك الحنة وما لم يأت تلك الحنة الا دولة الصايب الدولة والدولة
وكذا بالفتح والغم لغتان ويقال الدولة بالغم في المال وبالفتح في الحرب ويقال بالغم اسم الشئ الذي
للعمل يتداول بينه وبالفتح لفتح والصاحب على الاطلاق في العرف الوزير لانه يصاحب السلطان
وقبل هو الدولة الذي يصاحبه الاقبال وهو توجه السحاب والمجد وهو الشرف والكرم
وسر السيادة بل الجورة في كل شئ المخدوم الا عظم دستور اعظم الامراء وهو بغم الوال
فادى شرب معناه في الاصل الدفتر الذي فتح فيه قوانين الملك ومناويطه في منافع العلوم
الدستور شئ الجاهل المنقول من السوايم يسمى الدولة بكبير الذي يرضع الاماير سره
احوال الناس كونه حاشا حاشا الدفتر ومنه قوله وفي الشا من الوزير دستور مالك نظام
احكام العبر والبرافغ رايث العلم الى الفاية المقصود مظهر كلمة الله العليا والمراد من العلم
الكلام المعين يعني كلمة التوحيد المخصوصة بالتفصيل القدسية اي الظاهرة عن دس التقايم
المكتم بالبرية سسة الانسية تالوت وديوان الوزارة وفي الصلح الناظر والناظر ما فظا كرم
والجمع النواظر ويقال فلان نظير قوم ونظرون وقوم الذي ينظر اليه منهم ويجمعان على نظاير
وعما الخارج الفاضل الناطور بالظاء المجهمة مبالغة في الناظر بمعنى الجاهل في كثير النظر والحفظ
فعل من هذا الوجه لعله مبالغة في المتصور على الجاهل على انظر اليه مع لكونه بعينه لكان له
وجه والديوان الدفتر من دون الكتب اذا جمعت لانها قطع من القرا ليس مجموع كذا في الخبر
يحيى الخبان الامان ان يفتي يحتمل ان يكون بمعنى المختار اي مختار اشراف الامراء ويحمل
ان يكون بمعنى الباصرة واعيان القدم انشأهم كذا في تحمل اللغة العايزة القوز النجاة واللفظ
بالفتح كذا في الصلح من قدام الفضل القدام جمع قديم بكسر القاف مؤنسهم الميرة بالفتح المعلى
موسايع سها الميرة مؤاوه السهام والكثرة انصبا المشهور في المعارف اي في العلوم
باليد الطولى اي الاقدار الكلام كاشت استار الطعاقب الاستارجي يشتر بكسر السين وهو
كلاما يشتر كذا في المعارف بفكره الصايب يقال صايب السهم يصوب ميبوب اي قد

والثقل

كفا في الحواس السبع

على جميع يد النية تغدق أسافلها ان تكثر في الصلح القدر الكثير وقد غدت عين
 الماء بالكثر من غدت يعني ان شجب عطايه يشغل الاعالي والاسفل والاكابر
 والاصغر سماءا منه ويورق اعاليه يقال اورقت النخلة ان خرج ورقها وقال
 الاصمعي وورق النخلة وورق والالف الكثرة وورق توزيقا مثله كذا في الصلح لو شجبت
 بالثمن الميرة كذبت او غلته بالثمن الميرغ يعني الميرغ الكثرة المطر لما ثبت
 من ابن السكيت مذابجه الكذب الاول وقابق معان بتره الباب اي يغلبها وبلا
 بل عيارايت ينشر الفضل للباب اي الخالص وهو صفة الفضل وايضا التجاب اي من
 اين له مذابجه الكذب الثاني بين الانعام مانع وشغل جنة نور الانام اي الكثرة الخلق قال
 في الصلح والجور من الناس جنة ان الكثرة ودام مدة الليالي والايام المدة بفتح
 الغاية ومنه الخادى في الكثرة وهو بلوغ المدة كذا في المورب قيل من المبالغة وصف للمورب
 ما هو من قول الشاعر وصف الحقد ما انت ما دهرها بان يشبهها بالشمس والبرق
 انت ما جبرها من ابن السكيت قال ان شاة فوق وجنتها ارفقا ومضجك اي سن
 في نظام الرقة فيها من ابن السكيت جنان مكحلة يقال كل عينة كلام من باب طلب
 وكله كشيء لا يحيد لا مثله كذا في المورب بالشئ والبيع يجري في حواشيها النجاشي
 رجل اسكل العين فيها شكلة وهو مخترع في بياضها ولما قصدت شكرك بعض فقه
 نظام مر عطف على قوله وكفى عطف فقيه على قصته والنظام هو التفاوت الارهاق
 ممرت ذكر شئ اي قصدت ذلك من فواضل جمع فاضل ومن النقة التي تنشق
 النور ما يقال تنشق ال كذا في وصف الطريق اليه وطرف فلان ليلا اذا اتى ليلا بين
 يربوا شجرت النيرة النيرة وانتهزها اذا انتمت كذا في الصلح وسناده
 والنوم والنوم الذي يسكن النوم وقيل النعاس وهو النوم او النور
 النور بسو النوم وقبل النعاس وهو النوم الخفيف واسرار من الغفلة من

حس

من الغفلة من ايمن الزمان وسناده وما جملته ثانيا السن بالضم هو
 الفوق والديا جرح وجور وهو الظلام واليلة وجور ان منظم كذا في الصلح والصلح
 الين والنهار وقهرت الغيرة الغيرة والعزم عقد القلب على الشئ يريد ان يفعله كذا في
 يحمل النعم على نقص العلابيق يعني على ترك العلابيق والاستغفار ان قهرت الغيرة على
 الاستغفار بالقدس الايق وهو التصرف في الامر والتفكير فيه وبغض النسخ والتدبير
 الايق وهو التفكير لما حطت الكتب المصنفة يقال لما حطت اذ ارغبت في الحاذق بالسرعة
 كذا في الصلح في الفنى المشار اليه اي المنطق واخرت كتاب المطالع من امور علمية
 والتعرج على الشئ الا فاقه عليه بالمرح فلان على الشئ ان اجلس مطبقة عليه وافام كذا
 فيه ايضا ارايت الا صاحب يتنوع من الامتاع ان يتنوع بمحنة ودرسه ويتكلفتون
 ان يطلبون الكيف من مظان ليس اي من مواضع التباينة واستبصاره قال في
 الجمل الذي فطنت الشئ موضع وهو انه قال ابو عبد الله المصنف المصنف يعلم ويتكلمون ان انشده
 شعرا برفع متاين ومبرج سيات بالرسين وما يستره وكذلك السيرة بضم السين والسر
 بالكر واما السور والاسرار فكذا قال الجوهري وفي هذا اشار الى الفرق بين السيرة
 وبينها وما ذكره المورب والاعنان في السيرة الى السيرة وقد ذكر قبل ويوضح سراب
 من جمع سريرة قال الصلح السر الذي يكتتم والجمع الاسرار والسر من مثله والجمع الزاير
 ملجئ من ذلك معنى في الشئ غاية الاطلاع الى الحاح من المبالغة في السؤال مقبلة حين
 على يقال اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية واقرت الكلام ان يقال كذا في
 الصلح بخواضع الاقراض جمع شرافعة شغفت العين اذا كان وقرا جعلت زورا والمراد
 انهم اقترحوها على عمر بعد اذ في فاضلت في شئ ككشف ان ذلك السيرة من ومعه فابعد
 بقائها واليقاب ما يشد المرء على قهرها وذلك اي شج وجعل ذلولا لئلا ينال
 واليقاب جمع يقب بالكر وهو الطريق في اطل كذا في الصلح صوابه او من صعب وهو

شبابه

خلاف الدلول ولم أنفرد على قوله فأنذرت على تركيبه والافصح ايا الاظهار وحل
التبيين عن تلك اساليب التلخيص ان يكتفى في الارض بقضيب اى بغير
فقد شرفه او التلخيص كالنقطة كذا في العوار ومضى في الوفاء يقال الكلام وفيه ثوب في
النفس ويحترج بدقه النظر اذ يقاربه عالمنا تلك الارض باصبع او كونه فيل
الحلم المنعوي المحزوق والنصور واساليب الكلام فتؤثر وطوقه قال الجوهري الا يلزم
بالضم الشئ يقال فلان انذره اساليب من القول اى فتؤثر فيه بل حقت ايضا
والتحقيق جعل الشئ حقا ثابتا واقعا في النظر في حقيقة قواعد الشئ اى اصوله
ويثبت تقاضيا لقوم وبالغت في تقوى الكلام ويزيد ما سيجى فيقال سيجى
زان في كذا اى عرض وظهر كذا في العوار من الرد والقبول والتقص ولا يلزم
التقص الاقدم يقال نقص البناء والجميل نقصا وانقص بنفسه كذا في المذهب
والا يلزم الاحكام يقال انذرت الشئ اى احكمته مع تعديده لما سبق وتقدر
لما لحق قد اخرجت من بحر الفكر فزادها هو الغيد الذي اذا اطلع نظم وفصل
بغيره ويقال فرايد الذر كبارها كذا في العوار وتنظمها في سخط العبارات
الزواجر السخط الخيط ما دام فيه الجز واللؤلؤ والافصح سلك كذا في المذهب
الزواجر جمع زاجر ومضى المخرقة اى العبارات الظاهرة والواحد وسقطها
لحوال مع الاسرار واللواجر جمع لا يقع من طبع اذ ابرقة شدة سخطه
الانوار قدمت بها حرة العلية حقة الرجل قرية وفيها كذا في العوار وشدة
السياسة كذا في لقاء قول البيت ويقال الشدة الباب كذا في مجل اللغة والسياسة
الرفعة العالية لازالت مدين الغضايل مدين اسم قرية شعيب عليه السلام
منسوب اليه بن ابراهيم عليه السلام والمراد هنا المنزل والمأثر من جمع
ما بين بفتح الفاء ومنها ومن المكنى لانه لا يؤثر في ذكره ولا يثر في قرون من قرون

يحدثون بما كذا في العوار ومحط رجال الا فاضل والا كما بالخط المسقط والرجال جمع مصر
ما الى مع المسافر من الا متعة ويقال للمأوى ومنزل البعير كسج الفرس والمناسب المعنى
الا قول وتبينت بعروة قدمته الاستمال عرفة الشئ ما بينه الذي يمسك به كعروة الكوف وغيره
وهو سلك قوى الاختصاص به الا سلك السلك الخط والسلك بالفتح مصدر قولك
سلكت الشئ في الشئ فاسلك اذ دخلته فدخل كذا في العوار اه يثبت الاستمال
بغير قدمته ويثبت الاستمال في سلك الاصحاب الاختصاص به لغيره من فاح
الطاف اى اولها وفاخرة الشئ اوله بفتح يقال فاع المسك يفتح فيها ويقوع فوحا اى احسن
براح طيبه منه والمراد منه هو الشئ اليسير كما يطلق الشئ على الشئ اليسير
ويشعر اى يشق يقال اقربت الشئ اى شغف فافترى اى انشغى وانزه الليل عن صبحه وفرة الذب
يظن الشاة اى شق ليلي البهم اى المظلم الشدة الظلمة لا تجال الشئ من الغنى صارفا اى ما فيها
ومسوحا من الضمير المبرزة قوله اظهر حجب غنايته عادية الزمان وغدوانه ومضرة الحوان اى كثر
الحياة فشط اى مخلصا من انشطت العقدة اى طلتها ومنه قولهم كانهما انشط من عقدة اى قل
ومسوحا في شدة وقوع الامور كذا في المذهب بلطف اغزاره عن محال الاموان العقال القيد والهور
الاول فان روى الرواج ضد الكس وذاك ليرى معنى الشرح ودرهم زيف وزايف اى منشور
ناقد طبعه القوم يقال قدرت الدرهم وانقدتها اذا خرجت منها الزيف والقوم المستقيم
ولا مظهر يقين انعام البهم فشاعة شعاع الشمس ما يرمى من صوته ما عند زورده
كفضاء الواحد شعاع كذا في العوار وفي الشئ الاصل فشاعة مريدا بها البريق واللمعان
نظرا الى استعمال العام فكان الشارح الفاضل انما غيرها الى فشاعة لعدم اطلاع على
استعمال الشفاعة بمعنى البريق واللمعان في اللغة قال الجوهري في كل شفاعة اى
ليسوا بكتيف وشفاعة ايضا وشفعت لشراب مزينة والشفاعة المتفرق
ورجل شفاعة اى طويل حسن ومكذاف مجمل اللغة وليس في اصول اللغة استعمالها لذلك

لذلك المسمى لكن كثيرا ما يقع في كلام المصنفين حتى الشيخ في اخر قصيدة مبسطة حيث
قال انهم يزوجون ابنته فاختاروا له من ذوات شعث يعني ذوات شكاك مرتفع من
ذكاء انما يسمى يسطر انما يسطر ليلادهم انما يسطر الظلمة بل شعث اعرف من اخرم
الشعث الطبع والعادة مثل يضرب في قرب الشبه واول من قال هذا طاهر الطائي
لان ابن عبد الله بن سعيد بن الطنج بن ابي القيس بن اخزم بن الطائي بن عدي بن
وذلك انما خلقا خلقا وتقبل اخلاق اخزم في الجود قال جده شعث اعرف من اخرم
الشعث الطبع والعادة مثل يضرب في قرب الشبه واول من قال هذا طاهر الطائي
الطائي لانه ابن عبد الله بن سعيد بن الطنج بن ابي القيس بن اخزم بن عدي بن
اخزم بن الطائي وذلك ان اخما خلقا وتقبل اخلاق اخزم في الجود قال جده شعث اعرف
من اخرم وقد غفل بما قيل بن غلظه المدي حين جرحه بنوه فقال ان بني خروجه بالدم من يلقى
اسادا الرجال يكلم شعثا اخرا من اخرم قال الجوهري ومن ادعى ان المثل لم يقدسه كذا
في المغرب يعني لولا خطي الصاحب المذكور عيين الانعام والافضل فذلك له بالارش
فان عادة انا وانه وابدان الكرام زعموا اصل العلم وعنايه اصل العلم وعنايه اصل الفضل
فقط مدي يكون المجا شبه مرعيه من المغرب والمورد وطه اللبنيه الا افيض ابرئوض يقال
افاضوا في الحديث انهم فاضوا فيه كذا في الصحاح من السائر نوع تقدم اظطبه وما سبق
بدل على اخيها قال ان اما الاضافه في العرض واحكامه ما مضى بصيغه الحال استحضار الصورة
المردود الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل هذا اشار الى بيان المعنى اللغوي قوله
موا الوصف يشتمل الوصف بالجميل والوصف بالقيم وقوله بالجميل يحجب الوصف
بالجميل الاعلى منه التعظيم وهو استهزاء قيل للمراد بالجميل هنا الاختيار لا الظاهر كعباده
الوم ورشاقه القفاة نه لا يمد عليه سحاب من قول يزيد هذا ما ذكره الشارح
الفاضل في شرح الكشاف ان الحمد هو البناء على الجميل الاختيارى من نعمه

بغيره وهو الغم
وقوله على وجه التعظيم
عن الوصف

وغرها فان قيل كيف يؤيد والجميل مناجي عليه ومناك محمديه فابن احمد من
الامرا جيب بان الغرض ان فان متعلقا بالمدح مطلقا سواء صدر به او عليه فاذا حصل
باجد مما لا يحتاج الى الاخرى ولهذا لا يكرر ان في المصنفات معا فمن يوجب الى هذا
فببيله فيما قاله التجوز ولعمل الكلام على ظاهره يتناول الاختيارى وغيره وحيث
الحمد به وعليه يقرر على عدمه وذلك طامى والمدح هو البناء على الجميل مطلقا ومنه ما لم
يقيد به او اعتداه على شهرته او الكفاء بلام العهد والمدح اعم مطلقا من الحمد لا نه شامل
لا نه فقال الاختيارى وغيرها والحمد لا يكون الا على الاضمار ولان الحمد مختص بالفضل
العلم خلاف المدح وهو ان الحمد باللسان وقد كنى متعلقه بكون النعمة وغيرها والشكر وهو
فعل يشوبه تعظيم المنعم كونه متعلقا بالنعمة فانه كنى مودع مع اللسان والجان والاركان
اي الجوارح فيشتمل على وضوح من وجه فالحمد اعم باعتبار ما عليه الحمد والخص باعتبار ما به
والشكر بالنسبة من ذلك اي اعم باعتبار ما عليه لان ما به الحمد ليس باللسان وما به الشكر
موا اللسان والقلب والجوارح وما عليه الحمد هو النعمة وغيرها وما عليه الشكر هو النعمة فانه
سما عا منه ولما كانت صورة اجتماعها ومضى ما اذا كان الحمد على الانعام وصورة وصورة
الشكر يدور الحمد ومضى فيما اذا كان الاشعار بالتعظيم لاجل الانعام بفعل القلب والجوارح
طامى وكان في صورته وجود الحمد يدور الشكر نوع ضا تركها وذكرها فقال لان الحمد
قيد يرتب على النصايل مع فضيله وعلى الصفة الجميل التي لا يمتا ومنها اثر ومنفعة غير
الممدوح كالشجاعة والشكر مختص بالفضل جمع فاضله وعلى الصفة الجميلة التي يحصل
منها منفعة لغير الممدوح كالانعام والاحسان والالاف جمع الاى وعلى اللغة النعمة على الا
طلاق وقد فقل على النعم الظامى هو النعماء في اللغة صلتا بالاساء وقيدها ايضا فقال
على النعم الباطنة كالاحسان وعلى اعم من ان يكون ظامى وعلى خفى السمع والبصر والشم
والذوق واللمس او باطنه وعلى خفى ايضا الحسن المشترك والكمال والوم والحاظه

والشكر
مؤخر

الكلام الجوهري

باعتبار ما به
والشكر

ال

والمنصرف حتى يكون مثالا للشم الظاهري والباطني وكل ما ياتي في مناسبة من
المجسبات فان الكلام محسوسا يناسبه بالشم البصر بذكر الالوان ولا يدرك
الرواج والشم بالعكس وكذا الكلام في البواقي وانما اخص لظلالا او فصح الشكر
بالشم بقلوبه والحد من الالوان والشكر من نعم الله لا يختص به الحد بالظاهري
بالمورد من الظاهر وهو اللسان وعدم اختصاص الشكر به انما بالظاهري يعني جعل الحد
من النعم الظاهرة باعتبار حصوله بالظاهر قطعا وهو اللسان وانكر من النعم الباطنة
لكنه باعتبار حصوله في الظاهر وعدم اختصاصه بالظاهر من اللسان والحواس والاعانة
للتناسب وحقائق التقابل والحق ما يمتدح اي بيان مفهوما للتحقق من قوا
يقدم بيان المفهومين الجازمين يعني المعنيين اللغويين احدهما موضوع الشكر والآخر
بالنظر في ثنائيه وهو معنى الشكر بذكر الاشياء لانه يفهم من قوله والشكر على النعمة
اي وقد صرحناه ايضا وكونه حقيقة او مجاز ابناء على ان اللفظ عند اهل العرف حقيقة
في معناه العرفي مجاز في معناه اللغوي وعند اهل اللغة بالعكس على ما بين في موضع
المعنى الحقيقي بذكر ما فيه الشيء الازمة والمجازي بمنزلة عوارض الفارقة عنه فلذلك
قال وحققت ما مئنه ان الحد انما مئنه الحد هذا بيان للمعنى العرفي ليس ببيان
قول القائل الحمد لله فهذا الاينافي كون هذا العقل من افرادها فصل هذا القول بالشم
لان رجاء سبق الى الوهم العام ان الحمد ما يشتمل على الفعل الحمد وما يشتمل منه بل هو
فعل يشتر بتعظيم النعم بسبب كونه متعلما من ان يكون متعلما لحد واحد وغير ذلك
الفعل المشعر بتعظيم النعم اما فعل القلب اعني الاعتقاد بانصاف اي انصاف
المنع بصفات الكمال والجلال يعني بصفات الكمال الشبهية المنسبة عن صفات
الكمال او بصفات الجلال والصفات السلبية المشعة بالشم من سمات النقصان
او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل عليه قيل الغمير يرجع الاعتقاد وقيل الى الاتصاف

الباطن ص

وكان ما صاف
بحال

الم

والله

والله ان يرجع الى قوله بتعظيمه وبه فبذرة النعمة المروية على الشارح الفاضل او
فعل الجوارح اي الاعطاء وهو الايمان بافعال والهيل ذلك والكلام في لفظة ذلك
في الكلام في الغمير والشكر كذلك اه كل من ليس قول القائل الشكر لله كما يسبق الى
الوهم ولا القول المطلق الذي يدل على التعظيم ايضا وهذا لا ينافي كون القول
المطلق جزءا من مادية الشكر وكون القول المنصوص فزاد من المطلق بل هو
العبد جميع ما انعم الله عليه من النعم والبصر وغيره الى ما خلق الله من اعطاه اي
المنع من لاجله الغمير لما في ما خلق كصحة العبد النظر الى مطالع مصنوعة والاطلاع على ما
فيها من دقائق الصنع وعجايب الحكمة ثم عرف القلب الى النامق فيها والاشكال
والاستدلال بها على وجود الصانع وحده السبح الى تابع ما ينشئ عن مضيانه من
احوال او امر الله به وبني عن كمال اجتناب عن منهية من نواهي الدعوى ثم استعمال
الالات في كلامه وامر النواهي واعتبر ما ذكرنا في مادية القول الظاهر والباطني وعلى
هذا ان على اعتبار المعنى العرفي فيها يكون الحمد عام من الشكر مطلقا لوجهين احدهما
اشارته اليه بقوله لعموم النعم العاملة الى ما بعد وغيره اذ السبب كونه متعلما مطلقا
فان المنع المذكور في تعريف الحمد العرفي يتناول المنع على اعمد وغيره لا يلازم خلاف
المنع المذكور في الشكر فانه مقيد بكونه على انشاء كما اشار اليه من ان بقوله ولخصاص
الشكر بما يصل الى الشاكر وثانيتها ان الشناء بحسب القلب مثلا حمد وليس شكر لانه
اعتراف بحول الات في مفهوم الشكر وكون الحمد من ادعى وجرانا لثاوان الشكر
بهذا المعنى لا يتعلق بغيره بخلاف الحمد كما يظهر من الشك وتبيين صفات الجلال
بالشم عن سمات النقصان ولا يخفى انه ينبغي ان الاختصاص بالله تعالى ولذا قوله
الشارح العاقل ليس الاعانة عن قول القائل الحمد لله بل كذا انما ينبغي ذلك
وكذا قول الشارح العاقل ليس عبارة عن قول العاقل الحمد لله بل كذا انما ينبغي ذلك

القول

ذكر المنع

ولا يخفى انه بين سائر الاختصاص بالمدح بعضات الجمال والجلال عند الوهم المذموم
 لا يتصور الا الله والاصل ان لكل من الحمد والشكر معنى لغويا ومعنى عرفيا وبين معنيها
 اللغويين عموم وخصوص من وجه وبين معنيها العرفيين عموم وخصوص من وجه وبين الشكر
 فالحمد مطلقا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكر
 عموم وخصوص مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي و
 الشكر اللغوي ايضا عموم وخصوص مطلق اذا قيدت التسمية بالشكر اللغوي
 بوصولها الى الشاكر كما هو واذا لم يحدد كانا متعينين كما يظهر في الشكل اعلم ان
 هذا الاصطلاح المذكور في معنى الحمد والشكر بخلاف ما عليه الجمهور فانهم عرفوا
 الشكر بعرف به الحمد ولم يذكر في الحمد غير المعنى اللغوي قال بعض تلامذة الشافعي
 الفاضل ان هذا منقول من كلام امام الحرمين والامام الرازي في المحرر في سورة
 الانعام بهذا المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من صرف الجاهل في بعض كتابه
 الاصول والهداية الدلالة الموصلة الى المطلوب وقيل وجبات ما يوصل
 الى المطلوب ووصل على ما ينبغي لانه موافق لما لا اله الا الله فان من
 وجه ما يوصل الى المطلوب ولا يدل عليه لا يقال ان هذا بل هو متروك
 منها صاحب الكتاب بانها الدلالة الموصلة الى البقية ونقص بقوله في ما لا يورثه
 من فاسدوا المعنى على الهدى اجيب بان المراد من الهدى افاضه بهاب الهداية لا المعنى
 الجنت فلا يلزم وجود الامتداد والقبول عدم الغلبة ومن الغرض بفتح صورة انتهى
 النفس لتصور ما يريد عليها من الغنى والفقرية سلوكا لا يوصل الى المطلوب لا
 يقع تعريفها بقدر ما يوصل الى المطلوب لان من ترك تفصيل المطالب بالكلية
 ولم يسلط طريقا ملاقاة فاقدا لا يوصل اليها وليس هذا قطع او الا الهام
 القائم في التلخيص طريقا للقبول اي بدون الكتاب واستغاضه فيكون اخص من

ما لا يخفى
 ص ١٢٢

من الاعلام لانه قد يكون بطريق الفيض وقد يكون بالكسب وقد يكون بالتبعية
 والحق حال القول والعقد الاعتقاد المطابق للواقع الحق والصدق متشاركان
 في المورد وهو القول او العقد ان يوصف بكل منهما القوله والعقد المطابقان للواقع و
 مختلفان بحسب اختلاف الاعتبار فبهما او التفصيل فيه ان لهما مستقيمين الاول
 مستقيما الى الامور الواقعية والثانية نسبة اليها فان المطابقة تجري بين امرين في المطابقة
 هذا لانه غير مطابق فكل هذا فللمطابقين متغايران فاعتبار جانب النسب يوضح لهما
 حالانا فاعتبار نسبتها الى الامور الواقعية يوضح لهما حالهما على كونها مطابقين بكونها
 للواقع وهو الصدق لان المنسوب في باب المعاملة فاعل واعتبار نسبتها اليها يوضح
 لهما حال اخرى وعلى كونها مطابقين بفتح الباب للواقع وهو الحق لان المنسوب اليه في باب
 المعاملة مفعول وانما سمي هذا صدقا والاول صدقا لان الملاحظ او لا في هذا الاعتبار هو
 الواقع الموصوف في الحقيقة يكون متساويا ثابتا متحققا في الاول ما يوصف بكونه صادقا
 في العرف وانما الى ما ذكره بقوله في قوله الله ان تبين الى القول والعقد
 المطابق وقوله اعني كونه مطابقا على صفة المفعول لانه الواقع بغير طحال القول
 او العقد مطابقا على صفة الفاعل لانه الواقع اذا تم هذا التصوير ان يريد من التصوير
 معناه الاعم وهو الاعلام كما هو الظاهر في محل ما سبق من التوضيحات وبيان
 النسب بل لا يورث وانما يريد معناه الاخص فيجب بيان النسب من التعليل والمتمم
 للتصوير فتقول للنفس الناطقة قوتان طرية وعلم علم ان النفس الناطقة لما
 كانت جوهرية جردت عن الحاشية في نفس متعلقة بها تعلق التدبير وكان لها مرتبة
 جبرية في عالم الروحاني وعلى جبرية تجردتها عن جبرية العالم متعلقة بالعالم الجسماني
 وبجبرية تعلقها ولذلك شبهوها بالمرتبة ذات الوجهين فهي باعتبار الجبرية الاولى
 بتأثيرها في انوار العالم العقول والتفكر من التماويه وينتقل فيها

واذا قيل ان القول
 هو العقد الى الواقع
 هو الصدق الى
 كونه تعميكون
 القول او العقد

الاعلام

محررونه

اي النظريات تحو عندها ان النفس وذلك لانها تحصل بتكرار المشاهدة وقيل
عند التزاوم العقل المعال كما ياتي لاغ النفس والالما احتاجت في استحضارها
الالما لعلام والالهام ومصلحت لها ملكة الاستحضار حصلت للنفس كغيرها
تقتدر على استحضار النظريات على طريق المشاهدة مني شات من غير تحت كسب
جديد اي من غير كلفة فهي العقل بالعقل سميت بها لان النظريات في هذا المنة قريبة
من العقل جدا فانه حاصله بالعقل وانما انخفض مراتب النفس بحسب القوة
النظرية والاربع المذكورة لان القوة النظرية لا تتكامل النفس بالادراك
ومما حاد برعية او نظرية لكن البكل الكمال انما يحصل بالثاني لاقتضاهما ووجود
الاشراك في الاول بينهما وبين الحيوانات التي وراها استكمالها باطن
الكمال وهو العقل المستفاد او استعداده والاك استعدادا واقارب او بعد
او متوسط فالعقل المستفاد بالعقل والعدد العقل المهيولان في المتوسط
العقل بالملكة اعلم ان الشارح الفاضل قدّم العقل المستفاد على العقل بالفعل لتقديمه
في الحدوث لان ما يمكن موصوفا لا يكون محوونا وناوهم بعضهم ذكر العقل بالفعل لتقديمه
عليه في البناء لان المستفاد كما يكون باقيا اذا كان العقل بالفعل باقيا فانه اذا لم يكن
لنفس ملكة الاستحضار لم يبق لها مشاهد النظريات فظهر ان النفس يتقاء
العقل بالفعل فتقدر على استحضار النظريات التي ذهلت عنها بعد كونهما مشاهدا
اماها فيكون تلك المشاهدة كما فاعلم ان يكون زوالها بحيث يجتاز في استحضارها
ما الى حيث كسب جديد اعلم ان هذه المراتب الاربعه يغيرها العقل الى كل نظرية
محلقة لكان اذ قد يكون النفس بالبناء الى بعض النظريات في مرسة العقل
السهولات وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرسة المستفاد العقل
وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل ومنها ملكة لا بد منها التنبه لراوى ان اسم العقل

الحال

محررونه

بمع النظر يقع على الجود المجرى للمستوى لقبول الفعلات وعلى نفس
الساكن وعلى هذه المراتب الاربع كما لا يشترط اللفظي وقد يقال لفظ العقل
بالاشراك اللفظي ايضا على الجود المجرى الذي ليس جسم ولا جسماني
لا بالاول ولا بالثاني كالعقول العنصرية قوله ولما كان شروخ في تطبيق الزمان
على المراتب المذكورة لانه في مبدأ الفطرة المرسة الاول اي العقل المهيولان
والاكت حصيل المرتبة الثانية اي العقل بالملكة المشاعر الظاهرة والباطنة يعني
الطوائف الظاهرة والباطنة وهي كلها يعني المرسة الاولى والاك حصيل المرتبة الثانية
من حيث الحدوث والشرع عليه جلاله جواب لما انما تجد وشكر على اعطائه ان على اعطاء
الامام اية المرسة الاولى والاك حصيل المرتبة الثانية اشارة الى المرتبتين معا لان
المرسة الاولى نعمة باطنة ولا يتبادر لها الا لا لان حصيل المرسة الثانية مشتمل على
نعم ظاهري وباطني ولا يمكن بحصيل القرينة الثانية لكونها من النعم الباطنة بالمرسة
الثانية بل سدرج المرسة الاولى في القرينة الثانية والمرسة الثانية يتنوع على القوي
ينشئين وقوله وسالك مداري الهداية الهداية مع مبدئية وهي التحفة اشارة الى مرسة
الثالثة اي العقل المستفاد فان حصيل المطالب النظرية من مباديتها وهو
ما يتوقف المطلوب عليه سواء كانت تصورات كاجزاء العقل الشارح او قصد
بقات كاجزاء المحسوسات ان شاء الله تعالى يتوقف على مبدئية المدعى على سواء الطريق
اي وسطه وعله اذا طرق مستدق والتميز من القواب واطفاء لا يتم بحسب الظاهر
البشرة لان كالات البشرية حاصلة بالفقوة وخروجها الى العقل يتوقف على مبدئية
المدعى ولما كانت الهداية وان انتقلت حصة المطالب بغيره في حصرها
بل لا بد منها من ارتفاع الموانع كالتباين وعلى البلاء وعندم الفطنة عما من شأنه
فان صاحبها رجا كخطا بعد عناية جميع القواسم المسطحة وعرض افكاره عليها كما

ان العقل المهيولان
والعقل بالملكة انما حصل
مجموع العنصرين اشارة
الى المرتبتين
الاولى والثانية من النعم
الظاهرة والباطنة
والاكت حصيل القرينة

يعرف والفعله فان من مدي الى الطريق المستقيم قد عمل عنه كما لمفكر الفارق
 بالقوانين اذ لم يراع اخر الفوائد كونه اذ ينشأ من الفناء وسمايه لازد ياد مجاز
 نشأ الهداية لاسل ان وصوره المقتضى غير كاف في وضوحه المطلوب بل لا بد من
 من ارتفاع الموانع حتى يحصل فلاحهم سال الهداية التي هي المقتضى اذ معنى اقتضاء
 الشيء للشيء ان المقتضى لو فعل وطبع ولم يكن هناك مانع حصل مقتضاؤه وان
 سقاه ان يابى مع غيرها اي عن القباوة والفتاوى التي هي بين الموانع وقوا
 وينتج مثل اعلام اطق والهام الصدق وجه تخصيص الاعلام بالحق والالهام
 بالصدق ان الاعلام يتعلق اولاً بالامر الخارجى فانه اذا حصل في ذهنك صورة
 امر خارجي كزبد مثلاً فقال ان ذلك الشيء اسلم به ومعلوم وصورته صورة
 العلم وصورته اما حصوله في ذهنك ولا طرفة صلاطه ذلك الشيء وهي قد يكون معلومة
 بملاحظة الذهن فتعلق بها الاعلام ثانياً وقد لا يكون معلومة لكن على الحقيقة اذا حصل
 في الذهن بدون الملاحظة الا يقتضى المعلومة لكن قد سمى علماً وقد عرف ان الملا
 حظة بملاحظة الذهن في العقل اولاً والامر مناسب ان يقع الاعلام عليه وان
 الكالام يتعلق اولاً بالامر الذي لا ان الشيء انما يلحق في القلب بالقاء صورته وقد
 ان الملاحظة ولا في الصدق الصورة الذهنية مناسب ان يقع الالهام على الصدق
 اشار الى المرتبة الرابعة اما العقل بالعقل لان ملكه الاستحضار ان استحضار
 النظرات المحيطة من البدويات اذا صارت محروقة عند النفس ودخلت
 النفس عنها اشارت من غير جسم كشيء ولا يشعر بحس انما يقال اذا رجعت
 الى حقيقة ما جعلها من غير جسم كشيء لا يشعر بحس لا يحصل الا
 بعد علامات متناهية والامارات متواليه مثل اعلام الحق والهام الصدق متقاربان
 في المعنى بل هما لا واحد فمجرد كثرهما كثر ذلك المأل فبتكرار ذلك فبالتقارب انما

منه
 من اشتغاف

الجلالين

يقول من الاماير تكب ان لو قيل بعد اعلام والهام فظامي المانع ينشأ عن التكرار من
 عن تكلف اذ لا يخفى ان قوله لا بعد علامات متناهية والكثرة في التكرار وفيه اي في بعد
 التكرار من غير ضم الالهامات متواليه الالهام الا ان يقال ان بعد المبالغة والكثرة في التكرار
 من غير وجه الا في عدم ملكه الاستحضار لا بعد علامات متناهية والالهامات متواليه
 ليه اشار الى الالهامات المتواليه للعقل المعقل على العقل الفعال حافظ لها على ما بقوت
 في الحكمة وانما ان هذا مشعر ان يكون المصدر النياض خزانة لها لان ملكه استحضار معنى
 العقل الفعال النفس اياها بعد حصولها عنها لا بموقف على علامات والالهامات
 متواليه لم يمكن ان يكون تلك الصور فيما بين تلك تنطبق في النفس والالهامات
 متواليه لم تزل عنها قط ولا يتصور اعلام البتة ولا يدوان يكون محرومة والا لما امكن
 حصولها من غير جسم كشيء لا يشعر بحس في حاله النسيان وتلك الحزاة جوهر محروم
 بتفكر من شاع روحه في المرأة النفس وسطع فيها ما ندرت فيه فان الحكماء
 شهبوها بالمرأة ذات الوجهين كما عرفت كما يقبل النور فتو لا سعاداً واحب
 صفايتها وكذا دورها كمرأة المحسوسات اعمالنا بتفكر دون بعض لان فيصا
 النور على ان الالكوان اعماموساً الاول نفاية ثانه لم يتفكر من بعضها الى بعض
 والدور السماوات والارض ثم كذا المصنف الاشارة الى المراتب الاربع
 المذكورة وعلى العقل للهولاء والعقل المستفاد والعقل بالعقل بالامر
 اربع مراتب بالامر كمرسمة المراتب الاربع المذكورة وادع ان مرسمة وادع
 تفصيلها وبيانها بالامر ان المصنف فيها ان تلك المراتب الاربع من الغرائب الا
 ربع المذكورة اولاً اذا ذكر اولاً فرائس اربعاً بازاء المراتب الاربع ثم ذكر اربع
 مراتب اخرى بالامر على قوله وادع لانه الحجة على المراتب الاربع وتلك المراتب الاربع
 من التراتيب ولذلك قال كذا الاشارة الى المراتب الاربع بابر فرائس

علامات

آخر قليل للمرسوم والموضوع في تلك المراتب من القوانين الاربعة الاولى
 فان العروة الاولى منها هي قوله اللهم انا نجذك واظهر من الاكل والمرسوم فيها
 الحمد والعروة الثانية هي ونشكره والشكر من نعمائك ومارس فيه الشكر والعروة
 الثالثة هي وسالك صداما الهداية ونفوسك من الغفلة والعروة الرابعة
 رسم فيها سواه الهداية والاستغفار من الغفلة والعروة الخامسة
 هي ونبتغي منك اعلام الحق والهام الصدق والمرسوم فيها مواهب اعلام
 الحق والهام الصدق فكانت قال ان المصنف اعاد كل على المرسى الاول الى ان
 استعداد العلوم ليس الامم حفرتك واقدارك واعدادك اشارة الشارع
 النافذ الى ان قوله لا اعلم الا ما علمت يعني الاستعداد علم الا بافاضل حتى
 يتم القريب لان المرسى الاول استعداد العلم فلا بد ان يجعل العلم في التعليل
 ايضا بمعنى الاستعداد ليس العلم بل اول ما معنى لقوله محمدك على العروة الاولى
 التي هي الاستعداد والانه لا اعلم الا ما علمت وانما محمدك على العروة الثانية لان
 العلوم الاولى هي المرسى فيها ان في كل المرسى المعدة نحو كتاب التواني يعني
 النظريات المرسى المعدة الاستعداد او لا يوصف العلم اي علم الاشياء على ما
 هي عليه والحكمة ان فعل الافعال على ما سمي فيك فالهداية الى الحقيقة
 المستطرات لا يمكن حصولها الا منكم وانما سالتك اعلام الحق والهام الصدق
 مرة بعد اخرى لانك الحمد والحق والحجود افادة ما سمي للعوض والافوض
 وفيه معونة عليه احدها الافادة فاجب الاستعداد شي لا يكون حواء او ثانياها ان
 يكون مخفا وما سمي فادبه فان من هم السكين لمن لا سمي له ليس
 بحجود وثالثها ان لا يكون الافادة لعوض فان من هم السكين لمن لا سمي له ليس
 سوا كان العوض عينا او ساء او كان مدحا او خلاصا عن ذلك

المعنى لان دور العلوم
 في حصول الثمرات
 ليس حصولها
 بالهاتك وانما
 لك الهداية
 في حصول الثمرات

لا

الحق

الحق هو الذي يفيض منه العوائد لا الشوق منه وطلبت فصدت لشئ يعود
 اليه والكرم لم يطلق لا بعد كرمك كحشة وجهه خاصة بل هو على الاطلاق
 والظالم فلا سطر في مولايك وعطائك بتكررها واما مراد الحق العروة
 اربع ايضا قالوا لها هديت الظالم بالسياسة الشرايع السوية هي جمع
 وهي الطريقة الظاهر من الدين والمراد الاحكام المتعلقة بالاعمال الظاهرة
 ونسبتها الى النبي عليه ما عسار انه مطهرها والنوعين الالهية اي الاحكام
 من بعد الله كبره عقل او دين كحصول الهداية او المعاد قال صاحب
 المواهب من السنن التي رصعها الحكيم للعامة نوح من المصلي واحدا
 تاموس ووجد عال للملك الذي ياتي بالروح تاموسا وكبرائيل تاموسا
 اعظم تاموس الرجل صاحب سره وطلعه على باطن امره وكشف ما يستر
 عن غيره فقال حسن الرجل بنين عسا وذا منسنة مناسه او اساورنه
 وقبل التاموس صاحب سر الخيرة واجاسوس صاحب سر الشر والامر والاحكام
 المتعلقة بالاعمال الباطنة المسجل على جملها اي معظما والفراد على كل ما وقع الحمد والامر
 الشكر كان الاول ناظر الى معنى الحمد والثاني الى معنى الشكر حيث ما ان ورد
 حقيقة حيث قال وكشف ما طهته الاضواء ومن هنا ظهر فائدة امر
 التحقيق في معنى الحمد والشكر فعوله انا نجذك والشكر من نعمائك اشارة
 الى هذه العروة الاولى وهي تهذيب الظاهر وثانيها تهذيب الباطن عن الملوك
 اي الكيفيات النفسانية الراسخة الروية كالبنى في الحسد والكبر وخونها
 ونقص انار شوائبه ان كسب انار سوا على الباطن وجميع ملذاتها ومن بعض
 النعمان وهو في الاصل غريبي الشئ يسقط ما على من عبار وكوه والامر
 في تهذيب على عالم العبد في عالم الحوادث باصلاحه وميله الى العالم
 السفلي

فتور

الماض

الملوك

ان من العالم المفيد يتوقف على ملكه سها ان يترك العالم والحد او كما كان المسألة
 سها اكثر كان الافادة والاستفادة اكثر وكان اقل كان الاقل وهذا القصد به
 لا يحتاج فيها الى الكسب والتفكير لكن السهولة قد تخرج على بعض الاوهام انما يعدم الفيت
 بها او لعموم اوله ذلك فلهذا كثر في بعض جزئياتها وامثلتها اراها وتعلمها وتبين
 ما سئلها ان القصد لكونها حكما في كتبهم ويجعلونها مبني مطالبهم ويتبنون بها
 صدمتها ان من مواضع اسفل لانها الكثرة انهم قالوا في المراجع ومواضع
 عن اصلاط اجزاء العناصر بعضها ببعض الا ان اطلق عليها على الكيفية المعروفة في الجاز
 سمي المسمى باسم السبب ان تلك الكميات المتصادمة تعبر كميات العناصر
 وهي احوار والبرودة والرطوبة والسوسه ان تلك احوار بالبرودة والعكس و
 تلك الرطوبة بالسوسه والعكس حين تصفر اجزاء العناصر واستواجها ونحاس
 بعضها بعضا في فعل صوت كمن يتوسط الكسفة في ما والاخر او فعل كسفة كل
 في كسفة الاخر على اصلا في الرين واستفرا على كسفة متوسطة في تلك الكميات
 يسبح بالنسبة الى البارو ويتبدد بالسك الحار ويسفر طبع السك الى الجاسين
 بالسك الى الرطب وهذا ان من شأبه في احوار المنزج بان يكثر صوت تلك الكميات
 وخرج عن طريفها وسفارت بحيث يصير كسفة واحدة فليكن في تلك الكميات
 تلك وتبين ذلك المنزج المتعدد في نفسه شأوا واحدا متصفا بكسفة واحدة
 الا ان البارو عند فتور صوت كسفة مشابها لحوار عند فتور كسفة وكذا الرطب
 واليابس وقيل تلك العناصر كسفاتا المعدن وليس كسفة واحدة صفة
 يوجب ذلك ان تلك ان يكون ان يوجد وحصل لها ان الكسفة المتوسطة سماها
 منه وقيل تلك العناصر المنزجة والماون او ان سها في فعله وتبين في احوار
 كسفة في الوصف ان مدتها الواحد يعني الحداء العارض سببها ان كسفة

م

ع

في حفر
سريع

سبب

نوع يستحق ان يخصص على المخرج صوت كما في المعدن او يخصص في السات
 وفي كان المذاع اعدل وان الوصف للصفة على الوصف التي لا يكون فيها كثر اصل
 الواجب بها اميل كان في نفس العارضة على ان على ذلك المخرج كما اشبهت في
 مصدر الاثر واما كان المراجع خلاف ذلك كان الفايض عليه كذا الا ان كان
 المعدن لما كان بعدد اعلى الاعتد ان الحصى كان الصوت العارضة عليه حافظة
 وقط ومراجع السات لما كانت في سائر اقسام نفس العارضة عليه بعد صفها
 مبدأ المتخذه والتخية وتوليد الخلل ومراجع الحريق لكونها اقرب منه الى المعدن
 كانت نفس العارضة على مبدأ الماك كان في السات مع الاحمال والحركة الارادية في
 الانسان لما كان اقرب الامر الى الاصل الحقيقى ولا يخرج كانه ينضم العارضة
 عليه مبدأ تلك التاركة مع احوار الامور الكسفة وان شاء الا فاعلى الفكره ومنها
 ان من تلك الامور ايضا قولهم ان المعدن من الحوجة الفلكية التي نسبتها الى احوار
 الا فلك كسفة نفوسنا الى احوار في اليد والشراف وانما قد نالها في التراز
 عن الحاشية القريب بالحوار الفلكي فانه فوق جسمانية هي صوت في المطفة الحالية
 في مادته سحر بسبب كونها الحاشية احوار الفلك في الحاشية فان بعضها من الشرق
 الى المغرب وبعضها بالمعكس والسرعة والبطء فان بعضها بطيئة الحركة الثامن
 وبعضها سريعة الحركة التاسع الاوضاع الممكنة في الاوضاع التي يمكن حصولها بالحوار
 والحوار من الاوضاع من الوصف كسفة وعلو عوارض من كسفة تعرض للمشي سبب
 احوار بعضها الى بعض سبب مخالفة الاحوار في الحواجز والحرارة والافواقي
 والعرب والسعد بالعكس الى جهات العالم واهوار المكان ان كان في المكان من الفوق الى
 الفعل الفوق مبدأ التغيير واهوار من حيث احوار والعقل هو المصدر الحاد في الحويل
 لها ان كسفة من الوصف كذا الاستخراج ما سببته معاودة الى الجاد في العالم

سبب

بكونها

٢٠

وهي العنود العشرة من حيث انصافها بالعقل على جهات متعددة لكن انصاف العنود
بالعقل في الجملة والاما احتياجها الى التمكن والصفاء في العنود به من جميع الوجوه
كما ينبغي عند فصوله التي هي بالفصل من جميع الوجوه في كمالها لان غاية الكمال ملاحظة
نور جمال الله سبحانه وطالعه ولم يلاحظون ذلك ولا يذكرون انفسهم بالعنود ونشبه بها
فمقتضى علمها ان على تلك العنود من تلك النماذج في العالمه انما هي الكلمات المتفاوتة
اللازمة لها ان تلك العنود من العلوم والمعارف الى غير ذلك من منتهى الى غير ذلك
من المواضع مثل قوسهم الروح الحيواني الذي هو الهوى واللطف الدخالي النبت
من القلب الحجابي في اعضاء البدن من مسالك الشايبين وهي العروق الصارية باخذ
مناسبه في النطاقه للعنود الناطقه فتعلق بها اولاد والادوات حتى قالوا هو مثل
سليمان في ملكه البدن سرى على الروح فمقتضى العلم على سائر العنود المذكورة
والحكمة ثم تعلق بالاعضاء اناسا والكواسط ولعلها بالسرمان عديم بل
السائر في الاعضاء انما هي الارواح السبعة الحيوانية والطبيعية والانسانية وسائر
القوى والهمم وان تلك العنود العشرة هي مثل جمع مثال اي امثلة في المواد الحسية
لا يكاد يحد في عدد مثل العلم والمعلم فان المعلم اذا كان له ملكة مع المعلم كان
استفادته منه اكثر ومثل النار والخط فان الخط يابس اصله للاحتراق من النار
لانهما من الحسنة وهي السوء وكالدواء الحار مثل السموم نفا فانه اشد تأثيرا
في محو راجع الحاسنة من كمال الحوان واداءه في هذا القول كما كانت النفس
الاسكنية في الكثرة منفسية في العلايق الدائمة من موصوفه بالكلية الى مدبر البدن كالنفس
في انما يتنقل في الكوادر اب الطبيعة الناشئة من الفقه السهوية والفضيلة وما سلك
منها من الاخلاق الردية وكان ذات القبيض عزاسمه في غاية التنبه فيها اي من
العلايق والكدرات فلم يوجد الحكمة حتى يبرز عليها فصان الكمال لا يخرج من حلقها

الاسعانة من اسعاده الكلمات من ذكر الحصة المنهية عن ملاحظة الاله متعلق
بالاسعانة كقوله اجهن في الخود والتعلق العلم ان الخود والتعلق كل منهما متعلق
الى عالم الشهادة ان الخود عن عالم الشهادة والتعلق بعالم الشهادة سيما فانه فهو
بجهة الخود له مناسبه الى الجبراهية وبجهة التعلق له مناسبه الى العنود الانسانية حتى
يقبل ان ذلك الوسطية العنود عند المبدأ الفايض سائر جهات الروحانية وعلى
جهة الخود وعلى اي يعمل العنود الانسانية من ان من الوسطية العنود هذه الجهة يعبر
جهة التعلق فلا ذكر اي فلو حوصرت الاسعانة ووقع من الحسنة العنود في اسحق صالح
الكلمات العلمية والعلمية المشار اليها في الحظية بقوله ونسألكم هذا بالهداية وما سلكوا
الى التوحيدي المفقود والوقوف بالروايات ان الذنوبية والآخرية سيما عامته فالكلم
الزمنة الامور في الجهنن ان جهنم الخود والتعلق والى من تبعه وقاموا مقامه في ذلك
ما فصل الوسايل عن التعلق عليه والى ان الذكر بالحكمة ما هو اقله ومساكنه من
كونه حجة البرية واصل الانبياء والرسول وخاتمهم بطريق الاصاله وعلهم يكونهم
طبيعتهم طاهر من رجس البشريه وكذا ورثها العلم ان العنود حاصل في عالم الحياه واما
حسنة امان في حاله الحكمة طاهر واما في حاله الكماة فلان الخود اعم من حصول من البدن
الشهادي وما يلائمه والتعلق بالبدن المزخري المتأخر باق فلهذا اثير الى الخود ون
بالايد ان البرزخية وهو مناسبت للبدن السرها ون في جميع اصوله وموصوفه الامر
على هذا والاعتماد به هو البضاعة والرايح بعد المفارقة من البدن على ان الجمل لا
ينقيدون بالفتنة لم فلهم مدد في اسحق صالح النفوس الناقصة المعتمد سلاسل
العلايق في ان عالم كان خصوصاً سيدنا حصة الرسالة عليها اوصال الصلوات
واكمل الحيات فانه العنود الحسنة بعض من النور على قلب العنود الطاهر ان ينقلب
منه الى القلوب العوالي والحسنة بطل من علم الخرفان وبعد فلهذا هي حصة العلوم الحسنة

منه فوات الارباع
 منه فوات الارباع
 منه فوات الارباع
 منه فوات الارباع

اقول ان العلم هنا اذ ركن المركبات سواء كان بصور انما هي احوالها او بصور احوالها وبالقول
 اذ ركن البساط لا كذا تصور او كذا تصور ولا كذا تصور بل هو في علمه هذا الاصطلاح قبل
 انه للسماح الرئيس بما سبب مما سمعته من ان العلم ان العلم متعدد الى معقول
 ثانياً عيني الاول والمعرفة متعدد الى معقول واحد من حيث ان معقول العلم
 وهو المركب متعدد ومعقول المعرفة وهو البسيط واحد في هذا الاصطلاح كما ان كذا في اللغة
 وانما قال هنا اذ ركن في رسم المطلق الى اسم العلم في المعرفة في الحركات والعلم في الكلام
 وذكر في تعريف المعارض الثانية في كون المطلق محاسناً الله ان المراد بالعلوم هنا
 المتعدد لغات والمعارض النصوص ان بناء على ما سبق من الجمع وادراك البسيط والعلم
 اذ ركن المركب في كذا ان هذا الاصطلاح عيني بما سبق بل ان معنى علمه كما نطق عنه
 عبارة صفة كذا ما جعل الاصطلاح السابق الماسد للمعنى اللغوي اصلاً وقرع عليه
 الاصطلاح الثاني والثالث ولو جعل اسم العلم في التعريفات والمعرفة في النصوص
 من العلم وهو متعدد اصلاً ان علم المعنى للفنون ثم يفرغ علمه المعاني لكان اقرب احوال لعله اضار جعل
 الاصطلاح السابق اصلاً لكونه اعم من المعنى اللغوي لسمو كل واحد واحد منها في اللغة
 لان ذلك اصول الفن وهو علم كذا في ما علمه من النجاة لكان على اسمها لها مراد في قد
 لسمو المعرفة في الادراك الحاصل بعد الجهل وقد يطلق على الاخير من الادراك كذا في كذا واحد
 يحلل سها علم ولا تعب واحد من القصد من العلم فلهذا لا يوصف الباري بالمعارف و
 يوصف بالمعالم والاركان في الكتاب الى طين المعنى وكذا كذا فلا جمل كون المراد هنا
 من العلم اذ ركن المركبات ومن المعرفة اذ ركن البساط يخص المعارف بالالهية ان بالادراك
 التي سطق بذات الواجب الذي هو بيط حقيقي وصفاته الخفية عن النفاذ وحقق
 العلوم بالحقبة ان الادراكات الثانية على مر الذنور والاعوام المتعلقة بالمركبات في الكثر
 وقد عرفنا معنى هذه العلوم الحقة وكذا شامل لبساطها وركبات كذا كانت

المشاكل
 من العلم وهو متعدد
 واصطلاح السابق
 لانه كذا اصول الفن
 لسمو المعرفة في الادراك

ما هنا في معاملة الالهية التي هي البساط اذ ركنها الادراكات المتعلقة بالمركبات في
 الاغلب محلي صفة للعلوم قد تم المص العلوم الحقة كذا اقرب من عقولنا
 وليتوسل بها الى تلك المعارف بطريق الاستعمال من الاثر الى المؤثر وارتاح الفاضل
 قدم المعارف الالهية نظر الى تقدمها بالذات وقيل وجه التخصص ان منها ما كانت
 متاعرف منها احوال الواجب وما كانت تعرف منها حقايق الممكنات ومنها
 المعنوية مع الوصف فلما كانت مركبة منها بخلاف الواجب في الوصفه علم ما علمه عدم
 فلذلك خص المعارف ما دركن احوال الواجب والعلوم ما دركن احوال الحقايق
 والاخر اولي يعرف بالماضي ان شاء الله مع وتسمي المحقق مطالع الانوار لان
 مسائل هذه الفنون يظهر بها ان بسبب المسائل للفقرة العاقلة حقايق الاشياء ظهور
 اي كذا في الاشياء بين يدي الحسن ان من البصر بالاضواء بعين مسائل هذه الفنون
 للفقرة العاقلة بمسألة الاضواء المحسوسة فكما ان البصر بسبب الضوء يظهر العلم
 وغيره من المحسوسات فيذكر كذا كذا كذا يظهر للفقرة العاقلة بسبب مسائلها حقايق
 الاشياء فيذكر كذا وهذا التشبيه اعني تشبيه مسائل الفنون بالاضواء في ظهور الاشياء
 بها اصل يتفرع عليه تشبيه ابواب الكتاب بمطالع انوار الكواكب كما قال في ابواب
 هذا الكتاب مطالع كذا المسائل ومطالع اسرارها كما ان المطالع من الافق مطالع الكواكب
 ومطالع انوارها ورسمه في الكتاب على طرفه لان المنطق مقصود بالفقه والحكمة
 مقصود بالذات فلذا اشار الى ان المطلق ليس من اقسام الحكمة مطاعاً كما في
 الحق فكما يشهد به النون سيما ما منه ذلك ان المطلق من طين ان الحكمة في طرق
 ان الحكمة منه ان من المطلق في طرق اخرى يربط بهذا غاية البعد بينهما فانه تعالى بما في
 الطرفين ان في النهاية يربط بهذا انهما عانه البعد والخلاف وتسمي الطرفين التاربعة
 اقسام وهي الامور العامة والخواص والاعراض والاربع لان الحكمة علم ما كانت

لان

احوال الاعيان الموصودات اي الموصودات الخارجية لهذا الكلام ايضا الى ان المطلق
 ليس من اقسام الحكمه لانه لا ينفك عن المعقولات العائنه وانه يعقد لفيزه كما يعرف ومن عرف باباها
 علم ما هي عن احوال الموصودات ولم يذكر الاعيان حمله من اقسام الحكمه المطرقة وكلامهم
 في الاشارات مبني عليه وقد سبق الكلام فيه على ما ان على وجهه على احوال الموصودات
 ملكه ان على ذكر الوجه في نفس الامر ورواها في سماعه بعد الاشارة وانما اخذ الاعيان
 في تعريف الحكمه لان كمال النفساني هو اذراك الواجب وسلسله الممكنات المستند اليه
 في الوصف الخارج ليس كونه عالميا معقولا مضاهيا لثبات العالم الموصود في المعقول واليقين
 ان الحكمه انفرادية وليست في احوال الموصودات كالمقدمات فاذا بحث عنها في الحكمه كان
 على سلسله السعفة والاسطراد والى هذا عن الوصف الذي في احوال الاعيان
 ايضا من صمد الاعيان كما ان لها نوع من الوصف وهو الخارج على نوع آخر من الوصف
 وهو الداعي او لا وعلى التوفيق لا يكون الموصود واحد هو الموصود مطلقا او
 الخارج والاما جاز ان يفي في الحكمه عن الاحوال المحيصة بانواعها لكونها اعراضا غير
 بل كونه امورا متعددة متشاركة في امر عرضي يصطفا بوحده وهو الوصف المطلق
 او الوصف الخارج فيكون بعد الاحوال المشتركة يعود ويصير لها لواحد واحد
 من تلك الامور المتعددة لتلك كونه من الاعراض العامة العريضة وتقابل ان يكون على
 انما على الاعراض الذاتية انما تكون على الذات والاحوال المحيصة لتلك الاعراض على احوال
 ذات الموضوع بعينها ولا يقدح اختصاصها بنوع من شئها على سلسله السعفة بل يثبت
 التفصيل فيه ان شاء الله تعالى انه لو صح ما ذكرتم لما كان موضوع علم ما نوع لانه لو كان
 فاما ان يكون الشيء احوال المحيصة فثاني ذلك العلم ولا يكون فان يلزم ان يكون الشيء
 منه على الاعراض العريضة وان لم يكن سطر العائنه والموصودات اما واحد ان يفتق
 الوصف لانه او يمكن ان يفتق من ذاته المستقلة وان لم يكن سطر ما ذكرتم

الخاصة هو

العائنه او يمكن اما هو ما ان لم يكن موضوعا في موضوع وهو المحل المعلوم بدون الحال
 او عرض ان كان موضوعا في الشيء عن احوال الموصودات اما عن احوال محض
 ما هو على الاقسام السبعة الواجب والوجود والعرض او الشيء عن احوال مشتركة على
 صفة المحيول ان يوقع الاشتراك فيها بغير تسمية كالامكان بغير الجوهر والعرض او على
 الملكة كالوجود والوجود وتفصيله ان الامور العامة من اقسام الحكمه قسم اربعة
 لان الشيء فيها اما عن احوال مشتركة مع الملكة اعني الواجب والجوهر والعرض او بغير اشتراك
 منها وعلى ملكة اقسام لان الحال المسترك فيها اما ان تكون مشتركة بغير الواجب والجوهر
 او بغير الواجب والعرض او بغير الجوهر والعرض فالاقسام اذن اربعة ومساها بالوجود
 فان الوصف مسترك بغير الملكة على الواجب والجوهر والعرض والامكان مسترك بغير
 الجوهر والعرض فالحكمه اربعة اقسام قسم منها وعلى الامور العامة قسم اربعة اقسام
 سماعا منه فان كان ان الشيء عن الاحوال المشتركة فهو قسم الامور العامة من
 ملكة اقسام الاربعه فان قيل الاحوال المستركة على الامور العامة وهي السعفات
 في قسم الامور العامة بل موضوعات وقيل على ليست مسائل في قسمها ويبدو
 بصريح الظاهر لانه غير مطابق للموضوع فلا يكون في قسم الامور العامة عن
 الاحوال المشتركة لان الشيء عن اثبات المحيول ان الاعراض الذاتية الموصودات
 احيث ان المحيول في هذه القسم ان الامور العامة هو الاعراض الذاتية للامور
 العامة فتكون مسترك كما هي مشتركة في ذات جاثية ان الامور العامة اذا جعلت
 موضوعا في قسمها لا يكون الشيء عن احوالها كما عن احوال الاعيان بل يكون على الامور
 العامة محمولات يثبت فيها الاعيان مقيدة بما اشترنا الله من المحيول وتقابل
 في احوالها اذا جعلت موضوعا في قسمها لا يكون الشيء عن احوالها كما عن احوال
 الاعيان اذ المراد من الاعراض الذاتية اما على موضوع العلم او احواله او اعراضه

والامكان

تأ

دائره جبر

الفن والاضافه الموصف غير معدل بل هو فاسد اذا اجري على ظاهره او لا يوصف بها في الحقيقة
 بل هو امر اضطره بعض المتأخرين وقتلوا من جاء بعده في كثر العلم ما له اثر ولا غيره وتقليد
 الاما لم ينشئ الاثبات فالوقوف التا اولى على كل حال عنها وتشمول على جميع ما يذكر في اوايل
 الكتب من العدم مطلقا فقدمه العلم بهذا الربعة اشياء بصور العلم بوجه ما او برسمه
 والصدق في بقايدته وفي الالفاظ المصدق في موضوعه وقدر جعل ايضا من المقدمه
 بيان برسمه العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وسان واصفه وسان وجهه لسمي بالاشارة
 الى مساله احوال الامور في امور راسخه عما به منها معلومه عنها بالعلم المطا وموجبه لمزيد تميزه
 عند الطال ولزيادة بصيرة في طلبه وواحد متعلق بطريقه استفادته ومومنا والالفاظ
 والاخر في العلم ان يظن كل ما اوله وقد يكتفي ببعضها او لا تصور ما هناك الا في المصور
 بوجه ما او المصدق بما لا يكره في بعضهم الا في ان بعضه المعدل ما
 يعين في كسبه العلم وكان الانسب بصد سره ان عدم المقدمات على القسم
 لعدم احصائها بهذا القسم من قسم المصورات فان سبه المقدمات البها على التواء
 فاراد في القسم الاول برصع كلامه في ظاهره ووجه ذلك ان القسم الاول ينشأ عن المصورات
 في توقف القسم الثاني على كل واحد منها لان المصدق يتوقف على المصور كما سوف
 على المقدمات فلهذا المشاركة اوردته واولا فان كان الاستدلال في المقدمات في باب
 على حد قبل ذكر القسم الاول واصل ذكر القسم الثاني وجعل مباحثه الالفاظ منها ان من
 المقدمات وان عدة بعضهم من ابواب المطلق تنبها على انها ليست من المطلق كما
 سمي بان شاء الله مع ابواب المطلق على راي الجمهور رسة الكلمات والموصفات
 وانقضايا والعلم والبرهان وما سمي على كل واحد من العلوم والحدود والخطابة
 والمغالطة وارشع جعل بعضهم تحت الالفاظ بالاعرف صارت الابواب عشرة
 قوله الفصل الاول في الخاصة الى المطلق اصول العلوم اما طريقه غير الله واما علمية

الله منها نفسان مشهوران للعلم احد هما ان العلم اما ان يكون مقصودا بالادان ولا يكون
 الا في كسبه شئ اخر كما حكمه فان ما يليها كعلم بوجود الصانع ووجدانية وجوده
 وكونه الجسم من الهوى والصورة وما في الابداد وميزه كرم مقصوده بالادان
 وسمي غير آلي واما ان يكون مقصودا بالغير وكونه الا في كسبه شئ اخر كما يطق
 فان ما يليه كعلم انعكاس السالكه الصديونية الى الابدان وكعلم اسرار الجوهريه
 الكليتيه في كسبه المجهولات الكسبية من المسالك الحكمية وعدة ما حتى انه لو فرض
 ان معرفة المجهولات ليست مقصوده لانها لم تكن المنطق محتاجا اليه وسمي آليا واسطة
 بين القوى العاقلة والمطال الكسبية وثانها ان العلم اما طريق اي غير متعلق بكيفية العمل
 واما على اي متعلق بها فيجمع الشارح الفاضل سها الى بينه في تبيينها على انها واحد
 في الحال فان ما لا يكون الا في كسبه شئ اخر كما حكمه فان ما يليها كعلم اسرار الجوهريه
 لم يكن الا لغيره فقد رجع مع النظر في غير آلي الى شئ واحد وكونه اما كونه الا في كسبه شئ اخر
 لا بد ان يكون متعلقا بكسبه هو متعلق بكسبه عمل وما يتعلق بكسبه عمل لا بد ان يكون
 الا في كسبه شئ اخر فقد رجع مع الآلي الى معنى العمل في قوله غير آلي في قوله طريقه وجعله
 الآلية في قوله طريقه علمية في المطر في العلم في سبلان في معان سله حد فان علم مطلقا
 كما ذكرنا فالمنطق والحكمة العلمية والطبيعية وعلم الخطابة كلها احوال في العلم في كسبه شئ اخر
 لانها متعلقة بكيفية عمل اما على فمضى كان منطق او على خارجي كالاطم واثانها في الحكم كمال
 الحكم لما طريقه او علمية او طريق ما يكون علما ما مور لا متعلق وجوده بان اختيارنا وفعلنا
 وما على ما يكون علما ما مور متعلق وجوده بان اختيارنا وفعلنا فقول الحكم واصل الوصول على
 ثمانية للعقل الاول من مسالك الحكمية العلمية وقوله خيلة النفس بالنفس كمال وتخليتها
 عن الروايل واجبة من مسالك الحكمية العلمية فان لم يعرف الحكمية قيد الاعيان كان
 المنطق خلاف الحكمية الطريقية دون العلمية اذ ليس في الاخر المعهولات الثانية التي

في الشئ الاول
 في كسبه الكسبية
 مقصوده بالادان
 كونه مقصوده لكونها
 الآلية

في العلم آلي وموما
 كونه مقصودا بالغير
 كونه غير آلي كسبه
 شئ اخر

ليس وجودها باختيارنا وفعلنا وان اعتبرنا فيه ذلك الصواب كان خارجا عن العتمة معاونا
 ما ذكر في تقسيم الصبغات انها اما علمية راسية سوف يحصلها على ممارسة العمل او نظرية
 لا سوف يحصلها عليها وعلى طردا كنه علم المصعد والحق المطلق والعلم على من الحكمة
 والطرح خارج عن العلم بهذ المعنى ولا حاجة في حصولها الى مزاوله الاعمال بخلاف علم الخياط
 والحياكة والحجامة لموقفها على المزاوله والممارسة وعادة العلوم العرفية العلوم الآلية
 حصولها انفسها تاكمد للضمير وحصولها لانها معصود فابذ وانها وان امكن ان يربطها
 سابع اخرى وعادة العلم فالادلة التي تفصل من كحصول ذلك العلم ولا يلزم من كون حصول
 الشئ عادة ككون الشئ عليه لمفساة على ان عادة الشئ عليه له لان حصول الشئ ليس
 نفوذ كطاهر ولا وجه كلابر او السوال والحوافير منها لا يثبتها على ذلك لا تخفى وعلمية
 العلوم الآلية حصول عتمة وهو الذي يكون العلم الا ان له لانها متعلقة بكيفية العمل ومبينة لها
 فالمعصود منها حصول العمل ولما كان النطق على ان يكون له عادة من ليس حصول نفسه بل حصول
 غيره والعناية متقدمة في المصير على كحصول في الغاية لانه فعل اجباري لا بد فيه من التصديق
 بتدريس الغاية علمه فلا بد ان يكون مسبوقا بمصير انعامه من حركاتها عليه له لا يقال لا ذكر لهذا
 المصير ليق في هذا الفصل والاكثر من علمه كما برهن على اصباح الكمال الذي في طردا الفصل الانا
 نقول لاحاطة بها الى برهان فان من تصور المطلق برسمه فانه تصور عادة وهو في برهانها
 عليه فلا بد من عدم معرفة عادة المطلق على كحصوله وهو كحصول الحيلولات من المعلومات
 ولما ان عادة المطلق من معدومات الشئ وعنه اي في المطلق كد معرفة حقيقة اي ماطية
 بعين من معدومات الشئ فان اعطى الحقيقة في الاصطلاح فعال لما طية كحقيقة الموصوفة
 لكونه انشا على تصور في طية وانما عدل الى طردا الصواب لان ما قبل من ان طردا العلم
 بدون تصور طردا المحمول مطلقا وطردا المحمول غير مستقيم لانه ان اراد تصور ذلك العلم
 فله او رسمه فلا يلزم من عدم تصور كده او رسمه ان يكون محمولا مطلقا لحوار ان يكون معلوما

جاء

بوي

بوجه ما وان اراد تصور بوجه ما في الالبتم المبرر لان المراد بيانه الى او الرسم كالمصور
 بصفته ان صفته المطلق موصوف على معرفة بكونه ووجوده لان طلبة الشئ
 مسددة على ما يلية كحقيقة لان الشئ مالم يثبت في بوجهه الا طردا صفته اعني
 ما يلية الموصوفه لاننا انما نساها ونظير الموصوفه اذا كنا عالمين بوجهه والاما كان
 طردا الموصوفه في بيان طلبة المطلق وسنورد حتى يمكن صفته وتحقق توقف تصور
 صفته المطلق على المصير في بوجهه يستدعي تهديد معد منبر اوجهها الشئ اما ان
 يكون له ككون في الاعيان او لا ولا هو الموصوفه وانما هو المصروف والموصوف له هو
 وهو ما وضع لفظة تازية وله ايضا صفته وعلى ما طية الموصوفه في الخارج كما اراد
 والمعدوم له مفهوم فقط وهو ما وضع لفظة بارانه وله صفته وثانيتها اننا
 مطلبين مطلقا ما هو الذي يطل فيه المصور ومطلر طيل وهو الذي يطل فيه المصير
 والاوان كحقيقة اسم وهو الذي يطل فيه المصور الشئ كحقيقة مفهومه كقولنا ما العنقا
 طالبين ان يشرع هذا الاسم ويبيح مفهومه وحجاب ما اراد لفظة اشهر من ان لفظة كانت
 واما كحقيقة صفته وهو الذي يطل فيه تصور الشئ كحقيقة كقولنا ما الانسان
 اي ما صفته مسبقا لللفظ وحجاب ما اراد وانيانه وانما ان يطل فيه تصور الشئ
 الموصوفه كحصول الحوكة موصوفة في حوكة موصوفة او لا وسبق على البسط واما
 مصدق الشئ بوجهه على صفته كحصول الحوكة وانيانه فان المصروف هو الاوام الحوكة
 وسبق على الحوكة لانه قد احدثه شيان غير الموصوفه وفي الاول شئ واحد فالوصوفه في
 المسبقة محمول في الحوكة راطة ففقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلر ولا شرع الاسم ووصوفه
 المصروف في نفسه ثم صفته لان من لا يعرف مفهوم اللقباس يحل منه طردا وجوده ومن لا يعرف
 ووصوفه لسبقه من صفته واما ما اشار اليه بقوله لان طلبة الشئ البسيطة مسددة
 على ما يلية واراها ماطية المصور عسا الموصوفه سواء كان تصور باكتنه او لا حتى

يق

لا بد عليه ان ما ذكر في الكتاب رسم جميعه المنطق فلا يعد صور كنهها او اطعما الذي
 يظهر به صور جميعه الشئ اصطلاحا فلو كان كذلك لكان في كل اسم كنهه
 فقط كما ان اطعما الذي يظهر به سراج الاسم بغير صور المعهود نفسه لا يعد ارضا ولا كنه
 - جاسبا بحد الاسم كنهه اسم دون احدى الساقض والرسم كنهه الاسم فلا يكون خلافا
 لصور جميعه موقوف على العلم بوضوئه اذ لا يمكن لا كنهه لصور بدون هذا
 العلم بين احتياج الناس الى المنطق في كتاب الكمالات العلمية ومنه المنطق
 الكاملة والصفات المطابقة للواقع اعلم ان مقدمة الشروع على ما ذكره في صور العلم
 اما ظاهرا او رسمه وصوره غاية ويكفي في الاول ان يقال المنطق اربعة عاصمة للتفكير
 وهي آلة الاصابة في الفكر انا نرى انهم ليس يكونون صفات مفردة كالصفات بل احتياج
 الناس اليه في حصول الكمالات والتفصيل بان العلم اما صور واما صدى وصدى
 ما سماع تكسبية الجمع الى غير ذلك من الصفات فلما بد من بيان الوجه لا بد ان يقال
 ما ذكره في مقدمات الشروع في حصول الصور في رطبها الخارج الفاضل على الاول
 فقال كما ان عامة المنطق مطلوب قبل الشروع في صور جميعه مطلقا في الخارج
 على بصيرة في طلبه وصور جميعه موقوف على المصدق بوجوده فلما قصد ان يبين
 وصوره حتى يمكن تصور جميعه من اصحاب الناس الله في كتاب الكمالات
 العارضة يلزم منه انه ثابته او اثبت ان الناس كنهه في الله في كتابها على
 المنطق في حصول الكمالات فلا شك ان الكمالات ثابتة لانها كنهات نفسانية ولا تخفى
 انها موجودة في الخارج لانها فاعلة في الخارج بالنفس المعجزة في الخارج والعام في الخارج
 بالموجود في الخارج موقوف في الخارج فان قيل لوصف هذا الرمز ان يكون كنهات موجودة
 في الخارج موقوف في الذهن عند صورته فلا بد وانما لم يذكر ان لو كان الحاصل
 عند صورته من بعضها وان كنهه بغير صورته على معنى انها كنهات منها صور مطابقة لها

في الذهن بحيث لو وجدت في الخارج في واقع نفسها كنهات بعضها اول واور
 على الشارح الفاضل بان الكمالات صور علمه فلو كان موقوفة في الذهن موقوفة على
 ذمته هو المنطق ولو فرضنا الكمالات موقوفة في حارجية كما اشتبه ايضا ان
 وصوره تاني في الخارج موقوف على وصوره المنطق في الذهن فعلى التقديرين لا يلزم
 وصوره المنطق في الخارج فلا يكون جميعه فاحاب بان ما ذكرناه كلام مخيل قصدنا به
 توجه امور مذكورة في اوائل الكتب على الفن موقوف على كنهات الظاهر و
 الكلام الخيل قضية اذا اورد على النفس اثبت فيها تأثيرا محسوسا من قبض او
 سطحا ووجه كنهات كاذبة فلا بد من المصدق به بل ترغيب النفس في حصول
 الكمالات باتباع الشئ لها فان السمع في الجهات الخيلات هي مقدما في
 يقال المصدق بها بل الخيل شئ على ارضه على سبيل الخيال كان وسعه في الاكثر
 تنقية النفس عن شئ او ترغيبها في شئ تشبيهها الفصل بالمودة فينفر عند الطبع
 وتشبيهه التهور بالشجاعة فيترغيب فيه الطبع في الكلام بين عن رضاوة الجني وركاكة
 اما خذ الوجه ما قلناه اولافان حصل على المنطق على المعلوم كما هو الاوفق على ما سياتي
 كونه جميعه اصدان معلومة قضية خصوصه من علم على سب لا وصوره لها في
 الخارج لا يكون معلومة موقوفة اطار صياك ان موضوع لموضوع اطار صياك على العلو
 الماخضة عن احوال الاعيان فان معلوماتها ليست هذه الحشنة ووجه نظره المحقق
 ان الصور المعقولات اعتبارا من اصدانها ليست موقوفة في حارجية بمعنى ان ليس كنهه اطلاقا ان النفس مطلقا
 لها تحقق خارج الذهن سواء كان بالاسطال او لا واسمها انها موقوفة في حارجية فلا فرق بينها في العضايا
 معنى انها كنهات نفسانية حاله في النفس المعجزة في الخارج فحقت قالوا المعقولات
 ليست موقوفة في حارجية ارا ووافقت المحقق في الخارج مطلقا ووجهه قالوا
 انها موقولات حارجية ارا ووافقت المحقق في الذهن بالوجه الذي ذكره في كتابه

ان الصور المعقولات اعتبارا من اصدانها ليست موقوفة في حارجية بمعنى ان ليس كنهه اطلاقا ان النفس مطلقا لها تحقق خارج الذهن سواء كان بالاسطال او لا واسمها انها موقوفة في حارجية فلا فرق بينها في العضايا معنى انها كنهات نفسانية حاله في النفس المعجزة في الخارج فحقت قالوا المعقولات ليست موقوفة في حارجية ارا ووافقت المحقق في الخارج مطلقا ووجهه قالوا انها موقولات حارجية ارا ووافقت المحقق في الذهن بالوجه الذي ذكره في كتابه

وما لا يتم الشيء الثابت الابه فهو ثابت بل هو المنطق ثابتا فصلا والصدق بوضوحه
 مقصود اما المقصود الثاني واما الخاصة المقصود الثالث فان قيل فوجه ما لا يتم الامر
 الثابت الابه وهو ان مقصود عدم الموانع فانه مما لا يتم للامر الثاني مع انه لا يثبت
 عن ذكر وجهه الاول ان اراد ما لا يتم الامر الثاني كالمقصود وهو ان عدم الموانع ليس كذلك
 مما لا يتم الامر الثاني الا اساسا واما الموانع بان تعال عدم الموانع والامر الثاني بخصوص الامور
 الوصفية اي لا ما لا يتم الامر الثاني الثابت الابه وكان من الامور الوصفية اي التي لا تقوم بغيرها
 هو ان فائدة المقصود والاشتغال بان الحاجة ان كان ان الناس كخاصون اليه على هذه الامور
 الكمية اعني بصور عامة المنطق وبصور صفة والصدق بالخاصة اليه سماعا منه والصدق
 بالحاجة فقام مقام الصدق بالوصف اما اشتغال بان الحاجة على عامة المنطق فلاما اذا
 ان الاشتغال اليه ان المنطق لا يثبت شيئا للاصالة في الفكر كان السبب في اشتغاله عليه
 اشتغاله على تصور صفة فقام التي ان كانت بان الحاجة وهو قوله لا يمكن ان يكون في ذلك
 هو المنطق الاصح ان اخبر ان اشتغال اليه ان يكون اليه وصدق بالاشتغال بان
 المنطق في تحصيل امور معروفة وفي الكلمات يثبت وجوده وبصور عامة يحصل
 تصور عامه الموصوفه باعسار عامه وهو المراد من تصور كالحقيقة وودانته ان ذكر
 فيما سبق واما اشتغاله على صدق الاصحاب اليه ان اصحاب الناس الى هذا الفن فطاهر
 لانه في صدق عامه يعني تبيين الحق بالحاجة مشتغل على الصدق بالاشتغال على معنى انه يفيد
 ذلك سماعا منه فيل يثبت لانه ان اراد بالاصحاب نفس الاصحاب الحاجة اليه على صدق
 فلا معنى لاسمائه ان الحاجة الذي هو فعل الحق على الاصحاب هو صفة الحق وان اراد بالاصحاب
 معرفة الحق في غير اصحاب وان كان الانسان منها معنى التبيين وطاهر انه سمي على معرفة
 الاشتغال فان تبيين الحق بالحاجة غير معرفة الشارع اياها ومعنى اشتغال الاول على الافاد في
 والافضل ما ذكرناه او لا غنى عن الفصل جواب كما قال غنوز الفصل بيان الحاجة وقد بينا ان

فانما هو الذي
 في قوله لا يمكن
 ان يكون في ذلك
 هو المنطق الاصح
 ان اخبر ان اشتغال
 اليه ان يكون اليه
 وصدق بالاشتغال
 بان

من وضع هذا القول في هذه امور تصور العلم بحقيقة وبصور عامة واما الحاجة اليه وترك في
 ذكر تصور الفينة والحقيقة مع انها من معدومات الشروع وايضا الوجهية احدهما
 اشتغال اليه بقوله ولا اشتغال بيان الحاجة على هذه الامور اليه عنوان الفصل بالحاجة
 الى المنطق وترك ذكر الاخيرين ايضا للاختصار ان اخبار اليه وثانيهما ما اشار
 بقوله وايضا لما كان ان بيان الحاجة اخيرا ما يمكن ان ما ينتهي اليه على المقاصد وهي
 ثلاثة تصور عامية وبصور صفة واما الاصل واحد ما هي اليه المقاصد صان الاشياء
 لان تصور عامية هو عوف على تصور صفة وبصور صفة هو عوف على الصدق بوضوحه
 والصدق بوضوحه انما غلب بيان اشتغال الناس اليه في تحصيل الكمالات فقدم جوابا لما
 ووسم الفصل به بقوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق وشرق بين هذا الوجه وبين الاول
 بان هذا يدل على التوقف بخلاف الاول فانه لا يثبت من سائر الخاصة بيان السامع وبيان
 السامع عند موصوف عليه فانه يمكن البيان بطريق اخر فالاول يفيد ولو انه التفسير والتبوية
 على ما لا يخفى سماعا منه واذ تفقح بيان الحاجة فقل معرفة الصور والصدق في صدر الفصل بها
 فقال العلم ما تصور ان كان ادراكا سادجا واما تصديق ان كان ادراكا مع حكم سمي او ان
 ان العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه قدم المصنف الصور على الصدق
 نظرا الى بعده بالطبع لما ستعرفه وقدم الشارع الفاضل الصدق نظرا الى كونه معنوية
 وجوده بخلاف التصور ثم اعلم ان الحجة ادراك اليه من عباد السامع في تقسيم العلم بكونه
 اما ان يكون ادراكا محضا اليه ومقارنا له او لا والاول الصدق والآخر المصور فلذا اورد
 عليهم ان تصور الحكم مع العلم وبصور الحكم مع العلم بصدق في علم كل واحد ان ادراكا محضا
 للحكم مقارن له مع انه ليس بصدق فان نقص يعرف الصدق منعنا ويعرف الصدق جمعا على ان
 الادراك المحض مع العلم لا يستلزم الصدق على المذهبين اعني المذهب الاول والامام فكلما
 بعض الشارعين وقال المراد معارضة الادراك الحكم لا صفا لا ادراكا عارضا له

فانما هو الذي
 في قوله لا يمكن
 ان يكون في ذلك
 هو المنطق الاصح
 ان اخبر ان اشتغال
 اليه ان يكون اليه
 وصدق بالاشتغال
 بان

ولا شك في ان الحكم انما يالحق الصورات السليمة لا الحكم واحد ولا اثنان منها في مجموع الصورات
السليمة من حيث المحقق للحكم وموضوعه سمي بصديقاً وما عداه سمي بصوراً فالحكم عليه ان هذا
مذهب بكون الحكم من خارج جابن التصديق عارضاً له مع كونه موضوعاً لصفات الحكم من كونه ظنياً
وحارماً بقبولنا وغير يقين الـ غير ذكره في التزم وقال لا مشاحة في الاصطلاحات بل للحكم احد
ان يصطلح على ما نشأ ولا محذور في اجراء صفات الاصح ان الحكم على المحقق ان الصورات
السليمة ولما كان اثبات مذهب جديد بلا سند معتد بعيداً جداً لم ينفذت اليه اشارة
الفاضل ففسر بما ذكر سببها على ان معناه ليس هو المصادق بل هو المصادق من الادراك الذي يحصل
مع الحكم او ادراك كونه حصوله مفارقات حصول الحكم وكونه حصولها مقاديراً للصورة السليمة كما
وحصل الطرف اعني قولهم مع الحكم مسبقاً لا الفوق كما هو مذهب غيرهم فيحصل من مقدروا ما هذا
شأنه ليس الا المجموع اكرهت الصورات والحكم اذا لا يجد شيئاً من الصورات والحكم مفارقات
الحكم ما الحكم فلامنه غير حصوله اذا المقارنة بينه وبين صفات المقارن بينهما واما الصورات
فكل حصول حكم واحد قبل الحكم فالادراك الذي يحصل مع الحكم بالصورة المصدق ليس المجموع اكرهت
من الصورات الثلاث والحكم موضوعاً خبيراً فلا حصوله الا في صورها فانطبق تعريف السليمة
على رأي الامام فان كان ادراك يحصل مع الحكم فهو المصدق والافهم هو الصور وتوصي
ومع هذا الكلام ذكر في توضيح قضية نظرية يخلف حرم الحكم فيها عن صور الفرق والنسبة
تختلف فاما او يتكشف المقصود بها ان كانت اقساماً واما احصاء من الهندسيات كما هو عادة
الشيخ في كتبه لان القدماء كانوا يبدون في التعليم بها تقوم الاذهان وتوحيها بالامور البقية وخص هذا
النال من بينها لشهنة امر في كنه الميزان انما اذا الصورنا ذوايا الشكل المختلف اشكال ما احاط به
واحد او حدوده والمختلف ما يحيط به تلك اضلاع والزوايا من غير السطح عند تلاقي الخطوط
وبصورنا التساوي لفايتنيز وما الزوايا بين التلات عدبان عن جهتي خط قام على خط اخر عمودا وكان
وكذا القدماء بحسب كون الزاوية القائمة في اصطلاحهم بالزاوية الحادة لانها حادة معية الاخرى

مستاد

اذ جميع القوائم متساوية كذا ذكر في مبادي الهندسية والنسبة بينهما ومن ثبوت التساوي
بقايتنيز لزويا التلات فلا خلاف في اننا نثبت فيها ان في انفسه على من ثابتة ام لا قبل قيام البرهان
الهندسي ثم اذا وقفنا عليه ان على البرهان جزئياً بها ان بالنسبة حصل لنا حالة او كرية مقارن
للحالات السابقة لا شبهة في اننا اذا وقفنا على البرهان حصل لنا حالة من حاصله قبل الوقوف
عليه ومن مقارن للحالات التي سبقت قبل الوقوف على البرهان لان تلك الحالة مع الجزم والحال
السابقة مع الشكل فلهذا الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم ان الى الى اكرهت من تلك
الصورات السابقة ومن الادراك الذي هو الحكم وسمع من الشارع الفاضل ان المراد بالكيفية
الادراكية الادراكات الاربع التي منها الحكم وهو مذهب الامام فهناك كصفات احدها في قوله
على البرهان وعلى حدود الصورات السليمة ولا يسمى بصديقاً لعدم حصولها مع ثنائيتها مع عدم الوقوف
عليه وتبين الصورات الثلاث مع الحكم وجميع مقارن الاول لان الصورات السليمة مع الحكم عن
بحد الصورات الثلاث ومن سمي تصديقاً لانها كصفة ادراكية حاصلة مع الحكم والتصديق عند المصنف
ليس عبارة بل عن ادراك الذي يحصل مع الحكم واما تصديق على الكيفية الثالثة لانها كصفة حصولها
مع الحكم سميت تصديقاً عند المصنف لعدم الحكم بالصدق والاثبات ان بالانزعاج والابقاء لا اوج الحكم
التقيدي لان الحكم قد يطلق على نسبة امر الى آخره على وجه يافهم السالكين الاول كالحكمون
السايطون ويسمى الحكم التصديقي فان ادراكه بل ادراك الثالث ان ايضا من حصوله وتصديق
على نسبة امر الى آخره على وجه ايقاعها على الاول وانزعاجه عنه وسمى الحكم الخبري وهو المراد بهما والسمي
احصاء التعلق الارتباطي بين الشئين سواء كان في الحكم الخبري او التقيدي او الاضافي وهما ان في تقسيم
الى صور التصديق استكالات ان موضوعات من وصفه يحصله بعضها المعطية وبعضها معنوية و
المعطية هو الاسكال الخمسة والمعنوية ما عداه سماعاً منه يستلزم عن المقام ان يقتضي مقام ذلك
التقسيم ايراد كالي ايراد تلك الاستكالات وحملها لتنفذ سرير النظام وتكشف جوهه المرام احكاماً
ان الاستكالات كحسب بخلاف الشارع الفاضل من توجيه التفسير ومشاو التصديق

وقد تمه اما لانه يرد على ما افترق اول رعايه مناسبه التقدم في التفسير ان هذا التوجيه في توجيه كل
 كلام المصنف وهو العلم اما بصورتي ان كان ادراكا سادجا او اما تصديقي ان كان مع حكم بنفي او اثبات
 بقولك العلم ما ادراكا حصل مع الحكم او ادراكا حصل معه الحكم لا يتم ولا ينطبق على التصديق
 لا على مذهب الحكماء ولا على مذهب الامام لان التصديق ان كان مع الحكم فهو رايهم لا تصديق
 عليه ان على التصديق انه ادراكا حصل مع الحكم لان ما مع الشيء غيره وان كان ان التصديق
 هو المحذور من المصورات الثلاث والحكم هو رايه فكذلك لا يصديق عليه لكونه راي لان الحكم راي
 حين اذا التصديق مركب من المصورات الثلاث والحكم يكون سابقا عليه ان على التصديق لانه
 جزاءه والى مقدم على الحكم فلا يكون معه وجوابه ان المصنف افترق بين التصديق بمجموع الادراكات
 سادجة تقع ان ينطبق على مذهب الحكماء ولا يوافق بالاربعه بنا على ان الحكم ادراكا سادجا
 لا يقع ونسبة الافتقار الى المصنف ان كان التصديق والحكم في حكمه الاخر للتصديق في حاله
 حصول الحكم يحصل التصديق هو كونه ان التصديق ادراكا مع الحكم مع زمانيه واما
 حصل المعينه على الزمان لانه المساد الى الامن منها عند الاطلاق والى المعينه واما على نودان
 احد الطرفين او الفقيه يحصل مع الحكم وقد كان قبل العلم ما ادراكا يكون حصوله واما مع الحكم او
 نعم والاول التصديق والى المصوره وعدم الحكم عليه ان على التصديق بالذات ومع التقدم
 بالذات ان حكم العقل بان وجود المعلوم سابق على وجود المناظر وان كانا معا في الزمان
 واما في طريقه الخاتم مع حركه الاصبع السابق ذكره ان المعينه وان التزانه بين الحكم والامام في ان ان التصديق
 لكي او المحذور من المصنف ان من هذا المقام ان من المعينه الزمانه يعني حصول المحذور مع حصول
 وذكر ان التصديق لا يحصل حاله عدم الحكم اتفاقا واذا حصل الحكم حصل التصديق اتفاقا فمن ظهر
 الى ان حصول المحذور مع حصول الحكم فم لا يكون هو التصديق ومن الى ان حصل حاله الحكم حصله
 هو الحكم فان المصورات الثلاث كان حاصله من الحكم فلا يكون المحذور مع او انه حاله الحكم فم بان التصديق
 هو الحكم واما ما يقول التصديق هو المحذور لانه الى اصل عند الحكم وهو قول الحكم ان التصديق

منه

نفس الحكم لان الحاصل عند الجزم موقعه نسبة الحكم فقط فكل علم ان ما قاله الامام ليس بولا
 نقول لا نفع بالتصديق الا ما حصل من المحذور الى اصل من المحذور ليس الا الحكم فقط فكيف يكون
 المحذور والمقابل ان يقول ما ذكره سيدنا ايضا نظرا الى الظاهر لان الطالب التصديق
 المكتسبه من الاقيه اعني ساجها لا شك انها قضايا والعصه لادلهما من الادراكات
 اد مع السعي الحاصل من المقدمه والحاصل منها طاهر اياه ومحذور العصه لا الحكم
 وتقدم تصور واحد لاسا وحصول المحذور من البراهين بما يتبينها والى اصل ان الحاصل
 من البراهين هو الى الادراك مع الحكم المفهومه من العصه وعلى غير ذلك واحد من المصورات
 ذكره الشارع الفاضل قبل ذكره في ذكر الامام سيدنا نظرا الى الظاهر وما ذكره الحكماء
 سيدنا نظرا الى العصه وتبينها ان ثمان الاشكالات ومنشأه التصديق ايضا كونه عام
 يتناول توجيه الشارع الفاضل وغيره من حصول التصديق على احد الجانبين دون
 ذهب الى ان مجموع المصورات الثلاث من حيث انه موضوع للحكم هو التصديق كما ذ
 الله مولانا شمس الدين الاصفهاني ان التصديق اما نفس الحكم او مذهب الحكم
 او مجموع الادراكات الثلاث والحكم كما هو الامام واما ما كان لا يدرج ان التصديق في الحكم
 اما عدم الادراج فيجب العلم لادراكه ان نفس الحكم فلا ينعى الحكم عيانا عن ايقاع النسبه ان
 احدث الله الحاله او الاصله لولا ان حاله فهو ان الحكم من معوله العقل او معوله
 العقل او معوله الحاله او المستخرج لهما من العقل ومعوله العقل على حاصله للشيء سبب
 بتأثيره في غيره كالمقاطع مادام يقطع فلا يدخل تحت العلم الذي هو من معوله العقل
 وهو مبني لاسوق تصور على تصور غير ولا يصح العصبه والافسنة في حكمها اقتضا
 او يكاللون والطعم والرائي والكتابه والعلم وغير ذلك او معوله الاعمال ومعوله فاعله
 للشيء نسبتا عن غيره كما استطع مادام ينقطع ولا يخفى ان المعولات متباينه فلا
 يدرج ما يصدر في علمه احدها وما يصدر في علمه الاخر وكيفية ذكره انا اذا ذكرنا شيئا

انها

مطلب

الامام
مطلب

يحصل صورة في النفس وهذا الاعتبار عوار العلوم عند النفس من تميزه فيمكن ان نفس الصور
 وانفعال النفس بواسطة انطباع الصور فيها فمن ذلك ان العلم نفس الصور قال العلم من معول
 الكيف ومن ذلك ان اثر النفس من انطباعها قال العلم من معول الانفعال ومن قال ان
 معوله الاضاهة يقول في حاله ان تمام الصور في الوجود من حصول اضاة مخصوصة بين
 العالم والمعلوم لم يكن تلك الاضاهة حاصلة قبل الارسام وتلك الاضاهة على العالم واما عدم اذاعة
 العلم اذ كان الصديق هو المجهول فلان العلم ليس يعلم والمجهول انما هو العلم انما يصديق عليه
 انه علم وهو الادراكات الثلاث وما لا يعلم انما لا يصديق عليه انه علم شكك في ذلك بالاضافة
 الا برب انه اذ اركبت ما يصديق عليه الحيوان كالانسان مسلما مع ما لا يصديق عليه اصلا فالحاج
 لم يصديق على ذلك اركبت انما هو من الحيوان وما هو مغاير للحيوان كمنه يصديق عليه كانا طق
 مثلا يصديق على ذلك انما هو من العلم وما لا يعلم انما لا يصديق عليه انما يشترط ظاهرة
 المكنون من الشيء وما ليس هو لا يصديق عليه من الشيء فقولنا ما ليس هو كمنه باعترافنا يصديق
 عليه فيصدق في العصبه وتقول ان يكون عوار المفهوم فلا يصديق وهذا قول من ان العلم لا يصدق
 عليه انه علم فقامل ذلك وجوابه ان العلم والاشياء المسماة والاشياء كمنه من الالفاظ كالتزام
 النسبة للتسمية والواجب والاشياء والاشياء كمنه عوارات يعبر بها عن معنى واحد والالفاظ كمنه
 لا يكون بعضها من مقولة الفعل وبعضها من مقولة الانفعال بل كلها اما من مقولة الكيف او من
 الانفعال وان كان توهم ظاهر في اللغة ان النفس بعد تصور المسماة فعلا يصديق عنها والاشياء
 لا يهاهم فان اصل اللغة لا يفرقون بين الفعل والقبول ويسمون القابل اسم فاعل كالفاعل
 والاعمال التي نفس منها ان حال الحكم بعد تصور النسبة تاتيه وقيل بل ادعان وقبول النسبة
 فانها اذا تصورنا الطرفية والمسماة وشكلها في وقوعها فلا شك في عدم وقوع الحكم واذ ارتفع الشك
 بان وقفا على البرهان حصل للنفس اذعان النسبة وقبولها واذ ادركت النسبة واقعة ان مطابقه
 للاشياء انفسها او ليست بمقتضى بواقعة فهو حكم لادالة انصاف بالمداد والاكساب وهو حكم

صورت

بالصديق

بالصديق عند الحكم ومعناه بالفلان كرويان صرح بذلك السج في الشفاء فيكون الحكم من معوله
 الكيف لانه كمنه صور اذ اركبت مفعلة بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا يكون من معول الفعل
 فان قيل هذا المدرك يصح قولنا المسماة واقعة مثلا مشتمل على حكمه عليه وهو المسماة على حكمه
 وهو واقعة وعلى نسبة بين الطرفين وعند المسماة مغاير للمادراكات التي يتوقف الصديق
 عليها والحكم الذي اريد بيانه محصل هنا تصديق وحكم آخر وهو ان يدرك النفس ان النسبة
 المسماة على حكمه وبغير واقعة الحكم بوقوع النسبة فلهذا يصديق وحكم ثالث يتوقف
 حكمه على الحكم غير مسماة كمن صورها لانها له على التفصيل حاله والوقوف على الحكم
 كمنه لا يحصل شي من الصديق عار النسبة والعلم بفساده ضروري ان المدرك بعد ادراك
 المسماة بين الطرفين ام جالي اذ اعتمد على التفصيل يظهر منه تصديق الحكم وهو كمنه الامور الاحتمالي
 كما يشهد به رده على ان واحد انك قال في سراج المحض هذا ما حوى بين وبينه يعني الاسم وما
 كان يزيد في الجواب عن السؤال على قوله هذا تشكيك في ابيدييات فلا يستحق الجواب
 تشبها على ذلك وكيف لا اى كيف لا يكون الحكم من معوله الكيف ودخايل العلم والاحتمال انه
 قد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا موحدة للتشابه بل هي تكون الساميات افعالا
 متولدة من الافكار كما ذهب جماعة لا اعتداد بهم بل هي من الافكار معدة للنفس ليعمل
 ان صور الساميات العقلية عن ذواتها الصور ريع مبداء الفقاظ ولولا ان الحكم صور اذ اركبت
 متعلقة بوقوع النسبة او لا وقوعها بل كان فعل النفس لا يصح ذلك القبول فيضان صوت الشيء
 على النفس عن واطل الصور لان الحكم اذ لم يكن صورة اذ اركبت لم يكن قابضا على عقلت
 منه عقيب ليس الصور اذ اركبت اذ الصور ان المعلقة بالنسبة والطرفية حاصلة قبل الفكر
 فلو كان الحكم فعل النفس لكان نسبتها الى الحكم بصورت عنها لا بقبول النفس اياه من واطل
 الصور فلم يكن صور الساميات قابضة عنه لانها ليست الا الحكم واذ كان الحكم صور اذ اركبت لم يكن
 فعل النفس والا لكانت قابضة وقاعله معا وهو بطلان ذلك وقيل ونظرا لانهم ان الشيء الواحد

عليها

اجاب وكان في

ما

السورة
يقول

ما في الطوائف الخالصة

لا يجوز ان يكون قابلا ان يستعد للصوت الاذركه وفاقلاها اذ معنى كونه مستعدا للصوت
 هو انه لا يسمع ان يحصل له الصوت ومع كونه قابلا ان يستعد عليها بالعلم ولا امتناع في الجماع
 بتدوين المعنيين لعدم السافي بينهما وثانها ان ثالث الاشكالات وهو عام بحيث يتناول الى
 المذهب المستحدث ايضا ومنشأه الصور والقيود الذي ذكره وهو قيد السادج ان النقم
 ان يقيم العلم الى الصور السادج والصدق فاسد لان احد الامرين لازم لهذا النقم وهو اما
 تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره واما امتناع اعسار الصورة والصدق وكلاهما باطلان فالنقم
 ايضا باطل وذكر ان بيان لزوم احد الامرين لان المراد بالادراك السادج اما مطلقا او في الخيال
 عن اعسار الحكم وعدمه او الادراك الذي اعتبر فيه علم الحكم فان قيل الزيد في قوله المراد بالادراك
 السادج اما مطلقا او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فيجب جدا لان التوابع انما يكون في المعاني
 المحملة فلا يقال المراد بالان انما الحيوان لان النطق او الحيوان في ان السادج لا يحمل المطلق
 اجيب بان لا يعدم الاحتمال اذ يجوز ان يراد بالسادج المطلق لانه سادج خال عن الحكم
 عدمه كما يرد به ما اعتبر فيه عدم الحكم لانه سادج عن الحكم فمع كونه سادجا عن الحكم انه مقيد
 به المطلق اولى بان يوصف بذلك الوصف لانه خال عن القيود كلها ولا يكون الاطلاق قدرا فيه اذ
 يفيد الشيء كشبهه ذلك القيد كونه لبيان الاطلاق كونه كقولك الامر المطلق والماطه تطلقه
 او الوصف المطلق وتكون فان هذا القيود كلها لبيان الاطلاق فقط لم يعتبر بعد المطلق باطلا
 فان كان المراد مطلق الادراك يلزم الامر الاول ان تقسم الشيء الى نفسه والى غيره وهو ظاهر
 لان مطلق الادراك نفسه العلم الذي قسم اليه والى غيره الذي جعل قسما وان المراد الادراك المقيد
 مع عدم الحكم يلزم الامر الثاني امتناع اعسار الصورة والصدق لانه لو كان الصورة والصدق
 لعدم الحكم معتبرا في الخيال ان عدم الحكم معتبرا في الصورة فيكون عدم الحكم معتبرا في الصدق لان
 المعنى في المعنى في الشيء معناه ذلك الشيء فعدم الحكم معناه الصدق والحكم ايضا معتبر
 فيه فيكون اما معوم الشيء الى المصدق بالنقيضه يعني الحكم وعدمه ان قلنا ان الحكم

اللفظ هو

المصدق

التصديق وجعلناه كباقياته ومن الصور كما هو في الامام واستراطه ان اشتراط الشيء الحكم
 بنقيضه ان قلنا ان المصدق في الحكم فان شرط ان عدم الحكم الذي هو الصورة الذي هو الشرط
 شرط ايضا وان قلنا ان الحكم عارض للمصدق على المذهب المستحدث فان المعروف بشرط لوجود العار
 فكذلك اجزائه ان عدم الحكم الذي هو الصورة وهو المصدق الذي هو المصدق الذي هو المصدق
 للحكم على هذا الحكم المذهب المستحدث ان معوم الشيء بالنقيضه وشرطه معصية محال لان لاسلامها
 اصحاب النقيضه في الواقع وجوابه لا بد منها من عدم معصية ومعنى ان كل كمال لا بد له من مفهوم
 وذات والمراد بالذات الحواس والافراد كما كانت مثلا فان معصية شيء الى الكتاب وادائه
 هو ما يصرف في علمه من الافراد وهو ريد وعمر وغيره من الافراد فكذلك الصور في مفهوم
 وهو الادراك الذي يعتبر فيه عدم الحكم واذا كان صور ريد وصور ريد وغيره كما اذا عرفت هذا فنقول
 ان لو تم بقولكم الصور معتبر في المصدق ان مفهوم الصور معتبر في المصدق فلام
 ذلك ومن البتة المكشوف انه ان مفهوم الصور ليس بمعتبر فيه ان في المصدق في هذا المعنى المنع
 بعبارة في ما بالغة فكم من مصدق مصدق كشيء لم يعرف مفهوم الصور قبل هذا السند
 المنع سماعا منه لا يقال لا يلزم من اعسار معوم الصورة المصدق لان كونه حصول المصدق
 في الامن مستلزما لحصول نفس ذلك المفهوم في الذهن لاسلام حصول الظن في الذهن حصول
 الخافه ولا يخفى من هذا معر فذلك المفهوم المنفرد الطاهر بغير حصول الشيء وهو كماله العلم
 فانها حاصله في ضمن افراد كمال عالم بشي مع ان اكثرهم لا يعرفون كمالها لانه لا يقولون عند الكلام
 على السند واطال السند الاقص لا يقع الجمع وان اردتم ان اردتم بقولكم ان الصور معتبر
 المصدق ان ما صدق عليه الصور معتبر المصدق في مسلم لكن لا بد ان يكون عدم الحكم معتبر
 فيكون معتبرا في المصدق ما على ان مفهوم الصور السادج معصية في مصادق علمه الصور
 وما صدق عليه معتبر المصدق في مفهوم الصور السادج معصية المصدق لان المعصية في المعصية
 في الشيء معصية ذلك وانما يلزم ان لو كان مفهوم الصور ذاتا كماله ان داطا في ما طه ماصدق

من

فقد

في التصديق بصور المحكوم عليه والمحكوم به والمنسوبة له وبين شيئين منها إدراكا مطلقا كقوله
تخصيصه بانقسام الحكم اليه فالأمر ذكره فان المراد بالمطلق هنا ما لا يكون بعيدا بالحي ولا بعدا
فلا يخفى ان كل واحد منهما مطلق بهذا المعنى كونه حصصا بانقسام الحكم اليه وبين شيئين منها عن
الأصناف باعتبار انقسامه الى المحكوم عليه وببواحيكم والمنسوبة فيه وقوله بل كل واحد منها ادرك
مخصوص في نفسه قلنا خصوصية بهذا الوجه لا سيما في الاطلاق ما الوجه الذي ذكرناه وقوله
لو كان لهذا الاعتبار مطلقا لصدق على باقي الصور ان الحق يصدق عليها المطلق قلنا لا شك
انه يصدق عليه من هذه الطلوع فان مطلق تصور المحكوم عليه هو بعينه مطلق تصور المحكوم به بهذا
الاعتبار كالحیوان الذي في الانسان هو بعينه الحيوان الذي في الفرس فالحاصل ان الاطلاق انما
ينبغي اذ كانا من جهة واحدة واما اذا كانا من جهتين فلا منافاة بينهما كالذي نحن فيه فان
الاطلاق من جهة الحكم وعدمه والخصوص والتفصيل من جهة اخرى فلا ينافيه وقد كثر في وقوله شك
مع عدم الصور الشارح قلنا لا ثم فان القول الشارح يستحصل به البصيرة السادج بالمعنى
ان الذي نتقنا عن كلام القوم ولو سلم انه المفيد بعدم الحكم بعد اعتبار الحكم لا يفسد عدمه الذي هو
قديمه لما منع بينهما فاذا انتفى العدم بنفى المطلق معناه على الطلوع وذكر كل واحد منهما من رابع
الاشكالات وهو عام كالثالث الاثنتا عشرة الفسان ان الصور والمصدق في قسمين الى العلم
والجهل اما انقسام التصديق اليهما فظاهر واما انقسام التصور فمعه كلام قال بعضهم
لا يرى الجهل فيه لان الصور هو الادراك المحقق وهو معان عن الصور وهي مطالعة كماله
صور له من حيث انها صور كماله في صور الشئ اذ ارادته من بعيد وهو ان في الواقع
وحصل وقد مثل صور الفرس مثلا والاصطلاح في تلك الصور بل الخطا في الحكم الذي يقارن
وهو ان هذه الصور لها الحق ولو كان الجهل جارا في الصور كجور عند ملاحظة الحكم فيكون جارا
في التصديق لاني التصور وقال بعضهم كجور الجهل فيه لان الادراك ان كان مطابقا للواقع فهو العلم
والا فهو الجهل فلو انقسم العلم اليهما لم ينقسم الشئ الى العلم الى نفسه والى قسمه الى مقابلة وهو

ان مو

للعلم وانما هو وجوب انه ان العلم بهنا وانما قد يعول بهنا لان العلم قد يطلق على ما يخص بالصورة
 والمصدق اليقينيه ومن هذا الاشياء ان تومر ورود هذا الاشكال عيان عن الصور الحاصلة
 من الشيء عند الارادة المحركة الى الكيفية الحاصلة للذات المحركة عند التوجه الى ادراك الشيء صورته
 ما يؤخذ عنه عند حذف المسمى صات وقيل ما يصيبه الشيء بالفعل اما في الخارج او في العقل
 والاولى اوفق منا اعلم ان في العدم من المشهور وهو حصول صور الشيء في العقل
 الى هذا احوال الاول في تعريف العلم بحصول الصور تسامح لانه يوم من اول الامر
 بانه من معمول الاضافة وهو ملاك المقصود لان من عرف به كعمل من معموله الكيف
 ويعتذر من ذكر الحصول اولا لانه للتنبيه على ان العلم مع كونه صفة جسمية يستلزم
 اضافة الى محله بالحصول كما يستلزم اضافة اخرى الى معلومه انما ان المتبادر من احوال
 الصور الى الشيء انما هو مطابق له فيجوز ما لا يطابقه خلاف الصور الى اصله من السلاسل
 مع الناشئة منه والصور الناشئة من العلم قد لا يطابقه الثالث ان عوله عند الدرس
 المحركة ومن ما لا يكون جسيما ولا متبائنا فيقول او راس الحواس هو الحواس قبل بارز سام
 في النفس في الازمان فيتمثل المذهبين خلاف قولهم في العلم فانه لا ساول او راس الحواس
 على القول بالارسام في الازمان ولا يحتمل ان المعروف بهذا العلم انما هو المكتسب فلا يتصور
 علم الله عن المعروف ولا يقدم ذكره في العلم لانه كسره الحاشية وهو ان العلم علم من ان
 كونه مطابقا لاولئك وحاشية ان طامس الاكالات تحت العلم بوجوه على عيان الكليات كالاشبه
 السبق ان عوله العلم انما تصور ان كان ادراكا ساد جاذبة لظهوره فلام الخلق فيها على ارضها
 وذكرا ان عوله العلم على الشرط غير جازم اما من جهة المعنى فلان الشرط سبب الوجود وهو سبب
 له فلا يجوز تقديم المسند على السبب واما من جهة اللفظ فلان الشرط تشبيه الوجود على ما تقدم
 في الشيء بعد الوجود بظن صدق انه قد راعى عدمه وهو المدعى بالتصور اعلم ان المتقدم
 على الشرط عند الكوفيه هو الوجود والشرط صدارة عنه ثم واسد لو افاد في قول القائل

كانت

الادوية

مستحق

انت الخالق ان دخلت الدار رولا فان قوله انت خالق لولم يكن جزءا للشرط المتأخر
 بوقوع الطلاق سدا حصل دخول الدار اذ يكون قوله انت خالق غير مقيد بالشرط لكنه
 ليس كذلك فان الطلاق انما يقع عند دخول الدار فعدم ان المتقدم جزءا للشرط المتأخر
 واجاب البصريين بان المتقدم لا شكل له جزءا بمعنى الحق لا انكرا كقول الكلام في ان لم يكن
 جزءا من اللفظ بل موقر سدا او دليل عليه بغير غناء والمعتدون بعدم كون الشرط صدارة عوله
 وذكرا غير جازم على مدعى الشرط على عدم جواز ذلك وان كان كقول المتقدم من الشرط
 كحسب المعنى دون اللفظ كما هو راي المدعى سدا وان كان كقول حوا للشرط المناظر كحسب اللفظ كما
 هو راي الكوفيه كقولهم يحصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا سادا جاذبا ما تصور ان
 كان ادراكا مع الحكم بتفي او ثبات فهو اما صدق فيكون جملة شرطية ولا يعطفا اما
 المدكوت في الجملة الثانية على ما المذكور في الجملة الاولى ومن التفسير ادعاء العيان او
 قد اورد فيها كلمة اما بدون اخذها وصوابه ان الشرط ههنا وهو قوله ان كان ادراكا
 سادا جاذبا مع حاله كالحاج الى الوجود او قد خرج بذلك الزمخشري في بعض قوله مع انفسه
 عنكم انك تصغي ان كنتم قوما مسرفين ان قوله ان كنتم قوما مسرفين عما وقع حالا استغنى
 عن الوجود وجه ذكر ان الجملة الشرطية لا تقع حالا لا بعد كونه عن معنى الشرط مع عدم
 اعتناء واذا جردت لا تحتاج الى الوجود وعلى عدم وقوع الشرط حالا بصير تقدير قوله
 العلم انما تصور ان كان ادراكا سادا جاذبا اما صدق ان كان ادراكا مع الحكم العلم انما تصور
 حال كونه ادراكا سادا جاذبا اما صدق حال كونه ادراكا مع الحكم فيكون لكل واحد من الحكمين
 اما ضا للاضري ولا حاجة للشرط الى الوجود لفظا فان جواز الحال عن المسد كما ذكرنا
 اس ما ذكرناه والا قول قوله اما تصور اما صدق بان معناه اما مسمى بالمصور
 واما مسمى بالصدق فيكون الحال عن المفعول العام مقام الفاعل وهو الضمير في المسمى
 العائد الى المسد اعلم ان المراد بعوله ان الشرط ههنا الجملة المصدرية كحرف الشرط لا الجملة

مستحق

لا الشريعة بما هو وذكروا من ان تخفى فلا امر ما قبل ان الحجة السطحية التي وقعت حالا لا يجوز ترك
 الواو فيها الا اذا عطف عليها ما ينافيها الى امر وجب كذا الخواب ما نفلناه عن الرخصة انما
 حاصل ذلك وادعاه ان محارم الحق في المصدق وهو ان يكون عيان عن مجموع الادراكات على مقتضى
 توجيه الشارح العيان على ما هو مدعى الامام صرح به في المحرر والحاو انما وجه عاربه على ما يتطابق
 مدعى الامام لا مسمع تطبيقا على مدعى الحكماء، وكذا مطبوعه من وجوب هذه الاول اذ ان المحار
 بسام ان المصدق كما ينبغي ان في بعض الصور من القول الشارح وان الصور
 يكنس في الحجة دأيا ان في جميع الصور اما الاول ان سائر اقسام الكتاب المصدق من القول
 الشارح فلان الحكم في ان في المصدق اذ كان غنيا عن الكتاب ويمكن تصور واحد
 الطرف كسبها كان المصدق كسبيا على ما احصاه وسلك بيانه في تعريف الطري و
 الضروري ونحن نشير اليه هنا للتسهيل ويعمل لان المصدق هو الذي يوجب الحكم كسبي
 الطرف كسبي عند ان البديهي من المصدق وجب كونه كسبا به القول الشارح واما الثاني
 ان سائر اقسام الكتاب المصور من الحجة فلان الحكم لا بد ان يكون مصورا عند اي من الطرفين
 قطع كما عرف وليس الحكم تصديقا عند كونه مصورا سادجا والام بوجه الادراك فيما ذكر
 من التسمية بغير المصور سادج والمصور مع الحكم الكتاب ان كتاب الحكم من الحجة لا يتناقض
 فالصدق الذي حكمه كسبي وطرفاه بديهيان وهو مصدق كسبي باتفاق بين الحكماء والامام
 لا يستفاد من الاثنى الحجة والحكم اذ ان البديهي او المستفاد ولا شك انه مصور مع انه لا يتفاد
 الاثنى الحجة التام من الوصف الواردة على محارم الحق ان الصور مقابل المصدق لا متناع صماها
 في دار واحد او المتقابلان هما اللذان الحكمان في موضع واحد من جهة واحد وكيف
 حكمان وواحدة اذ هما وواحد المصور سادجا، ما اعترض به على الحكم في الآخرة المصدق هو
 من يصدق المصدق والمصور على سبيل واحد في وجه واحد قطعاً فها
 متقابلان ولا شئ من احد المتقابلين الا في هذا الوجه الا والثاني كما يرد وعلى مدعى

عند ما يكون بديهيا
 جميع اقسامه
 واما في كسبي
 من المصدق
 كسبي

شدة
 على

الامام يرد على مدعى الحكماء ايضا لان احد المتقابلين كما لا يكون من الامر لا يكون شرا انما لا يكون
 لان الشرط صحيح الاجتماع مع الشرط وادعاه المصالحين مع الاكثر ليس كذلك وهو ظاهر ويظهر كذلك
 ان ما قبل واما محارم الحق فلا يمكن النظر بالوجه الثاني في الحجة وفي الظاهر حل النظر بها ويمكن
 دفع النظر عن المدعى معا بان يقال ان السبيل بينه وبين المصور والمصدق لا فيما هو
 عليه وما بعد التصديق جزاء او شرطاً وما صدق المصور سادج لا مع موه كذا
 فيجوز ان يكون ما صدق عليه احد المتقابلين من الامر والامام ان يكون شئ من الاثنى
 فان حرا الاثنى ان ملا صدق عليه لا يشترط ان وقوله واما الواحد والكثرة فلان مقابل بينهما
 اشار الى جواب دخل مقدور بعد ان يقال ما ادعى من ان السبيل بينه وبين المصور
 احد المتقابلين في الحجة لا على الامر مع موصوف بالواحد والكثرة فان الواحد مقابل للكثرة
 لا مسمع صدقها على موضوع واحد من ريمان واحد من جهة واحد مع انه حرا للكثرة ونعبر
 الجواب انه لا مقابل بينهما بالذات بل بالعرض على ما سمع من ائمة الحكماء اعلم ان المذكور في
 الكتب الحكماء ان الواحد لا على الكثرة بالذات بل انما على بالعرض اما انها لا يقابلها
 بالذات فلانها لو قابلتها بالذات لكانت بالذات باجتماعها مع الواحد لا مع الاثنى
 السلب واليجاب والتا على العدم والمملكة والسلب على الصاد والربع على الصادف
 لا طائران كونه سبها على السلب واليجاب لان الواحد مع موه كثر ولا شئ مما هو مقابل
 والاحاب مع موه كفا له ولا طائران كونه سبها على العدم والمملكة لان الوحدة موصوفة في
 الكثرة مقومة بها كما هو والمملكة لا تكون موصوفة في العدم حتى يكون العدم بيا لفت ملكات
 كجمع فلا يكون الوحدة ملكة لكثرة وكذا لا يكون الكثرة ملكة لان المملكة لا يتركب من اقسامها
 ولا جاز ان يكون تقابل التضاد والصادف لان الوحدة ليست مدالكثرة ولا مضابفة
 لها لان الكثرة مع موه بالوصف ولا شئ من التضاد والصادف مع موه بالامر واما انها يقابلها بالامر
 فلان الوحدة ملكة لكثرة والكثرة ملكة لها وكذا الواحد ملكة لكثرة والكثرة ملكة لها

ما

ض

لا ينافي ذكر ان الحصول على وجهه واما ادواتها الصور الساج والصور مع التصديق والاراد من
 الآخر التصديق وهو الحكم وتحقيق ذلك على ما سمع من اشرار الفاضل انه لا يكون وجود الصور
 بينا سعة اذ لا تخفى على احد ان اذ كان هو صور لا يشك فيه وكان في وجود التصديق نوع صفاء
 اذ بما يشك في انه له اذ كان هو صور وفي هذا وقع الخلاف عليه لا كقول الشافعي ان العلم
 به قد يكون صور اسناد جاكما اذ اصورنا البياض ووجد اومع العرض ويشكنا في السبب
 بينهما فان الحاصل بهما صور خال عن التصديق ولا يحصل لنا هنا تصديق واما اذ
 في ثبات السبب بها فلا شك انه حصل لنا اذ كان اذ هو التصديق فنتبه على وجود السبب
 بالصور فالصور عن اشرار في كتابه بسم العلم بالصور والاصل في العلم بالصور والاضاف
 عن وجود التصديق ويظهر انقسام العلم بالصور والصور مطلقا اهم من ان يكون معصرا مع
 اولا واما وجب حمل كلام الساج على هذا الطابق ما ذكرنا من بسم العلم بالصور والتصديق
 في مواضع اخرى فانه على ان سائر الكتب الساج مستحون اي محلو ما خذ من شئ من السبب شئنا ان
 ان ملاك سبب العلم بالصور والتصديق فانه ان اشرار ذكره معه المقالة الاولى من الفن
 الحاشي من مطلق النسخ ان العلم المكتسب بالصور والنظر في العلم بالصور في الكتاب
 فذكر ان البديهي قسمان قسمهما التصديق والآخر الصور وقال في الساج في الموضع الثاني
 الفصل الاول من المقالة السابعة العلم على وجهه صور وتصديق وقال في اول حصول كتاب
 النجاة في معرفة وعلم ما هو صور واما التصديق الى عدد ذكر ان منضم الى عدد ذكر من موضع
 كلامه كقوله في حصول الصور والتصديق من كتاب النجاة كقوله فانه اما الصور بلغة ما واما
 تصديق والعرض من ايراد هذا الكلام الاشارة الى ان ما اثبتته المتأخرون من قسم العلم الى الصور
 وان الصور مع التصديق متبدا بغير الصور بلغة ما لان كلامه صريح في مواضع متعد
 بخلاف وحيث ذكر العلم على زعمهم افاد انه ليس قسم على التحقيق بل مراد ان العلم بالصور
 قد حصل بهذين الطريقين وهذا لا يستلزم عدم حصول العلم مطلقا بغير هذين الطريقين سيما

من هذا هو الكلام الخلف اللائق بشرح مذهب الكتاب ومن اراد الكلام المتشعب الطويل
 الذي فعله بمقالة رسالنا المعقولة في الصور والتصديق لم يشتم هذه الرسالة انهار
 رسالتنا الطيات وتحقيق المحصورات لان نسخ اصلها باصا عن حاملها حين سطر
 الشارح للفاضل الى بركات ولم يبق له الا ليا مرة اخرى وتحقيق الكلام فانه ان العلم
 الحكم اذ كان اذ كان في حقه ان سبب تصديقنا وحصل قسمنا من العلم مقابلا للصور الذي هو
 ماسكول الحكم من الادراكات كما ذكره القدماء وان كان العمل لا يزم اكثر من الماسكول
 ايضا ان سبب تصديقنا ونقسم العلم الى الصور الساج والصور المقارن للتصديق فكل من
 للعلم مطلقا طريق واحد وهو القول الشارح والتصديق المقارن للصور طريق اخر
 وهو السبب على هذا العرض الى جعل الحكم قسمين من العلم ولا حرج من احد قسميه الى
 ان الصور الساج والصور المقارن للتصديق ودلت بعضهم الى ان لفظ العلم على عدد
 كون الحكم معلوما مشتركا اشتراكا لفظيا في الادراك الذي هو الصور وبغير الحكم الذي هو
 التصديق وجعل بسم العلم اليها بنفسه العين الى الباصرة والنبوغ والكل من
 كل منهما صوريا قول الساج واحد من كل واحد من الصور والتصديق صوريا وليست
 كل واحد منهما ان الصور والتصديق كسبب انما اعدا وذكر الحكم لان الفرض بيان ان كل
 واحد من ايراد الصور لصوريا ولا نظريا وبان الحكم واحد من ايراد التصديق ارضا
 ليس به ضروريا ولا نظريا فلو قال كل واحد من الصور والتصديق بديهي وولا نظريا ليوهم المعنى
 سان ان التبعين جمع ايراد الصور ومن جمع ايراد التصديق بديهي ولا نظريا وكم
 يعلم منه ان ايراد الصور للتصديق بديهي ولا نظريه ولم يعلم ايضا ان ايراد التصديق
 للتصديق بديهي ولا نظريه والاصح ان تكون الصور ارضا بديهي والتصديق
 كلها كسبب ارضا بديهي والتصديق كلها بديهي العقلية منها على ان يكون التصديق
 والتصديق بديهي والتصديق ارضا بديهي والتصديق ارضا بديهي والتصديق ارضا بديهي

في شرح
 في شرح

قال صو

او ان يكون المصورات في المصدعات كلها طريقة او المصدعات بعضها لا يدرك بعضها كسببية اولئك
 المصورات كسببية المصدعات وان يكون المصورات كلها ذهنية والمصدعات كلها كسببية او
 او بالعكس يكون المصورات كلها ذهنية والمصدعات بعضها لا يدرك بعضها كسببية او يكون
 المصورات كلها كسببية والمصدعات بعضها لا يدرك بعضها كسببية او يكون المصدعات كلها
 ذهنية والمصورات بعضها لا يدرك بعضها كسببية او يكون في المصدعات كلها كسببية والمصدعات
 بعضها لا يدرك بعضها كسببية فممنات مع احتمالات والمطابقات الاول وهو يكون بعض المصور
 لديها وبعضها كسببية وبعض المصدعات يدركها وبعضها كسببية واطال باي الاحتمالات الثانية
 فلو قال كل واحد من المصور والمصدعات ضروريا ولا نظرا لم يعلم منه الا بطلان الاحتمال الثاني
 الثالث ولم يعلم بطلان الاحتمالات الستة السبعة حتى يعلن الاحتمال الاول وقبل الموصوفين
 في البرهان لا بد من كون الدعوى ان المصير لا يكون موصوفين فاعلم من الدعوى ان الدعوى لا يكون موصوفين
 ان دعواهم وانما دعوا المدعي فلذلك لا يكون فلاحا وجوبه في الخصم المدعي ان اشار الى الخصم او الى
 تعريف الضرور والبطور باسنادها بعرفتها واصفا على سبيل الكشف ان جعل معرفتها
 رديا وصفا لها على طريق الكشف ان جعل الايضاح لعدم ظهور معانيها وتوقف النظر
 ان اشار الى تعريف النظر بتوقفها عليه ان توقف السمع والنظر على تعريف النظر
 فالعلم اما ضروري او نظري والضروري ما لا يحتاج في حصوله عند العمل الى غيره فكل تصور
 الوحد والشم والمصدعات بان العلم الاعظم من غيره والبطور ما يحتاج في حصوله عند العمل
 الى تصور غيره فكل تصور والروح والمصدعات كذا في العالم الاعمال النعم ان نعم العلم الى الضرور
 والنظري والتوقف ان تعريف الضرور والبطور فاسدان اما التقسيم يعني بيان فساد
 فلان مورد القسم علم وكل علم اما ضروري او نظري في مورد القسم اما ضروري او نظري
 اما ضروري بطور اما المصنف وطامة لا يحتاج الى البيان لان الكلام في نعم العلم واما الكبر
 فلما ذكرتم من نعم العلم الى الضرور والنظري فانه قيل ما دعيتموه من التقسيم

ان
 كسب

الاتصال الحقيقي فاسد اذ لو كان صحيحا لضمناه الى مقدمه صادقة وهي ان مورد
 القسم علم او انما انما ان مورد القسم اما ضروري واما نظري على سبيل منع الجمع والاطلاق
 فان كان ان مورد القسم اما ضروري لا يخل النظر والعكس ان كان نظريا لا يشمل
 الضرور لان ما يصدق باحد المعاملتين لا يصدق بالآخر فلا يكون مورد القسم
 المتكسوت شاملا للتقسيمين الضرور والنظري فكيف القسم فاسدا ومثلا يقول
 في قسم العلم الى المصور والمصدعات ان مورد القسم علم وكل علم اما ضروري او ضروري
 فان كان مورد المصور لا يخل المصدعات وان كان مورد المصدعات لا يشمل المصورين في
 كل قسمين ومثلا يقول في كل قسمين مثالا في قسمه الكلية الى الاسم والفعل والوجود
 القسمين وكل كلمة اما اسم او فعل او صرف واما ما كان لا يشمل الاضربين واما التعريف
 يعني بيان فساد فلان المصدعات الضروريات فانه يحتاج الى النظر في الكتاب الطريق
 لانه قد يكون مصور طريقة يحتاج الى الكشف في تعريف الضروريات فانه الذي لا يحتاج في تحصيله الى
 نظر فعلى هذا الاحتياج المصدعات الضروريات النظرية فانه ان المصدعات الضروريات
 مفسدة بما يكون مصور طريقة وان كان بالكتب كافي في فهم الفعل بالمسألة سيما ان بين الطرفين
 وج ان كان احتاجا الى النظر لا يكون تعريف الضروريات جامعا لخروجه هذا المصدعات
 ومما يكون مصور طريقة كافي في فهم الفعل بالمسألة سيما وان كانا بالكتب عنه لانه يكون
 كسبيا فلا يكون تعريفه عليه ومما لا يحتاج في حصوله الى نظر ولا تعريف النظر مانعا
 لدخول هذا المصدعات في الاصل الى نظر لانا كسببية الاول ان عن فساد القسم
 بعد المسألة على المقدمة اشارة الى امكان منع الضروريات بان يقال لا ان مورد
 القسم علم بل مورد القسم معلوم او مفهوم العلم لا يرى انه مفهوم ادرك او لا فمفهوم
 العلم لا يصدق عليه انه علم اذ لا يحل ان مفهومه هو حصول الصوت في الشيء في العقل فلا يصدق
 عليه انه علم لانه من جملة المفومات المعلومة والذل لصدق عليه انه علم هو ما يصدق عليه

هذا المعلوم صدق الكل على الخواص لان هذا المعلوم فانه ليس مما يصدق عليه العلم بل هو عينه وكذا
 ان في العلم بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لا يكون هذا المعلوم على الاثر من جهة المعلوم
 بل العلم ما صدق عليه هذا المعلوم ولا يخفى ان المسألة في المقدمتين ههنا ما عساهما
 على احدى وجهيها ولا يمنع على الكبرى وهذا الجواب على لا يحصل اذا لا شك ان مورد العسوة ههنا
 طسعة العلم لكنها مالم تعرف معلومة لم تكن تعرفها ولو كانت معلومة لا يخرجها عن كونها مصدقة
 العلم التي هي ههنا فاما فان العلم قد يصح معلوما كما في العلم بالعلم بالانسان انما يقع
 المقدمتين المذكورتين فيمكن ان يتبين ان الحكم في المقدمتين الكلية ان الكبرى هي على ما هو ضروري
 او نظير على درجات العلم كما في كبرى الجواهر ان المراد منه صومع ما صدق من الجواهر
 وفي حاشية الجواهر معلومة مطلقا فالعلم كل فرد من افراد العلم متصف بصدق وصفه
 على سبيل الاتصال الطسعي ومورد العسوة وهو الاصغر من مفهوم العلم لا شيء من افراد
 فلا سدرج في تلك الكلية بل هي كبرى فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط وهو العلم لان معنى
 الاندراج ان يكون الاصغر من حيز الاوسط فلا يصح الحكم بالكبرى وهو اما ضروري او
 نظري على الاوسط والاصغر فلا سبيل لتعال يلزم على هذا عدم اشباح الاشياء الاولى مع تحقيق
 الشروط المعينة في اساسه وهي ان يكون صورا موجبة فعلية لا ممكنة وكما كبراه عليه
 يقول انما تصدق الشرط بعد ان يكون العضاة المستعملة في الممكن وهي صورا وكبراه
 من العضاة المتعارفة في العلوم وهي ما حكم فيها بمفهوم الجواهر على ما صدق عليه الموصوع
 صدق الكل على جسامه والصوري ههنا وعلى قولكم مورد العسوة على السبيل منها لان مجموعها
 على موصوفها ولا اصلا في سبيلها الا لا اعتبار والعبار سكتنا ان سكتنا انتاج
 المقدمتين على ان الحكم في الكلية ليس معصورا على سبيل الموصوع بل يتناول مفهومه ايضا
 كما نؤمن السبيل فعلى هذا المقدمتين سدرج الاصغر في الاوسط فعلى الحكم بالاكبر الى الاصغر
 لكن قلتم انه العمدة لان مورد العسوة قد يباين في النظر وانما يكون ذلك نظري لو لم يكن

لعمري يشمل

كذلك

كذلك مورد العسوة ضروريا في بعض الصور نظريا في بعضها فان طسعة الامم ان ما عساه يمكن
 ان يطرأ اليها مع قطع النظر عن كسبها في ضمن الافراد بل في نظر الكل كسبها في ضمن الافراد
 المتعددة انصافا بالامور المتقابلة لحياتها في طسعة في الصور المتعددة فاذا حصل
 جزئي من جزئيات العلم بل انظر كان طسعة العلم حاصلة في ضمنه بل انظر ايضا واذا حصل جزئي
 من تلك الجزئيات بطرق حصول طسعة العلم فطسعة موقوفة على ذلك فطسعة العلم موصوفة
 في ضمن افرادها الضرورية وموصوفة بالمطربة في ضمن افرادها المطربة وكذا الحال في طسعة الخواص
 فانها في ضمن افرادها الباطنة موصوفة بالنطق وفي ضمن افرادها موصوفة بعدم النطق ومن
 السان ومكتسباته موصوفة بالنطق بالانتفاض من جهة ومقتضى صدق يكون تقوى
 طرفية كسبها وكما في الجواهر بالسبيل بان تعريف التصديق بالبداهة يختلف في ما عساه
 في ما عساه التصديق فالاصح ان يكون فرع الاصطلاح في السان فان التصديق عند الامام لما كان
 من مجموع الادراكات الاربعة فانما يكون التصديق بداهيا اذا كان ذلك المجموع يعبر عنه بالادراك
 بداهيا وانما يكون ذلك المجموع بداهيا اذا كان كل واحد من افراده ذلك المجموع يعبر عنه بههنا
 من كون بداهة المجموع موصوفة على بداهة كل واحد من افراده من افراده تراه يعبر عنه بالامام في الكتب الحاشية يستدل
 ببداية التصديق على بداهة المصداق استدلالاته بداهة التصديق الذي هو الشيء اما موصودا
 معدوم على بداهة تصور الوضوح والعدم لان بداهة الظن مستلزمة لبداية احوالها اذا كان
 كسبيا يكون الكل ايضا كسبيا لانه اذا احتاج الى الكسب احتاج الكل ايضا اليه لان الاحتياج الى الاحتياج
 الى الشيء احتياج الى ذلك الشيء هذا هو البيان الموعود بقوله وسياسك بيان فظهر من هذا ان التصديق
 توقيفي طرقة واحدة فطسعة الكسب تتغير نظريا على رأي الامام ومن ثم لم يزمه كسب التصديق
 في الحقيقة انما هو ما عساه عند الحكم فطسعة البداهة والكسب والتصديق موقوف على
 ام حكم في حصوله في نظر يكون بداهيا وان كان طرقة الكسب ان لم تكن طرقة الكسب كان الكسب
 او حال كون طرفية بالكسب سواء كان في العسوة الحاشية او في الشرطه والحاصل ان هذا الاعتراف ضروري

في ما عساه التصديق
 في ما عساه التصديق
 في ما عساه التصديق

لا على مذمت الحكماء ولا على مذمت الامام امانة لا يرد على الحكماء فان التصديق الذي عنده الحكماء لا
 يقتصر الى فكر سواه بل هو طرفه الاول ومنها كذا ولا يرد عليهم النقض واما انه لا يرد على الامام فبان
 البديهي عنده ما يكون مجموعا بهما فمثل هذا التصديق الى الكسبي الطرف عنده لا يرد ولا يرد بقضا
 عليه سماعا منه لا يقال حصول الحكم معصدا الى تصور الطريقة فلو كان احد الطرفين محتاجا الى
 النظر لم يصح الحكم البديهي الى النظر لان المحتاج الى الشئ المحتاج الى ذكر الشئ كما لا يخفى
 فلا يكون ان الحكم بهما كما تارة تصور الاصحاح الى النظر المنفي هو الاصحاح بالاداس الى بعد حصول
 تصور الطريقة ان كان الحكم محتاجا الى نظر فهو الاصحاح بالاداس وهو منفي وان اصحاح بواسطة
 تصور الطريقة او تصور احد ما فهو الاصحاح بواسطة وهو ليس من التصديق الذي عنده
 الحكماء الحاصل ان الاصحاح ينقسم الى الاصحاح بالاداس والى الاصحاح بواسطة والمتبادر منه
 الى الفهم عند الاطلاق هو الاصحاح بالاداس فاذا انفي كان هو المنفي دون الاصحاح بواسطة كالموجود
 المنقسم الى الخارج والذمني مع انه اذا اطلق منفي او مثبتا يتبادر منه الوصف الخارجى وانما انفي ذكر
 بقوله كونه الاصحاح الى اصحاح الحكم الى النظر بواسطة وهو ان يكون احد طرفي محتاجا الى
 النظر لا يتبادر في ذكر الى الاصحاح المنفي بل جاز ثبوت الاصحاح وعدم سوية لان الاصحاح المنفي
 غير الاصحاح المثبت وعرفنا في الاصحاح المسلك المنفي لم يطلق الاصحاح حتى يافى بل المنفي
 خاصه خاص والمثبت خاص اخر فلا ينافي على ان النفي المذكور وهو قوله ما يكون تصور طريقة ان
 كانا بالكسبي فبان في جزم العقل بالنسبة بينهما والتصديق الضروري بل الاول ان يكون تصور
 للتصديق الاول وهو تصور التصديق الضروري وهو الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر فان الجوابات
 الفاء للتفصيل ان انا قلنا انه ليس بتصديق التصديق الضروري لان الجوابات والحدس في الجوابات
 ضروريه وليس تصور راطره او كافي في جزم العقل بالنسبة بينهما بل يتوقف على ذلك التجزئة و
 الحدس والنوار في هذا العلاق ليس كذا بل لا بد من دفع به السؤال لان التصديق الاول اصح
 من التصديق الضروري واذا توقف الاصحاح على الكسبي وعرف الاصحاح عليه ايضا في ذكر الاصحاح

اي في صحة فسد التصديق ضرورة وعكس بل قصد بكثرة التنبية على ان ما قال السائل ان
 التصديق الضروري مفترضا يكون تصور طريقة كافيابط وان جري الكسبي عليه في تصانيفه
 ومسا الاستنباه ان التصديق قد يطلق على التصديق الاول والتصديق الثاني كذا في
 ما يكون تصور طريقة كافيابط يطلق على ما يرد في الطورين وهو الذي لا يتوقف
 حصوله على نظر وكسبي فتوهم الكسبي ان التصديق المدرج في البديهي المراد في التصديق
 مفترضا فخر به البديهي المراد في الاول فان القوم لم يعرفوا التصديق الضروري بل كبر
 بل التصديق الاول فقوله على ان التصديق طريقة للسائل لا غير ولو اطلقنا مهننا على كذا
 على ان التصديق الضروري هو الذي يكون تصور طريقة كافيابط في احكام بالنسبة بينهما فبان
 التصديق الكسبي ما لا يكون تصور طريقة كافيابط في الجزم بالنسبة بينهما بل في امساع
 كسبية التصديقات كلها يجوز ان يكون ساسة كسبية وينتهي سلسلة الاكتاب بالحدس
 والنجوة او المواسر بالزوم الدور او المس و لم يتصور الموصل الى التصديق النظري
 في الجواب ان يكون الموصل الى التصديق الحدس او التوابع او غير ذلك من النجوة والوحدان
 والمتبادر وان التصديقات التي يتوقف على طلبة الاشياء كسبية على ذكر التصديق الموصل
 الى تلك التصديقات ليست المحجة الى الموصل اليها ما يتوقف على تلك التصديقات عليه من حدس
 او نوار او غير ذلك وهذا الكلام اعني قوله ولو اطلقنا الى ساقته جواب سوال معدود
 السؤال ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا التصديق اصطلاح ولا مناقضة فيه فيكون
 بعضهم على نفي تصديق الضروري مهننا فخر به البديهي الاول فاستار الى الجواب بقوله
 ولو اطلقنا على ذلك لم يرد الا من الحدس او غير ذلك من القاعدة وهو الموصل
 الى التصديق غير متوقف على الحدس عدم عام الدليل على امساع كسبية التصديقات كلها يجوز
 ان يكون ساسة كسبية وينتهي سلسلة الاكتاب الى حدس او نجوة او نوار او غير ذلك فيكون
 الموصل الى التصديق هو الحدس او النجوة او النوار او غير ذلك فان الحدس والنجوة

والحوادث نظرية ليست بغيره على ذكر التفسير والكتابات بالحدس والبرهان والتوازن والنظر
 أي الفكر أخصر بيان يعرفه عن بيان تعريف النظرية هو ما من انتشار الكلام وعدم تباينه برب
 أمور حاصله موصل بها أن لموصل تلك الأمور إلى حاصل غير حاصل فالرب في اللغة وضع كل
 شيء في مرتبة أي بمنزلة وهو ليس معناه اللغوي قريب من مفهوم الاصطلاح أي جعل الأشياء
 الكثيرة بحيث يطلق عليها الواحد أن يطلق عليه هذا الاسم بوجه ما مثل المعرف والحد والرب
 والحد والعكس ويكون لبعضها أن بعض الأشياء نسبة إلى البعض الآخر بالعدم والتأخر فهو
 أن النسبة أخص من التاليف أي كالمفهوم إذا عاين النسبة بالعدم والتأخر فيه أي لم يعتبر
 في التاليف نسبة بعض الأجزاء إلى بعض بالتقدم والتأخر في الشيء بالجزء الأول من مفهوم النسبة
 والعقل إذا لاحظ المطلق جواز خفقه في شيء بدون المقيد من غير عكس فإن العقل لا يجوز خلق
 المقيد في شيء بدون المطلق وذكرنا وأما الترتيب والتاليف بحسب ما صدق عليه فقد قيل إنها مساوية
 إذا لا يمكن أن يوجد التاليف من الأشياء يمكن أن يشار إلى كل واحد منها بالاشارة أو الفعلية بل
 ترتب لأن التاليف هو ضم الأجزاء بعضها إلى بعض فلا بد وأن يكون بعضها مقدما على بعض
 بالتقدم فلو كان بعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر في الشيء بالجزء الأول من مفهوم النسبة
 لها وصفا لا يخرج عن ركائزها كما لا يخفى لا سيما نسبة الوضع إلى العمل بالاشارة أو الفعلية فانه
 غير معروف في الاصطلاح بل كل التاليف من تلك الأشياء يشتمل على تأخر وتقدم وتأخر في الأجزاء
 وقيل التاليف أي كالمفهوم أيضا إذا قد يوجد بين الأشياء لا وضع لها أصلا إذا لاحظ
 العقل مفهومات أعماق على فلهذا عاين النسبة بالتقدم والتأخر في الشيء بالجزء الأول من مفهوم النسبة
 النظر لا يمكن أن يوجد بل ترتب لأن النظر بالتاليف المبادي كسمكة الزمان فلا بد أن
 يقع بعض المبادي في أول الحركة وبعضها في آخرها فلو كانت تلك المبادي كزنا
 كذا إذا أخذ الترتيب والتاليف كل واحد مطلقا لا مقينا وأما إذا أخذت معنيين فالترتيب
 المعين بترتيب التاليف المعين من غير عكس وبعض الترتيب أعماق خصوص المادّة و

الترتيب والتاليف
 الترتيب والتاليف
 الترتيب والتاليف

والصورة معا ويعين التاليف خصوص المادّة فلهذا التاليف من آيات مع تعيينه يمكن
 أن يقع على هذه الترتيب المعين من عدم أعلى تبويب على آيات يقع على ترسبات من الترتيب
 الممكنة فيها فهذا التاليف الخاص بغيره من غير الترتيب والتاليف من الترتيب والتاليف
 سلم واحد منها لا يفسد إذا كان لكل الأمور كيث يشار إليها بالاشارة أو الفعلية
 وهذا هو معنى ما حصل إذا كان لكل الأمور وضع حسي أو على أن الوضع العقلي ليس بغيره
 الاصطلاح بالعدم وأما قال أمور لأن الترتيب بالصوره أمر واحد وأما إذا كان بالأمور
 كانت ما فوق الواحد سواء أمتكّن أو لا أمتكّن في الأمور المترتبة الكثرة قطعا بقوله جعل الأشياء
 الكثيرة وعلى عن تلك الأمور الكثرة على تسلسل الترتيب سواء كان متكررة أو لا أو متناهية
 بغير ترتيب السلسل لأن المقتضى في المصلحة إلى سعاد من صيغة التكرار فالأمر كثير وليس
 أي كالمفهوم وعلى الأمور بغير الترتيب والتاليف فبينا قول النظر في باب الترتيب والتاليف
 وقول الإمام هو بغير ترتيبها إلى العقل أي حسي على ما اختاره من أن
 الصورات كلها ضرورية ولا طرعية إلا في التصديقات والسبل على ذكر وجوده وعلى
 في شرح المصنفين أرادنا طالع وقيدنا في الأمور الحاصلة لا ميساع الترتيب والتاليف دون كونها
 حاصلة أي ما لم يحصل تلك الأمور في الألف أو الميساع الترتيب والتاليف فيها أي في الأمور
 الحاصلة في بعض النسخ فبينا وبطل المذكور مواد جمع الألف من البقنيات وغيره كما
 بالمسلمات والقبولات والمفطنونات والمخيلات والنوحيات وعلى أن الحاصلة أو
 من العلوم التي ذكرنا بعضهم وفي بعض النسخ وهو بعد لفظ الحاصلة وأما الحاصلة
 لأن العلم وإن جاز أن يكون من غير ترتيب غير يعنى مع حصول صور
 الشيء في العقل إلا أنه مشترك والآخر أن من أسما إلى الألفاظ المشتركة وأما أن يمكن
 هناك قرينة معناه للمراد وأما أيضا فيها في صناعة المعرف وأما أن يمكن
 غير حاصل لا ميساع يحصل الحاصل ولما أن يعرف النظر يعرف بالعلم الأربع كما هو المشهور

يعني

كون

الفصل
 في بيان
 الفرق بين
 النوعين
 من العلوم

بفصل صفة بل انزل واطلاق الفصل عليه بطريق الجاردين عليه ما ذكره في شرح الفصل
 من النوعين مثل النطق فانه من النوعين فالسبح في النجاة والفرق بين الناطق والانس
 عنوان له النطق والناطق شئ لم يعلم ان شئ هو له النطق والناطق فصل في حدود الناطق فصل في
 الفصل المنطقي واما ثانيا فلان الفصل والخاصة لا بد لان على الخط وذكر لان الفصل والخاصة كالناطق
 والصاحك كل منهما اعم كسب المعلوم في ذلك الفصل ودين الخاصة ومما النوع لان مفهوم الناطق على النطق
 لم ومفهوم الصاحك شئ الصالح عرف اعم من ان يكون ذلك الشئ انسانا او غيره فلا يعمل اللسان منها
 الله الا بغيره عليه موجبة لا سعال اللسان الله الى الخط وكذا العبرة بخصصها وكحلها
 مساويا له فالتميز كذا يتم ورد عليه ان هذا النجاة بالخاصة فصل في حدود الناطق فصل في
 انه لا اعتبار للعبرة بالخصوص مع الفصل واللام تكن اذ اخل فلا يكون حاد انا فضا والحوار الصالح
 سعال انما عرف المص الفكر بهذا التعريف ولم يعرف بما ساول المعرف تأسياسا بالسبح قال النور
 بالفرق ولا يجوز عندنا وسباني ان النزاع فيه لعقل وان التعريف بالمعنى المود حاد كنه فليس وعمل
 الصلح وان كان للمصاعده مدخل في الحكم فلا يكون للمعنى من اساد ان يعبر بها
 متاولة فله ذلك واما ان التعريف بالعلل يعرف بالمعنى ان هذا الشان الى اعراض بغيره ان سعال
 تعريف البطل يعرف بالعلل الاربع على ما هو المشهور والعلل كونها معدومة بالوصف على المعلول لا
 ان كل علم كالمعاني في كصف الحي صور لان شاة الله مع ان الموضوع والجمهور لا بد ان يكونا في
 الوجود والمماثلة محلي المفهوم والجه عنوان فاذا لم يكن عليها علمه يكون مناسبه له فلا يكون التعريف بها
 محو ان معناه ان معنى قولنا وهذا التعريف بالعلل الاربع ليس بالعلل الاربع انفسها مع ما في
 نعي ما في البطل المماثلة يحصل بها ما عسا مقايستها الى العلل الاربع امور لا يابنها ويحل عليها الى
 المعرف في هذه الصور ما في هذه صور يحصل كالمعنى الفكر ما عسا مقايستها الى العلل الاربع ومما هو
 على المماثلة فالعرف في يكون بالامور المحبولة لانفس العلل المناسبة واما قال امور ولم يقل خواص كما وقع
 في كلام بعضهم لان الحاصل عن تلك المعايير لا يلزم ان تكون عرضيا بل كورا ان يكون ذاتيا فاذا نسبنا الى

الى

الى الجزء الاجزاء المادية والصوريه فصل في مهوره جنسة وفصله فربما يحصل لها الى المماثلة
 بالقياس الى كل علم محمول كالنسب مثلا كل علمه باعتبار المقاسة الى الفاعل فموضوع
 في الفاعل وباعتبار المقاسة الى المادة كمواد من الخش والى الصورة كموصور
 محصور ومحموصه والى الفاعل كالمصور منه الجاهل وربما يحصل لها الى المماثلة محمول
 بالقياس الى علم مثل قولنا السرح مرتب فانه فيه اشارة الى الفاعل واعتبار للمعنى
 الصورة او انه موضوع فلان للجوهر عليه او اكثر من علمين مثل قولنا انه موضوع
 فلان من الخش الى الجوهر عليه او مرتب فف للجوهر عليه فتعرف المماثلة تلك الامور
 الحاصلة بالمعانية المماثلة عليها الى على فاعله فكون من الى الامور معرفة بها الى تمامه
 من حيث القياس الى العلل ويمكن ان يقال ايضا العلل المذكورة في تعريف التفكير
 عللا لمعنى بل قل انها علل على سبيل الشبه والمماثلة ان الامور ليست على مادية
 والمعرفة الاحكامه لت علم صورته بالجمعية بل لا تتما من ماما المعلومات الجسمانية ولا
 حتى ان التفكير ليس فيها حتى يكون له صورة ومادة الا ان الامور لها شبه بل على المادية
 من حيث ان الفكر يحصل بها بالقوة كما ان الجسمانية يحصل بها كذا كذا الهمة الاحكامه بها
 شبه بالعلمة الصورة من حيث ان الفكر يحصل بها بالفعل كما ان الجسمانية يحصل بها كذا كذا واما ان
 ان القوة العاقلة ليست فاعله وان يحصل عند الحاصل ليس على عاقله وليس بطاير اما الاول
 فلان الرب من القوة العاقلة على الحقيقة وان في رب الصور في الامة فارضه عليها من
 القاص واما ان فلان الجسد غاية لفظ الرب صفة وذكر طاهر وهذا التعريف ان يعرف
 النظر بالترتيب المذكور انما هو على راي من رعي ان الفكر امر معارف لا انتقال اعلم ان الاتفاق واقع
 على ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لا سحر من المجهولات من المعلومات ولا شك ان اذا
 اردنا ان يحصل مجهول معلوم من وجه حروص ينتقل اليه من وجه كذا في الصدر المصنوع كذا عن باب
 الكيف الى ان كذا مبادي ذلك المخطم يتحرك في تلك المبادي على وجه كذا من سحر من المبادي

الى المطرفين اسعالات الاسعالات من المطال المبادى واسعالات منها الى المطر ويرتبط المبادى
 لازم للثاني فذهب بعض المحققين الى ان فعل النفس الوسط بين المعلومات والمجهولات
 في اسعالاتها ما هو مجموع الاسعالات وهو الفكر اذ هو موصل بين العلوم الى الجهول بوسائل اختيارها
 بصاعده المطلق فيه مدخل بام واما من سلك المبادى المذكور فهو لازم للمجموع بواسطة التماسك
 وهو الاسعالات التماسك لان الرسل كما حصل من الاسعالات التماسك لان الحصول للمجهول من مبادى
 وارباع ذلك الاسعالات وهو اوعدها واما الاسعالات ان حارحان عن الفكر الا ان الاسعالات
 التماسك للفكر لا يوجد بوجه من نفسه بل لازم من الطرفين والاسعالات الاولى لا يارم الفكر بل هو الفكر
 الوقوع مع فالتزاع انما هو في الاطلاق لفظ الفكر لا حقيقة فتكون نزاعا لفظيا لا حقيقيا اما من
 جعل الى الفكر نفس من الاسعالات الاسعالات كما نبهت لان الرسل لازم باسعالات التماسك
 كما هو ان يقال ان اسعالات الرسل سميت عليه فقد عرفت بان حركه ذهمن الات ان حركه
 والمراد حركه الزمن ملاحظة الامن للمبادى سميا عامته والرجوع عنها الى المطالب اعلم ان
 الفكر يخلق على ثلثة معان راحدا حركه النفس بالقوة التي التها مقدم البطلن الاوسط من
 المسى بالادوية ان حركه كانت اذا كانت حركه في المفعولات واما الادوية في الحسب
 فقد سميت خيلا وتانيا هو موصل من الاول وهو حركه النفس من المطالب المتعددة في المعنى الحاضرة
 عند طالبه مبادى تلك المطالب الموديه اليها الى ان حركه ثم يرجع منها الى المطالب والشاهد هو
 من ان مبادى الاولى وحدها من غير ان جعل الرجوع الى المطالب من مبادى من ان الغرض من
 الرجوع الى المطالب الاول هو الفكر الذي بعد رجوعه الى ان حركه الانسان وان كان هو الفكر الذي
 هو في حركه جمعها الى علم المطلق وهو ما ذكره الشارح الفاضل وهو مجموع الحركه الثالث وهو
 العاقل الذي يعمل ما ارادته الحواس في شرح الاشارات والحركات مختلفان في المسافة لكن
 منتهى الحركه الاولى مبادى الحركه الثامنة ومبدأ الاول منتهى الثامنة وان اصل الحركه في مبادى الحركه
 الاولى ان مبادى منه الحركه الاولى المطال المصور من وجه وماده الى الذي يقع منه الحركه الاولى

الصور العقلية المحررة عند النفس وقيل في ذالة النفس وهو العقل الفعالي فان
 الصور العقلية للنفس هو العقل الفعالي كما هو مقدر في الحكمة واما اليه الحركه الى الذي
 ينتهي اليه الحركه الاولى هو الا الحد الاوسط اي في المطلوب التصديق والذات التي
 اي في المطلوب التصديق ومنه حركه الثامنة اي مما اليه الحركه الاولى وهو الحد
 الاوسط والذات والعرض عليه الحركه السابعة اي مما اليه الحركه الاولى وهو مبدأ الحركه
 الثامنة سميا عامته وما هي فيه اي الذي يقع فيه الحركه الثامنة الحد هو الاصلب
 كبر والاولى ويسمى من الثلثة بالحد وفي المطلوب التصديق والذات التي
 في المطلوب التصديق لترسها ترسها حاصرا ولما كان النفس محصلة في الحركه الاولى المادية
 والحد محصل واحد بعد واحد بالزمن لولا بكل حركه محصل واحد من المبادى قال فيها الحركه
 الحد الاوسط والذات والعرض بلغة الاخرى والحركه الثامنة لم يحصل الصوت والحد لولا كلهما حصلت
 وفيها غيرة النفس الحد الاوسط مع الحدين الاخرين مثلا وترسها قال والحد بلغة الجمع وكذا
 في الذاتيات والعرضيات سميا عامته وما اليه تصور المطلوب اي الذي ينتهي اليه الحركه الثامنة
 تصور المطلوب بلوجه الغير المطلوب قبل الفكر والتصديق به اي بالمطلوب والحركه
 الاولى الحاصلة من المطلوب كالمبادى تحصيل المادية اي حصل ما هو بمنزلة المادية
 وهو مبادى المطلوب التي يوجد منها الفكر بالقوة والحركه الثامنة الحاصلة من المبادى
 الى المطلوب تحصيل الصوت اي حصل ما هو بمنزلة الصوت وهي المبدء الحاصلة للفكر
 فانه يوجد منها العقل لما عرفت ان هذه العلة ليست عللا بالحققة لا لما قيل ان الفكر
 عرض والمادة والصوت من انواع الحواس فلما يمكن ان يكون الغرض مادة وصوت
 والا يلزم لعموم الغرض بالحواس فان ملنا غلط من اشتتم كل اللفظ فان المادية منها
 على العلة المادية والصورة يحق العلة الصورة لا يفي الممول والصوت في كنهها
 بالحواس ولا يوجد في الاغراض ولا كما ان العلة المادية للمادية هي الجوهر الذي يكون المادية

نشأ

عند بالقوة والعلل الصورية هي الجبر الذي يكون الامة مع الفعل والما بعد العلم من يكون
 حوسر او عرضا وحسب اي حين اذ حصلت اليات والصوره يتم الفكر كحسبها كذا الانتها لان
 المذكور ان ويرتفع النظر المشهور وقيل العلم هو الانتها المذكور يقع مجموع الحسب
 = والنظر هو ملاحظة العقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال وباراه الحسب قد عرفت
 = فيما مضى ان الحدس يستعمل باناء الفكر الذي هو الحركة الاولى فانه الانتقال من
 = المبادئ الى المعلوم دفعه فيقال بل فكره الذي هو الانتقال من المطالب الى المبادي
 = وان كان بطريق التدرج يقال لا شبهة في بل الحركة الصاعدة والمباركة لكن الشارح
 = العاصل جعل الحدس في مجموع الحركتين فان الحدس لا يجمع المحسوس شي معين اصلا
 = والجامع الحركة الاولى كما اذا تحرك الذنبي في العقولات فالعلم على مبادي مشتركة فانتقل
 منها الى المعلوم دفعه وايضا الحدس عدم حركة في مائة فلا يقال الحركة في مائة فلهي
 والتحقق هنا ان الحدس بحسب المفهوم يتا بل الفكر باي معنى كان من معانيه الثلاثة اذ
 اعتبر في مفهوم الفكر المعركة الحركة ففهم مفهوم الحدس عدم الحركة واما بحسب الوجود
 بالنسبة لا شيء معين فلا يجمع الحدس مجموع الحركتين ويجمع الفكر من المبدأ الاول
 والثالث فلا ينافي ذلك قوله لو لا حركة فيه اصلا وفي مفهوم الفكر الحركة لان الفكر الحركة
 التي يجمعها الحدس ليست جزء من مادية ولا استرخا بوجوده ويترك الى الحدس مختلف
 في الحكم ان القوة والكثرة كما ان الفكر يختلف في استرخا وفي الكثرة ايضا في القوة
 والبطون يقع تحصيل المادي لبعض الناس بالفكر السريع كما نسبه الذي تربى المادي على نظم
 الشكل الاول وبعضهم بالفكر البطي الذي يربى عن نظم الشكل الثالث فلا يحصل مطلوبه
 في يرتد الى الشكل الاول بل يحصل المطلوب بالشكل الاول ايضا بمتفاوتة الشريعة في
 والنظر بحسب حركات الذنبي وردائه ولكن تحصيلها بالشكل الثالث ويشبه
 اي الحدس الى القوة القدسية وبها القوة التي يحصل بها جميع المطالب بسببها مع
 احتياج لا الفكر وقوله الفنية عن الفكر كاذبة بيات القوة القدسية وبيان ذلك ان
 اول مبادئ الانسان في ادراك ما ليس حاصله درجة التعليم وفي هذه الحالة لا فكر
 له بنبه ثم يبرز منها الى ان تعلم بعض الاشياء بالحدس ويكثر ذلك على التدرج الى

القد

الى ان يصدر الاسماء عليها حسه وهي من القوة الحسية فالاصلا في العلم والكثرة مشتركة بين الحدس
 والفكر دون الاصلا في البطء او السرعة فانه محض الفكر معاوس الاذيان في افكارا اسرع او بطا
 اذ انتقلت من هذا الى الذي صوراه الحسب المادي وتوافق الاثان فانتشر عن حدس الحدس اما
 الدعوى الاولى ومولف كل واحد من كل من الصور والحدس في حدس ايا فلان كل واحد من
 كل ان من حدس من الصور والحدس في حدس ايا فلان كل واحد من كل من الصور والحدس في حدس ايا
 بالكل فوجه ضرورة احتياجنا ان ان الى سان بطلان السال في بعض الصور والحدس
 السال الى النظر عند ايضه فوجه الى بطا الى مما قيل فلو كان ان من حدس من الصور والحدس
 كذلك ان حدس بالاجهنا شيئا لان الجهل لا سالي الصور في حدس ان يكون الشيء ضروريا
 ويحتمل فان كثير من الصور يات كالحسب واما لم يوحده الله العقل اي من الاول
 التي على اقوى الصور يات لكون صور اياها وملاحظة الحسب كاحد من الحسب بالجهل
 ثم العقل وادام عارقي الجهل الصور في الاول والاولى ان العارقي الضرورة في غير
 وقيل معنى ما جهلنا شيئا منها بجهلنا حوجبا الى نظر فانه الجهل الكامل الذي يصرف الله
 الكلام المطلق وهو توقف واما الدعوى العاشرة ومولف كل واحد من كل واحد من الصور والحدس
 نظر باطلانه الضميمة لئلا لو كان كل واحد من كل منهما ان لو كان كل واحد من كل واحد منهما نظريا
 لم يقدر على التثبت في شيئا منها وفاد السال يدل على فاد المقدم سان الملامسة ان كتب
 النظر انما يكون بعلم آخر وكتب ان كتب العلم الاخر ايضا يكونا حدس بعلم اخر ومعلوم
 ان الكتاب اي ايت تجزرا فان عادة سلسلة الكتاب ان كانت في النظر الاول
 بان يوقف المطر على امر موقوف ذلك الامر على المطر لم الدور او موقوف ان سلسلة الكتاب
 الى غير النهاية بل يزم السلسل ومما ان الدور والسلسل يابس لم ان امساع القدرة على الاثنا
 اما الدور ان اما اسلم ام الدور امساع القدرة على الاثنا فلا بد يقضي الى توقف المطر على
 وحصوله ان ويصفي الى حصول المطر في حصوله الى اما الدور فخلاله اسلم ام في الاثنا

ب

اي كتاب
نظر الاول

ب

يوصف الشيء على ما كان أمموقفا على بوب موقوفا على لان الموقوف على الموقوف
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهو لان الموقوف نسبة والاشياء صور الان يشترط
 شي واحد وثانيها ما يعدم الشيء على نفسه على حصوله قبل حصوله وذلك لان الى كان موقوفا على
 لب كان حصوله سابقا على حصول ب ولذا ثبت موقوفا على لان حصول ب سابقا على حصول
 ا فكل حصول اسبقا على حصول ب بشرط ان كان الدور مرة واحدة وسلب فدان كان الدور
 بشرط ان كان الدور مرة واحدة وسلب فدان كان الدور
 وهو توقف المطع على نفسه كقولهم نحن واحد موقوفا وسر اللارم الكا وهو حصول المطع قبل حصوله
 بل هو كل واحد موقوفا عليه واما ان اللازم ان يكون له فانه اعسار عليه كل واحد من
 الطرفين الاخر كما ان اللازم الاول ما عسار معلوله فله واحد منها بالصاحبه واما السلسل
 اي واما اسرار السلسل متنازع القدرة الاكتساب فكل موقوف حصوله الى حصول المطح
 اي على تقدير الاكتساب بالسلسل على اسرار ما لا نهاته له وان كان العلم بالشيء كقولهم
 موقوفا على العلم بالامور الغير المسماة على سبيل التفصيل واما حاطة النفس بها وهي حادثة
 مع وجوبها من النفس البشرية في الايجاب بالعلوم الغير المسماة بالباري مع والعقول
 المعارفة بالكل لا تثبت في الحكمة ان جمع ما يمكن للباري مع فهو حاصل له بالفعل بالدار
 وليس له كمال منظر افقوا المعارفة لا كمال بالدار واما النفس سواء كان فلكية او بشرية
 فان كمالها ليس حاصله بها بالفعل والاما تعلف بالكا فانه يعلمها بالمادة ليس الاستكمال
 فالتفاوت يعلم ما ذكره في هذا الموضع من الركن والاحاطة الى مطالبة برهان او فان قيل ان اراد
 نفعه على السبيل كما اراد ما سأل دفعه وفي زمان متناه فاما لارم مجموعة لان الاقوال المسلسلة
 معذرات للمطالعة والعلوم التي تعلق بها تلك الافكار لا يحتمل معها مع المطاف فان العلم اليقيني
 مساواة زوايا المثلث تقاين في حاصل للمبدأ مع معلنه عن كمال مادية وان اراد
 نفعه على السبيل كما اراد في زمانه غير مسماة فاسحق الله مجموعة كوار ان يكون النفس قد

موقوفة في زمانه غير مسماة فاحصا مادي المطال الذي يطلبه الان على العاقبة غير مسماة
 احصيان كلامنا مبني على حدوث النفس الناطقة على ما ذهب اليه ارسطو ومن تابعه ونحن
 الله في صدر الكلام وقد برهان علمه في الحكمة فان حصل لا حاجة ما الى حدوث النفس لانها اذا استمرت
 بمطمن وجهه ويوحى منه الى مادية لم رجعت منها الى المطاف في هذا الزمان المسامح بحسب
 اسحق صالح بلك المبادي او ملاحظتها بكتسها فاذا كان بلك المبادي غير مسماة لم يقدّر
 النفس على شي منها سواء كان حادثة او دائمة او ثابتا الواجب عليها في ذلك الزمان اسحق صالح
 بالقرينة يتفاضلها دون المبادي البعيدة وتوضيح هذا المعام ان كون الكل كسبييا مع السلسل
 مسازم لكتساب كل مطع لم اقروا كتسابه ايضا لعلم احوال ما لا ساسا وما اجتماع تلك الاكتسابات
 والعلوم التي تعلقت بها تلك الاكتسابات دفعه او في زمان مساهم فلكي لم يبل حصولها في زمانه
 غير مسماة كاف في حصول المطال الى اخره اذا كان النفس قد دامت كالا وازالت العقلية التي لا تنامي في
 حصول اللزوم الخاصة على رايهم وربما يورد عليها اعتراضات الاول ان الاعمى من الاول وهو حصول
 بالصور ان رادير بن جهمي التداخلة والكسب وتقديره ان يقال ان اردم بالصور في قولهم نحن
 كل واحد من الصور حرة ورا ولا نظرا بالصور بوجه حاد ان جمع الصور اريد ورا فلم فلكي انما حاد
 في حصول سببها الى ظهور من البينة الواضحة انه كذا كذا كل شي يتوجه اليه العقل فهو موصوف
 بوجه مادية لانه صور ذلك الشيء اما ان يكون بطريق الدائمة او بطريق الكسب فان كان الاول
 فظاهرا وان كان الثاني فلا بد من الاكتساب من صورته بوجه ما يمكن التوجه اليه بالكسب
 كل ما سوجه اليه العقل فهو موصوف بوجه دائمة ولو لم يكن شيئا او موصودا او ممكنا عاما
 الى غير ذلك من المعهومات الخالصة وان اردم بالصور بكتبة الحصة فلان ان الكل لو كان
 نظرا دارا وتسلسل ان ان اردم به ان كل واحد من الصور بالكتبة لا يساوي
 كسبييا حاد ان هو كسبيي ومع لروم الدور والسلسل بنا على صوارتها سلسله
 الاكتساب على هذا القدر وموان كلف المراد من الصور بالصور بالكتبة الى صورته ما

ما

بدعي كما قال واما يلزم ذلك في الدور في نفس لو لم يثبت سلسلة الكسب الى المصور
 نعم لا يجوز ان يسمي سلسلة المصور الباطنية التي هي في المصور كونه المصورة بوجه ما في
 حصل مطلوبكم ومولن البعض من المصور في طريق والبعض الآخر يرى والحجج من وجهين
 الوجه الاول ما حصار الشق الك من المريد ومولن المراد بالمصور المصور بكنهه كنهه
 قوله لو كان كذلك فلام لروم الدور والوجه فلما معلوم عندك بادي ما مل ان الكسب لا
 اما ان يسمي الى المصور بوجه ولا يسمي واما ما كان اي على كذا التدبير بل هو الدور واللس
 اما ان يسمي الى الكسب الى المصور بوجه فظاهر ان لروم الدور واللس واما ان يسمي الى
 الكسب الى المصور بوجه فظاهر ان ذلك الوجه كنهه ايضا ثم ان كان مضمونا بالكنهه فلا بد ان
 يكون الدور واللس وان كان مضمونا بوجه آخر ينقل الكلام اليه بعد الى ذلك الوجه فان
 كان بالكنهه عاد المجذور وان كان بوجه ثالث فهو مضمون بوجه رابع وهكذا حتى ياتي باللس
 الوجه ولم يسمع للروم الدور مع انه يحمل ان يكون هذا الوجه لا يكون ذلك وجهه بل هذا
 على ما سمع من ان الدور يسمي الدور باللس بلسان المعلوم ويعد الوجه الثاني المراد
 بالمصور المريد في الدور وانظر الى مطلق المصور واللس والمصور بالوجه والمصور بالكنهه
 كما قال اعم من ان يكون بوجه ما او بكنهه المضمون فكلما لو كان جميع افراد المصور المطلق هو
 فان بكنهه المضمون بوجه ما لم يحصل شي منها الى نظر ولو كان جميع افراد المصور المطلق
 نظرا باللس الدور واللس في اطلاق القسم الاول كيف احصا جناسي صورة من المصور
 سواء كان مضمونا بوجه ما او مضمونا بكنهه المضمون في القسم الثاني لروم الدور واللس ويرى
 فيعلم بطلان الاراء اعلم انه لا يسمع في توجهه لهذا المقام من الشارح الفاضل مولن المراد
 بمولن المصور المصور بوجه ما ان اعم من المصور بالوجه والمصور بكنهه المضمون فاذا كان المراد
 فلا يسمع جميع المصورات بوجه ما لان من المصور بكنهه المضمون وهو بطري ولا يكون بوجه ما
 نظرا لان من المصور بالوجه وهو مضمون في مطلق مطلوبنا ومولن يكون بوجه ما

ما

ونعمها نظريا قال وعلى هذا الاسلوب هو ال السمع قد دل على هذا الجواب ومولن العام الحق
 الا في صميم الخاص وقد اطلنا لان الكلام لم يفسد العام بل في احوال العام وكذا ان
 يكون لافراد الخاص حكم لعدم الاعسام الى التدوير والشرط لا يكون جميع احوال العام
 فان الجميع مضمون ما كان قال لا عال هذا السوال السمع قد دل على الوجه الثاني من وجهين
 الجواب عن الاعراض الاول وبعد من ان يقال مطلق المصور عام والعام لا يحق
 الا في صميم الخاص وقد اخصه كنهه في القسم المصور بوجه ما والمصور بكنهه المضمون
 وقد سطر بطلان ان بطلان الخاص في عام بطلان العام ادله في قسمين اولهما ان
 يقول مريد بوجه اذ في مفهوم العام وبه كنهه ولا يلزم من عدم كنهه الا في صميم الخاص
 عدم ارادة الا في صميم اي عدم ارادة الا في صميم الخاص بل كذا ان لا يطمع مفهوم العام
 من صميم مع قطع النظر عما هو في صميمه كما لا يطمع مفهوم الجواب بل لا يطمع الى س
 من احواله وكالمصور المطلق فانه لا يحق في صميم المصور اذ في المضمون
 انه قد يكون مراد من غير ان يكون شي من احواله كما في قولنا المصور المطلق اعم من
 المصور السادس والصدوق فان المراد من المصور المطلق في هذا القول ليس
 شيئا من احواله الا ان اعم من نفسه ومن مباديه والخاص ان العام تحقيق كنهه في
 الخارج وهو يحق خاص من خواصه وفيه حتى يحقق صميمه وكنهه في الاطن وهو لا يسمو
 على كنهه خاص من خواصه لاني اظن اني الخارج اعلم ان هذا الجواب من الشارح الفاضل
 ساء على مريد صي ما قال السائل والا فلا يحق على اذن من اراد ان يسمي صلا عن مثله ان هذا
 السوال عنه واراد كما حكى عنه ان المراد بالمصور المصور بوجه ما والمصور بكنهه المضمون
 بالمصور احواله ودل ظاهره وهو مضمون المصور بوجه ما وكنهه المضمون فانه قال السوال
 ساء على غيره واراد لو كان واراد الذي لهذا الجواب على ما قلنا عنه وفي خواص القوم منها
 كلام ليس بكنهه الحاصل المفعول عنه الثاني الاعراض الثاني واما سوف على كنهه جميع المصور

السوال

اجيب المصدري لا على الاصل ولا على ما في وزده على الصور ان يكون وزده على الصور
 لان المصدري ما ساء الكسبة المسماة من تلك القضايا كما سوف علمها سوف
 على اطرافها فعلى قدر كسبة الجمع السدال بها ما طريق اسوده على الصور
 فبان تعالى ان هو لم يكن كل واحد من المصدري نظرياً بل الدور والشيء متصل
 فكون المصدري بها نظرياً على ذلك المصدري وكذا القضايا التي ذكرتها في بيان الملازمة
 السال نظرياً ايضا فبان الاستدلال بها لا سيما الدور والشيء اسوده على الصور
 ان تعالى الصور التي سوف عليها القضايا بالمدكور نظرية على قدر كون كل تصور
 فلا يمكن لكم الاستدلال ايضا ما ساء الدور والمخاليف بعدد على ما ذكر في الشرح ان قولكم
 لو كان الحكم من الصور والمصدري نظرياً لم الدور والشيء القضايا التي ذكرتها في بيان
 وهي قوله لو كان كذا بل لم الدور وقوله لو كان كذا بل لم الدور وقوله والشيء باطل والشيء
 باطل وعده بما يذكر في بيان الملازمة نظرية على ذلك المصدري على قدر كون كل نظرياً فلا يمكن
 لكم الاستدلال بها في تلك القضايا بالدور والشيء القضايا التي ذكرتها في بيان
 اذ لا يستلزم المدعي عن كسبة الجمع ما تقتضي جمالي او ما حصة ثم ان اورد طريق
 النقض ان الاستدلال الاحكامي وهو مع مقدمه غير معتمد من الدليل ولا بد من ساء
 وهو اما تخلف الحكم عن الدليل في صورته من الصور واما استدلال عام الدليل كسبة
 معدومة محال فلا بد على المصدري من اتصال مقدمه غير معتمد من مقدم الدليل وما
 نحن منه من فصل الكتاب بان تعالى ما ذكر من الدليل على امساع الكسبة الاسم كسبة معدومة
 فانه ان العلم للثان لو ارد انما هي الامام الدليل بل لم الدور والشيء القضايا التي ذكرتها في بيان
 كسبة على ذلك المصدري ان يكون الحكم كسبياً فحاج الى كسبة يعود الكلام فيه ان
 القضايا فانه ايضا كسبي في دور وسلسل والكور على اننا لان ان تلك القضايا التي ذكرتها في بيان
 في دليلنا السببية على ذلك المصدري على قدر كسبة جمع الصور والمصدري

على ذلك المصدري على ما في الباب الثاني ان ذلك المصدري وهو كون جمع الصور والمصدري
 كسبياً ان على ما في الباب الثاني ان ذلك المصدري وهو كون جمع الصور والمصدري
 مدامه تلك القضايا وان كانت متنافية لكسبة الجمع الا انه يجوز ان يكون واقع على قدر كسبة الجمع
 طريق اللزوم بان يكون ذلك المصدري مستلزماً لغيره واما طريق الاثبات ان يكون طرفاً لثان
 العامة متنافية والحاصل ان قوله في غير ما لا يلزم من ذلك كسبة ما مدعي نفس الامر فلا يكون كسبة
 مسلمة فلو سلمنا ان تلك القضايا كسبة على ذلك المصدري لكانت تلك القضايا ان لم يكن كانت
 كسبة على ذلك المصدري ان على قدر كسبة الجمع لا تحت الحكم كسبة فيعود الكلام فيه وادعي
 واما ما ذكرتم ذلك لو كانت كسبة في نفس الامر فمفهوم نفي كسبتها في نفس الامر اذ كسبة على المصدري لا يصح
 الكسبة في نفس الامر كذا في استثناء ذلك المصدري كسبة الجمع في الواقع فلا شك ان عدم احصائها
 الى كسبة محسوسا كما في تلك الاستدلال ولا يضر احصاءها الى كسبة على ذلك المصدري
 الذي يجوز استفاضة في الواقع فبان ساء ان يورد على مورد النقض ان قوله ما ذكرتم
 من الدليل ان يتم جمع مقدماته وما ذكرتم في بيان من القضايا نظرية على ذلك المصدري فلا يمكن
 الاستدلال بها لا يستلزم الدور والشيء احصاء في مقصود النفي ايقاع التل
 في صحة الدليل هو حاصل اذ له ان يورد على كل ثانياً مثل ما اوردته عليه او لا فان اوردت
 ثانياً يورد على ثانياً ويؤكد اياً فلا يظهر صحة دليل الاول هو الملة وان اورد اي
 هذا الشكل على سبيل المناقضة ان النقص التفسيري هو من مقدمه من الدليل اعني طلب
 الدليل على صحة تلك المقدمة فان من اي السائل يدعيه القضايا المذكورة في دليل ما في
 منزل لان ان القضايا المذكورة في بيان ان الدور والشيء بطلاناً به هي فلا يقد
 يتوجه هذا الجمع من اي السائل ان المطلق ادعي به يستلزم بل ادعي صحته في نفس الامر
 حتى الاستدلال بذلك القضايا لا يتوقف على مدعيها في نفس الامر بل على صدقها في نفس الامر
 ومعلومية صدقها فمع مقدمته لم يدعيها المعلق اصلاً لانه لا يقدح في صحة الادعاء في السائل

ان
 صدورها اي صدق العضايا ملاح اما منع صدورها او مقلوبه صدورها في نفس الامر
 او على وجهه الصدور اي على صدق كسبه الطبع وطامه انه الصدور للشان لا على التفسير
 والتحليل من المنع الاول وهو منع صدورها او مقلوبه صدورها في نفس الامر
 بل في اجماع المقلول لارم لان السداد اذ منع صدورها او مقلوبه صدورها في نفس الامر
 ولم ينشئ المقلول بعد ان صدورها على ما يبدى به لا بعد المنع وطول ما يبدى به المقلول
 صدورها السداد بعد لارم صدورها على العضايا او مقلوبه صدورها في نفس الامر
 لغير ذلك فكون اجماع المقلول لارم بالضرورة لان المقلول لا يكونان صدورها
 من غير طرد بظان لان المقلول لا يكونان صدورها بل يكونان صدورها بغيره
 وليس كذلك لان السداد لا يكون صدورها او مقلوبه صدورها على الصدور اي على كسبه
 كسبه الطبع بل يكونان صدورها او مقلوبه صدورها على العضايا ملاح
 ذلك الصدور المذكور بان لا ينعى صدورها على العضايا ملاح ذلك الصدور اي
 على كسبه كسبه الطبع او ينعى توجيه المنع ما بها اي بان ذلك الصدور كسبه
 على ذلك الصدور المذكور والكسبه على طرف المنع الذي هو لوقا الوجود ان
 هذا العضايا بغيره صدورها السداد فلو كان صدورها بغيره صدورها ولا ينعى
 صدورها فلو كان المقلول صدورها بغيره صدورها السداد فلو كان صدورها بغيره صدورها
 بغيره صدورها بغيره صدورها ولا ينعى صدورها فلا يكون صدورها في اجماع المقلول
 والتمس مع مقلوبه صدورها على العضايا ملاح ذلك الصدور كما ان ذلك الصدور
 او صدورها صدورها صدورها السداد مطلقا على سبب ذلك المقلول صدورها
 الى مقلوبه ولا ينعى صدورها ملاح ولا ينعى صدورها هذا الطرف كذا في
 النفي في ان ينعى العضايا ملاح مقلوبه الصدور في نفس الامر كذا في
 انها مقلوبه صدورها على ذلك الصدور المذكور لان صدورها ملاح ذلك

الصدور المذكور فلو كانت معلومة على ذلك الصدور المذكور لزم الدور او الدور في الصدور
 وكذا وجهه منع الصدور المقلول صدورها في نفس الامر كذا في نفس الامر كذا في
 صدورها او مقلوبه صدورها على ذلك الصدور المذكور او لا يكون صدورها على ذلك الصدور
 او مقلوبه صدورها على ذلك الصدور المذكور او لا يكون صدورها على ذلك الصدور
 واما اذا لم يكن صدورها على الصدور فكون الصدور ملاح في الواقع اي حسن عدم كونها صدورها واما ما يكون
 فكون الصدور ملاح في الواقع بناء على ان صدورها او مقلوبه صدورها في الواقع فلو لم يكن ذلك الصدور ملاح
 لكان ذلك لارم الواقع في الواقع واقعا على ذلك الصدور لارم الواقع في الواقع واقعا على ذلك الصدور
 التي السادة وملاح الواقع منفرد في الواقع لان لارم الصدور وهو صدورها كذا في الواقع واقعا على ذلك الصدور
 لتحقيق حقيقة صدورها وهو صدورها كذا في الواقع واقعا على ذلك الصدور وهو صدورها كذا في الواقع واقعا على ذلك الصدور
 في الواقع صدورها الا وهو صدورها لارم في الواقع ملاح صدورها فكون الصدور وهو يكون الكسبه متفنيا في
 الواقع وهو ملاح في الثالث كما ان صدورها كذا في الواقع واقعا على ذلك الصدور وهو صدورها كذا في الواقع واقعا على ذلك الصدور
 وبعد ان يقال ان الدور في نفس ملاح الصدور لا يمكن ان يكون صدورها من الصدور والصدق وعذا في اجماع
 بركان عليه فان الشرح في ان صدورها الصدور لاكتساب من الصدور والصدق وعذا في اجماع
 ملاح ان لا يعلم طريق الكتاب الكتاب اذ ما من الا وهو لا ينعى عدم العلم بالعدم وعذا في اجماع
 القوم دليل على ان صدورها الصدور والصدق من جهة قيل على ان كتاب صدورها النظر في كل منهما على ان
 يكتسب من الصدور في منه لوجوب الملاحين الملاحين والملاحين وجهه نظرا لان المنع وجوب كسبه الملاحين
 ويحل ذلك الملاحين على المطلوب سيما انه فعلية صدورها ان يكون جميع الصدورات كسبه وجهه نظري سلسلة الكتاب
 الى صدورها بغيره او يكون جميع الصدورات كسبه وجهه نظري سلسلة الكتاب الى صدورها بغيره
 الا ان صدورها ان يقال الصدور ان يمكن ان يكون صدورها من الصدور او لا واما ما كان ينعى صدورها كسبه
 جميع الصدورات اما اذا لم يكن فلو كان صدورها فكون صدورها حصول الصدور موقوف على الصدور وكذا في
 الا ان يحصل في سلم ان الصدور كسبه جميع واما ما كان ينعى صدورها من الصدور فكون صدورها ملاح في الواقع
 في هذا المقام فاما ما كان ينعى صدورها في بعض الصدورات والصدق ملاح الى تلك الصدور صدورها الملاح والصدق
 بوجوب الملاحين وصدورها العام يعلم ان صدورها الى الملاحين صدورها من كل منهما ان صدورها ملاح في كل منهما

العلم
 يكتسب

الدور

الانسان الله قانونه بعينه اعانتها عن ان يفضل في فكره واصحابه في ما ان المراد بالعلم هنا المعلوم ولا
ان كل ما كان انما انما يعني تلك الطرق والشرائط هذه السوال من الملائكة الملائكة التي كانت
الطرف والشرائط ضرورة لما وقع الفلظ لو كان يصح ان يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك ان عدم وقوع
الفلظ لو كان وقوع الفلظ من جهة الاخلال بها ان تلك الطرق والشرائط التي هي الصورة فقط وهو ان
وقوع الفلظ من جهة جهة ثم يجوز ان يكون وقوعه ان وقوع الفلظ لاجل الفساد للمادة ولا على المنطق في المادة
فكذلك وقوع الفلظ في الفكر مع كون الطرق والشرائط ضرورة لاننا نقول تلك الطرق والشرائط بداعي جانب المادة
رعايتها جانب الصورة وادوات اثارها الى ذلك بقوله لا بد ان يكون المراد من المطالب ضرورات مخصوصة
فكذلك الضرورات التي لها متطلبات الى ذلك بطور غير المادة وما قال الشيخ وحققت ذلك ان قد لا
ان الفكر مادة وصورة فاذا احتاج الفكر واذا فسدنا او فسد احداهما فسدوا اذا اردت ان
تصور ذلك ممكن من ان تصور كان بل لا بد من تصور مناسبه مخصوصه بذلك وكذا الحال
في المصدق فلذلك تصور او تصور مع مبادي مع مبادي مناسبة له ككتب من باء الى ان يكتب
لا يمكن ان طريق كان بل لا بد من طريق مخصوص وشرائط مخصوصه وكما في كل مثال شين او دانا
غير مبادي عن غير ذلك معرفة الطريق المحيوس الواسع في الفكر المادي مع شرايط فاذا حصل مبادي
وسكر فيها ذلك الطريق اجيبه ولو وقع خطأ اما في المادي او في الطريق لم يصح والمنطق ليدري
هو هذا الفن وما قال هو السمع الفناء شاعلا صدق لما دنا عن قولهم من ان المواد والصورة
في مواسع من فضل يعرف المظن فلو كانت الطرق والشرائط معلومة بالصورة ان يقع
لا في الصورة لا في المادة فيها المظن المذكور وفي قوله لو كانت الطرق والشرائط ضرورة لما
وقع الفلظ في الافكار ثم ينبغي ان يسمي بعض المصنف المصنف ويثبت الحاجة الى المنطق
ونقول هذا الجواب انه يعرف به معنى الفكر من فاسدة مادة كما يعرف به معنى الفكر من فاسدة
مادة كما يعرف به معنى من فاسدة صور كما في قواعدين يعرف بها صورته وفساده فيفيدنا ايضا
قوانين يعرف بها صورته وفساده فلو كان المنطق الذي هو علم عن القواعد المذكورة ضرورة
لما وقع الفلظ لاجل الصور ولا في المادة من عامته او نقول وقوع الفلظ اما من جهة الصور
او من جهة المادة وانما فان يتم النظام ان الزبانية المذكورة وعلى قول لو كان الطرق والشرائط ضرورة

لما وقع

لما وقع الفلظ في الافكار انما اذا كان ان وقوع الفلظ من جهة الصور قط انهم الظاهر من العلم وانما كان
ان وقوع الفلظ من جهة المادة فلو كان الفلظ من جهة المادة سمي بالافكار اي اذ كان عالما بالافكار
بفتح الحاء او ما عداها بالافكار اي اذ كان الفلظ من جهة الصور لان المادة في الاول
في النزل الى المطر بدنه فلا يقع فيها فلو كانت في المادي الاول صحيح الصور كان المادي
التواني ان السامع الى المادي الاول ايضا صحيح لانها سمي الضرورات التي لا يقع
فيها الفلظ وما لم يقع الفلظ لاجل فقدان ان وقوع الفلظ في الفكر لا بد ان يكون لفساد
في سلسلة الكتاب المسببة الى المادي الضرورية في الترتيب من المادي الاول فلو كان
المادة اما ساسا من تلك الصور فلو كانت تلك الطرق والشرائط معلومة بالضرورة لما وقع الفلظ
في الفكر لاجل ان السائل جعل الطرق والشرائط محصورة في مرادها جانب الصور فمضغ الملائكة
واجاب المسد الاول ان الطرق والشرائط ليست ملحقة فيها بل هي ساملة لمرادها الجانبين
جميعا وهذا الجواب كحقيق واجاب بامساكهم كونها ملحقة فيها وهذا الجواب حذري واول
عليه بان المظن قد لا يكون له مبادي يعلم بها او يكون لكن يؤخذ غير مباديها لاشتباها بها والمادي الاول
انما يقع الفلظ فيها او كان غير مباديها او المادي الاول لسا في الصانع المحس فممكن الفلظ
فيها بل الفلظ المادي انما يكون ساسا من التصوري اذ كانت المادة العائدة مكتسبة من
حجج فاسدة الصور ومعلوم يكون مادة غير مكتسبة كحجج بل بطن انها وطير علمه وليست كذلك
يكون وطير علمه او متصور او علمها في السعسطة وقد يكون مادة فاسدة مكتسبة كحجج بل بطن
انها مسهوت وليست كذلك كما في الشاعلة وقد يكون مادة فاسدة مكتسبة من حجج فاسدة المادة
دون الصور ثم ينبغي ان يقع على قولهم لو كانت الطرق والشرائط ضرورة لما وقع الفلظ في الافكار على هذا
الوجه وهو ان يقال علم الفلظ انما يكون لو كانت ان تلك الطرق والشرائط معلومة وضرورتها لا
يستلزم ذلك لان كونها معلومة لان كثير من الضرورات كالحواس وما لم يتوجه اليه العقل يكون
ثم العقل كما هو وعلى قدر العلم بها ان سكر الطر والطر الى المالك ليعرف اذ رويت والعلم بها ان الطرق
والشرائط لا توصف بعائتها والحق ان علم المعرفة ان قوله لا يعلم وجوده ولا صحته بالصورة
مستدركه في الانسان ان بيان الحاجة الى المنطق لا بد علم ان كل مظهر انما يمكن انسابه من ضروري

مخصوص وطريق معين نوعي صوري على شرائط مخصوصة في الاصطلاح بذكر الى المواد والطرق
التي سوف عليها الكتاب المطالب الطريقة وهذا اعلن الاصطلاح الى المطلق ولا حاجة الى التكرار
وفتحنا لان الذي ثبت في الاصطلاح انه في حصول المطالب مع المواد والطرق والشرائط لا يثبت
من الاصطلاح الى العوائد المطلقة بطلانها فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم
بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجد في السلك الاول سبحانه موجبة ولكن ان يقال
لانواع في حصول العلم بعد معرفة المقدس على الترتيب في المبدأ والنهاية لا يتحقق
وانما النزاع في حصول المواد المناسبة وترتيبها انما يحتاج الى القانون فذلك لا يتحقق ثم ان
معرفة المواد وترتيبها ان حصل له بالانها فذلك زنا كغيره من الحسوس والافكار ولا يثبت في حصول
لابد في استعمال الروم في هذه القوانين كما قال الشيخ في النجاة ونسبته الى الروم كنسبة النحل الى
الى الكلام والعروض الى الشجر لكن الفكرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا عن تعليمها
وليس يشترط من المطالب ان يتبع في استعمال الروم عن السعد باعداد من الله اسهل كلامه وان كان
بتقليد العدة الاسد لال بذكر الطرق التي من غير ضرورة واستساغ من القانون او طرق الاعاق فلا اعلم
به ولا اعتماد عليه وايضا لا شك انه نظر في كل نظام الى القوانين ولا يخفى على احد من اهل النظر ان السلك
معرفة وفيتير كيف اتفقت وانما حصل في السلك الاول مثلا بعد حصول المواد المناسبة ورعاية الترتيب
بينها وعدم ما يصلح للمعصوم ونما خيرا من السلك الكبير وملاحظة الدراج الاصح في حكم الكبرية وتذكير
وهذا عين الاحتياج الى القوانين نعم قد حصل في بعض الاشخاص بلا تعلم وليس الكلام كما امرنا اليه
اسلم ان المحتاج اليه في حصول المطالب انما هي المواد والطرق والشرائط الاخرى لكن لما كان العلم بها غير وري
لعل واحد واحد من المطالبات يصلح الى استواء من الكلمات المسجلة عليها وكان ثبوت الاصطلاح الى العلم
هذه الحركات بالنسبة الى المثال التي لا ساهي وذكر العلم انما يمكن تعلقه بها بالاحتمال على وجه كلي فعدوا
المسألة من العوائق في الحصول على الكلمات وايضا لا شك ان المحتاج اليه ابتداء في الحصول على
الحركات وعلى الكلمات بعينها بعد تزييد عن الخصوصيات وانما جردوها عنها الممكن الضرر والبدون
فان الحركات التي لا تبادر في فعلها بعد حصولها ثم تسليم الاصطلاح الى الحركات من غير فتن الكلمات
في غاية البعد فان امثال المسألة لا سوف يما ذكر ان على قوله لا يعلم وجودها ولا عينها بالضرورة ثم

اثبات الاصطلاح الى علم المنط موقوف عليه ان على ذكر القول لكن المدعى ان ذلك من مناقشة
لان الذي سبب انه غير وري وحاج الى العلم هو العلم بحساب الطرق والشرائط فاصح الى العوائد
التي تسوي على منها واما ان تلك العوائد مطروحة الى علم فلا حوار ان يكون تلك الاطام الحارة وطرقها
صورية وكوار العكس ايضا اجيب بان لا حوار ان يكون الكلمات ماسة ضرورة وسبح الكلام ولا حوار العكس
ايضا لما مر ان العلم بذكر الحساب ليس ضرورة بل واحد واحد من المطالب ولا يمكن ان يكون الكلمات ماسة ضرورة
ايضا وسبح يحصل الكلام منه ان شاء الله مع وكذا يعلم العلم الى الصور والصور في سكران في كافي ان يقال
العلوم ليست ماسة ضرورة بل يقال هذا الشيء كذا سبب اي يفهمه يعني جمعة كما يقال ماسة كذا في العوائج
والطرق الى آخره ان قيل ثم جار ان يكون جمع الصور ماسة وبعض المصداقات بطرنا وبعضها لا يراها
في الاصطلاح احد طرفي الخطوط وطرق الاتصال كتاب الصور وان يكون جمع المصداقات بديها وبفهم الصور
نظرا وبعضها بديها في الاصطلاح الى الطرق الاخرى وهو كتاب المصداقات فلا يعلم الاصطلاح الى جمع احوالها
ومعصوم العلوم اثبات الاصطلاح اليه فلا بد من عدم العلم كما فعل الشيخ في النجاة وقال بما صرح في القانون
اقول هذه الاشياء التي يعرف المصداقات والقانون شيان وفي شرح الاشارات وتب آرمي الاصل وكما في الاصل
بالكافي الضمان كقانون روي انه اسم المصداق وانما لا يمكن ان يكون من الكلمات وان يكون من المصداقات
وهو الجردول وانما كان فهو امر واحد موصل به الى امور كثيرة فماسة المعنى الاصطلاحي وهو الماسة
بين معنية الاصطلاح واللعوى على ان كل واحد منهما يعبر عن اعادة الانسان عن الخطا لكن المعنى اللعوى عن
الخطا في الكتابة او في تسوية الاشياء وهو عدم استقامة السطور والاحاديث والتفكير والاستقامة ماسة عن
هذا الخطا والمعنى الثاني يعبر عن اعادة عن الخطا في الفكر ان القانون المنطقي او في المقال ان كان النقيض غير ذلك
وفي اصطلاح مراد في الاصل والقاعدة ومما في القانون في الاصطلاح امر كلي وهو كعمل فهو ما حكيا وخصبة
كلمة لكن المراد انما منطبق ان مشتمل على جميع حركاته ان على اطام حركات موضوعه عند تعرف احكامها اي
احكام الحركات منه ان من الامر لعل بالفعل هذا هو المفهوم الاحكامي للقانون ومفهومه بالتفصيل مقدمة كلمة
انما وصفها بالكلمة لان المقدمة الحرة والشيئية لا يسمى قانونا فاصح ان يكون كبرى والعقد بالاصلاصة
مع انها لازمة بها اشعار بان التسمية بالقانون انما هي باعسارها الصوري سهلة الحصول وصف الصوري
بكونها سهلة الحصول لانها من قبيل كل الكل على حده فان معرفة قولنا ربه فاعل في ضرب ربه اسهل من معرفة

فبعد معرفة الطرق
الانتقال من المعاني
الى المحولات وتسمى
بمشت لا يعرف العلق
في الفكر الانا دارا
وهو المنطقي

قولنا في فاعل رفوع لان المعلوم في الاول حكم على ردف في الثاني حكم على شي عام يتناول زيدا وغيره ولا شك ان ردف الاول
اسهل من معرفة الثاني اذ معرفة حكم جمع او افعال اشكل من معرفة حكم فرد واحد من افراد حتى خرج الفرع من
القوة الى الفعل وادنا الفرع الذي خرج جعلها كبرى من القوة الى الفعل حكم ذكر الحرف الذي جعل على كل حال
كل سائله كلمة ضرورة يعكس سائلة كلمة اية مقدمة مسجلة على الحرام من موضوعها فاذا ارادت ان تعرف حكم قولنا
شي من الانسان فقلت فلان سائلة كلمة ضرورة وكل سائلة كلمة ضرورة يعكس سائلة كلمة دالة فلان
يعكس سائلة كلمة دالة على الاشياء من الحجاب ان داما فقولنا كل سائلة ضرورة يعكس سائلة دالة مقدمة كلمة
يصلح ان تكون كبرى لصغر سائلة الحصول وعلى قولنا فلان سائلة ضرورة حتى خرج الفرع الى السكون من القوة
وملك ان السائل الاخر من القضايا الكلية فانها مطبوعة على احكام حرام موضوعها فالقاعدة الكلية اصل فلان
الاحكام وعلى خروجها واسمها من حيثها حصل تلك الصغرى وضمها اليها تسمى بعرفا ونسبة الفروع واصولها
يشبه نسبة الحواس الى كلماتها المحيية عليها فان الانسان مثلا يتناول زيدا وغيره كما ان الحول عليها وقولنا كل
انسان صواب يحمل بالقوة على احكامها وانما كان فلان المعنى بعصلا للمعنى السابق لانه علم بهذا ان المراد بالامر
المذكور اول العصب الكلية لا المفهوم الكل كالانسان مثلا وان ذهب اليه بعضهم وعلم بهذا ايضا ان المراد
بالحواس حرام موضوع تلك العصب لا جزئياتها فاننا اذا قلنا الفاعل رفوع والحواس التي يعرف منه حكمها و
ردف في قولنا ضرب ردف وعرف في قولنا دعب وعرف حرام موضوع العصب وعلو الفاعل لا حرام يعكس العصب
فان قولنا الفاعل رفوع عصب معينة ليس بها حرام يحمل على علمها فضلا عن ان يكون لها احكام سوى منها و
واضاح حرام موضوع على الفروع وعلم بهذا ايضا ان تلك الاحكام اي احكام الحواس مطبوعة في تلك الكلية العصبية
عليها بالقوة فلان الالام المعنى بالظماي الامر الظلي على حرام موضوعه باعتبار احكامها التي سوف منه فظهر
من هذا انه حصل في المعنى ان امور علمه اجملت في المعنى الاول احد الامر الظلي والحواس والثالث الانطباع
ولا خفاء في ان النطق كذلك ان العصب الكلية المذكورة هي حوائج لا تطابق علمه المطال الحاسة عند الرصوع
التي هي الى ان النطق كما عرفه في الالام الكلية الضرورية والمعلومات في قول العصب فاصبح الى قانون بعد معرفة
طرق اسعال المعلومات الى المحولات ساوول الضرورية والظنية والمحولات يتناول المحولات بصورة ويزيد
المعنى بعد وانما قبل يفيد معرفة طرق الاسعال من الضروريات الى المطربات كما ذكر صاحب الكشف في قولنا
افضل الدين الخوئي مثلا في قوله في هذا القول بالاسعال الذاتي وهو ما لا يكون متوسطا اخر على ما ساد والله

الحام

الفهم من تلك العبادات تعين عن صاحب صاحب الكشف اي ساد الفهم من قوله الاسعال من الضروريات
الى ان يكون ذلك الاسعال منها بلا واسطة اسعال اخر لانا اذا قلنا انتقلت من كذا الى كذا فالذي يتبادر الى الذهن
الاسعال الذاتي واما قول المصنف الاسعال من المعلومات وان فهم منه الاسعال الذاتي ايضا لكن لا يفهم منه الاسعال
الذاتي من الضروريات الى المطربات فان المفهوم منه الاسعال من مطلق المعلومات على اعم من ان يكون ردف
او نظرية معلومة بواسطة قصر بالمقصود وهو الاسعال من الضروريات الى المطربات اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة وعسان المصنف في هذا المعنى الامم وعسان صاحب الكشف طامع في الاسعال بالذات من الضروريات
جريا على وتبين الصناعات على طريقه صناعة التعريف فانها تعني ان يذكر في التعريف موطا الدلالة على المراد
وغيره عن ذكر ما يؤم خلافا لما اراد هو لا يجب لا يعرف الفلاني في التعريف عدم عروضة اي عروضة العلق عند
براعة القانون على ما لا يخفى فان المطلق وما يحيط في الفكر بسبب الاممال ان عدم رعايته القانون هذا الذي ذكر
مفهوم التعريف ان تعريف النطق واما اصدا رتبة ان اصدا رتبة التعريف فالتعريف كالجسم يتناول سائر
العلوم الكلية انما جعل القانون كالجسم في انتم مسمي على الاضواء الخارجية من العلم وعلى الصلابة الكلية
واصره عن الحواس اريد بالاحتراس عدم حصولها فيه ولا يبعد عن الاسعال فانه كثيرا ما يستعمل كالعقال
فتعريف الكلية النطق اصدا رتبة عن الذوات الاربع وكما يقال في تعريف الجسم الجسم اصدا رتبة عن العوص الى عدم ذكره للاضافة
الى تعدد الآلة وقال الآلة قانون مع ان هذا هو البعيد عن الاسعال كما لا يخفى واما الكلام مسمى عليه واما في العصب كما لا يخفى
اصدا رتبة عن المعلومات التي لا يفيد طرق الاسعال من المعلومات الى المحولات كالحروف انه علم يعرف منه احوال
العرب من جهة الاعراب والبناء فانه علم الى قانون كالمناطق كونه لا بعد معرفة طرق الاسعال من المعلومات
الى المحولات بل يبين فيه قواعد كلية متعلقة بكيفية النطق لغة العرب على وجه كلي فاذا اريد ان يسلط
بكلام مخصوص منها على الوجه الصحيح اصبح الى احكام حرة يتخرج من تلك القواعد كما سيجر مسانير
من اصولها فمع تلك الاسفلات فكره من المعلومات الى المحولات كلف النطق لا بعد معرفة طرق الاسعال
والله اعلم وعلى كلمة فارسية معروفة وهي بالفارسية انذاره ان المقدار كذا في مقام العلوم جعلت اسعال العلم
معرفة حواس المقادير والخط والسطح والجمع العلم ولو رتبها فانها تتوصل بها الى القانون الى المباحث
علم الله ان جعل تلك المسائل مبادئ للبحث بها على تلك المسائل الهوسية ولا يفيد طرق الاسعال ايضا
وملك التعريف ان يعرف المطلق مثل على المطلق الاربع فان القانون اشار الى مائة المطلق فان مائة

معرفة

من واما الحاسب فهو علم العبادات الى سؤل في معرفة بعض استحقاق المجهولات العددية من معلوماها وانما هو علم
 لان موضوعها محال فان موضوع علم العدد المطلق وموضوع علم الحاسب هو العدد باعتبار ان يكون المطلق
 منه موضوعا ان يكون له قديما في مجال موضوع علم الحاسب العدد وعلى كل حال في النجاة ولا اصحابها ان
 تلك العلوم متعلقة الى المطلق لان الحادي الاول لهذه العلوم من حيثها مناسبا لمطالبها العرفية منها ولا مع
 فيها غلط من جهة المصدق بها لبداهتها ولا من حيثها كونها مبادي لتلك الخطا وكذا الحال في مسائل تلك العلوم اذا
 صارت مبادي لمسايل اخرى فلكونها يفتنية بلا شك ومناسبتها لتلك المسئلة الاخرى العرفية منها واصحابها وملكها الى المطالب
 البعيدة من الحادي الاول ولان البرهان الواضح في مبادي تلك العلوم قريبة كانه او بعيدة لذهي الانتاج فلا حاجة في جعل
 الافكار التي فيها الى قانون عام للمدمن عن المطلق الخطا لان موادها ولا في صورها وان اصحابها هناك في تصور
 الاصطلاح الى تنبيه عن الخطا حتى اذا ثبت عليها غير تلك الكيفية وما قبل لان ان العلة لا يقع في الهندسة والحيات
 التي غير موجهة لان ادعينا عدم وقوع العلة بل الملاءمة من شأنها بطرق العلة فلا يقع في يد من وقوع
 للبداهة او لشيء وهذا كما قال تعالى المدهيات لمعنى شأنها ان يعلط فيها وكم من يلبس يعلط فيها ولا يدرج في ذلك فظن
 في هذا الدعوى انما الخاصة التي الى المطلق للعنصر الاول مع ما يتطرق فيه العلة ولما كانت تلك العلوم بعين الحقيقة
 قليلة المتناس ان العلوم التي من العنصر الاول الذي يتطرق اليه العلة استقام ان تلك العلوم المتسعة
 الانا دارا على معنى ان الناس كما حقن في كتاب العلوم المطبوعة الى المطلق الانا دارا في بعض العلوم وعلى العلوم
 متسعة لا بعض الناس وهو المؤيد بالحق القاسم حتى يرد ما ذكره من انه لو يعلق قوله الانا دارا في بعض العلوم
 اسود سوال السال فالاسماء كلها لا وارج بعض الناس كما ذكرتم بل ان السواد المذكور ثانيا
 وهو ان اراد قوله الانا دارا بعض العلوم لبعض الناس على قاسم القوم وعلى ان العلوم المطبوعة هي
 قسم خاص الى المطلق لانه يفرق من العلة والآخر عن حجاج المالك العلوم المتسعة المنظمة لانه لا يفرق فيها العلة
 وارجح ان السال الى تلك القاعدة القائل بان من العلوم المطبوعة ما لا يقع فيه العلة فمعنى عن المطلق
 صاحب الكتاب اما المعنى في تحرير السؤال الاول ان المعارضه الاول حيث قال فان قيل المطلق
 لكونه نظريا بعض منه العلة وعلى اي قاعدة القوم مفسور فيها تلك العلوم ان المتسعة ان كان يفرق
 في حاشية الى نظره هذا مع اننا النزاع في قوله فلا شك ان يحصل المراد الى هذه كذا قيل والنظر في كونها
 يحصل المبادي في المراد وكونها في بعض العلوم ولا شك ان يحصل المراد ويرسمها كما ان في القوانين
 المنطقية قال الشيخ والنجاة ونسبته الى الرواية كسبته الى الظاهر والعرف من الشرح كلف النظر السليمة

جام

والدور السليم وما اعتيا عن تعليمها وليس شئ من العلة السليمة والدور الثانية بمستن في اسفل
 الرواية عن العلم باعد او هذه الالة فعل هذا الاصح ان يقال ان من علم ان العالم حادث وكل حادث لصاح
 علم بالصدور ان العالم له صاح وان لم يعلم ان السويته في السك الاول سيجان موضوعا فلا شك انه نظر في كل
 حجاج الى العوائذ المقلدة ولا يحل على ابدانه لا يحصل السعي في قضيتيه كيف انخذتا وانا حصل في كل
 الاول مثلا بعد حصول المواد ورعاية الترتيب بينهما في التصغير وبما حصر ما راعى للكبرية وملاحظة
 ابراج الاصغر في حكم الكبرية ومنذ اعين الاصحاب الى العوائذ عابده ما ان الساب ان الاسماء منابديهم ولا يزم من ان
 يحصل المبادي والبرهان على الوجه المخصوص بها فكيف ذلك وطوع عن وعام الكلام فذكره وبعده
 ووقوع فيها ان في العلوم المتسعة لا ينافي ذكر ان الاصحاب الى المطلق لان الاصحاب اليه لكونها نظرية ولما كان
 برامينا يفتنية واصل في ان ياديهه وليس كذلك ويرب مصلح فيها او سئل حجاج في السان الى معلومات كثيرة
 وما ملأ رقيقة معده وان كنت في رست من ذلك فعملك عطا لك كتاب اقليدس وارثا طبق مع ان السان
 في كل مسئلة وشكل لا يح عن قانون من قوانين المطلق مطلع عليه من سامل في الكتابية وعلومه
 الله وانما سمى هذا الفن متطعا لان المطلق يعلق على المطلق الحارج الذي هو العدد وهذا هو المفسر
 عند العامة وتطلق على المطلق الدار على وهو اركان الكتاب المحققين بوع الانان وعلى مصدر ذكر
 يعني المطلق وتطلق على النفس الساطعة التي هي مصدر ذلك العلة وهو فعل من افعال النفس
 بواسطة آلة النطق من جهة ان ذكر الفعل مصدر عنها ومظهر هذا الافعال ان تاتر النفس عند اركان
 عن الطي وانطباع صورته فيها فكونه النفس مظهر الذكر الساتر وانما قال في الاول مصدر الفعل ون السال
 مظهر الافعال لان المطلق للمعنى فعل من افعال والادراك ليسه فعلا بل انفعال وذلك هو كما كان هذا
 الفن يعنى الاول ان النطق لانه موجب لصور المعاني لكثيره المعصية للعارات ويسكن عند الفن
 بالكتاب اذ ركا الكتاب ممكن سدا وان جعل اركان النفس صهي منقيا اذا سدا والاشارة
 وحصل بسببه ان بسبب المنطق كالات الساتر ان النفس الساطعة انما هي محصل كالاتها لا ارجح جواب
 لما ان هذا الفن اسم منه من المطلق ان وضع ما رايه اسم بعناه وهو المطلق وفي المقام هذا العلم
 يسمى بالسواسه لو غيا وما السواسه طبعونا والعرفه المطلق قال فان حصل المطلق لكونه نظريا اقول
 قد عرفت في ان المطلق حجاج الله في كتاب العلوم المطبوعة ويرسمها ان من المعارضه ان يقال ما ذكرتم

المعنى

اسم المنطق

ولكن في

[illegible]

العلم

[illegible]

والنظام

22

من مقدمات الشروع في العلم ان يعلم موضوعه لان ناس العلم نفعه حسب ما رايه الموضوعات لما كان
اسكال النفسانية متوطنا مع صفات الاشياء واحوالها واثبات تلك الحقائق والاصوال متكررة وكانت معرفتها محاطة
فأفردوا متعة تفيد العلم للصطفا وتسهيل تعليمها فأفردوا الاصول الدالة التي تعلقت بنسب واحد او باسما متساوية
تناسلا مستظلمة ودونوه على صفة واحدة وسموها كذا السمي ولكن الاشياء موضوع العلم لان موضوعات
مساوية راجعة اليه فصار كل طائفة من الاصول سببا سارها في الموضوع على منفردا امتثال في نفس طائفة
اخرى منها من كان كنه في موضوع آخر في نيت العلوم في انفسها سموا بموضوعات هذا العلم لا بد منه مع ان الامتياز بين
اخر كان جازما كالقائمة مثلا اذا علمنا ان عامة الموضوعات بطرق العاط في المقال وعادة المنطق القصيدة عن وقوع العاط في الفكر
جزئنا بالماضي بها وان لم يتصور موضوعها وهذا امر استحسنه القدماء في العلم والعلوم والافلا مانع من جهة
من ان يعد كل مسألة علميا خاصة ولا مانع ان يصاغ من ان تعد مسائل متكررة غير متشابهة في الموضوع على ما اوردنا في
لكنها كانت كنه في انها انما هي امور على امور اخرى فاذا علمنا ان اشياء موضوعه هذه انما هي ان مقدمة الشروع في العلم
بان الاشياء الفلاني موضوع له تميز في العلم عند الطالب بفضل غير وانما قال بفضل تميز لان الاصل لا يتنازل وقد حصل
بالعرف اذ اقل فادرك في الامسار لكن الامسار الحاصل بالعرف بالامسار كسب المفهوم والامسار الحاصل بالامسار
الامسار كسب مفاهيم علمية العلم حتى كان ان كان الطالب حاطا بجميع ابوابه ان ابواب العلم احاطة بما لم يرد بالاحاطة
بما فعل لا اراد بها الاحاطة بالعرف العربية من الفعل لانه اذا تصور موضوع مسألة حصل عندنا قاعدة ثابتة
ان كل مسألة محضها عن كنه في من هذا العلم فاذا اسبح منها فربما تميز عند ابوابه ومسألة عما عدا كنه في الفعل
وحاط احاطة مائة وروي لفظ فان تشبيه على ما ذكرنا فالتميز في كسب الموضوعات اتم وايقنا ان في تصور موضوع
مسألة احاطة بجميع مسائله ما يقع ان يميز مسألة من علم انه من مسائل ذلك العلم لانه اذا راي الى تحول المسألة
فان كان من ان نريد الدلالة للموضوع وفان موضوعها موضوع المنطق علم انها من مسائل المنطق والافلا مثلا اذا علمنا ان في
سورة من ان نريد الدلالة للموضوع وفان موضوعها موضوع المنطق علم انها من مسائل المنطق والافلا مثلا اذا علمنا ان في
علمنا من ان نريد الدلالة للموضوع وفان موضوعها موضوع المنطق علم انها من مسائل المنطق والافلا مثلا اذا علمنا ان في
الاجزاء في العلم بالبحث عن الاصول الدالة للموضوع وكما كان المقصد في الموضوع علمه
بان الاشياء الفلاني موضوع هذا العلم هو بالصور ان تصور الموضوع لا يقع محض في هذا المقصد في فلا بد من
لما في الموضوع لان تصور الموضوع لا يقع محض في هذا المقصد في فلا بد من
العلم المحقق واما ما قيل من ان ناس العلم لما كان سموا بموضوعات هذا العلم الموضوع من مقدمات الشروع
ول يوقف تصور الموضوع الحاصل على تصور الموضوع العام وفي موضوع العلم على الاطلاق ولا يفيهم من ان مقدمته

الشيء

ان الشروع في تصور الموضوع وكذا كنه في ان تصور الموضوع من المبادئ المتصورة لان المبادئ ما يوقف عليها المسائل
تصورات كانت او تصديقات في كل مسألة لا بد من تصور الموضوع ويكون تصور الموضوع من المبادئ واما تصور
الما يوقف على تصور العام او كان تصور الخاص كنه صفة وكان العام داسا الخاص وكل منهما ممتد ذكر بعضهم
ان الخاص منها ان موضوع المنطق قيد العام وهو موضوع العلم مطلق ولا يتصور معرفة القيد الا بعد معرفة المطلق وورد
بأن المنطق تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يقع توقفه على معرفة مفهوم الموضوع بل الما معرفة ما صدق عليه موضوع المنطق كالمعلوم
التصورية والمقصدية وليس مقيد بل الحق انه لما كان المقصد والمقصد في ان الشيء الفلاني موضوع المنطق فلا يمكن الا بعد
مفهوم الموضوع لانه وقع محض في هذا المقصد في فاولا وما قيل بان لا يمكن تصور موضوع المنطق مطلقا الى ان
المقصد منها معرفة ما صدق عليه موضوع المنطق وهو موقوف على تصور مفهوم الموضوع على تصور المطلق الموضوع فهو قيد
وما ذكر في الشرح اوضح والحاصل ان الخاص في المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق لم يكن معرفة مفهوم الموضوع
لانه صار له لا بد في وول ان تصور ما صدق عليه الموضوع من مقدمات الشروع في العلم واما من العلم الاكبر من
الشيء واما قلنا انه من العلم لا يتبع موضوع علمه واورده عليه بان لا بد ان تصور من العلم واما الواجب
بمع موضوع علمه لا يتصور وورد في طائفة ما اذا كان المنطق المقصد في الموضوع عينا اصح الى بيان مفهومه سواء كان جعل
المقصد في موضوعا وقيل موضوع المنطق حقا او جعل محض لا وقيل هذا موضوع الموضوع في الطرف في المقصد
كذلك ما سيجي في ذكر العلم عن ادراكه الدالة كنه في العلم الطب فانه ان علم الطب باحث عن امور كنه في
الانسان من جهة ما يقع ويروي عن الشيء وكما فعل المكلفين لعل الفقه فانه ان علم الفقه ناظر في افعال المكلفين
كل وقوم وصح وفقه ذكره كتاب البرهان انه لا بد في كل علم من شيء سيجي في ذكر العلم عن احوال العارضة له
هو وهو وذكر الشيء هو الذي يقال له انه موضوع ذلك العلم مثلا الطب يبحث عن بدن الانسان من جهة ما يقع ويروي عن
الصحة المحفوظة في حائله وسرور زايده فلما حرم بدن الانسان من مله الجهة يقال له موضوع الطب فيقولنا في رول
الصحة وسائر الحالة العالمية السوطة على قدر ثبوتها لان الحالة الثالثة هي التي ليست بصحة ولا مرض فيكون الصحة والسوطة
فكان عدم الصحة منطلقا عليها وعلى المرض ومنقضا وان لم يكن من كل واحد منها فكل واحد منهما فكل واحد منهما
اطلوعا على كنه معان احد على الناقضين والسا على من به مرض في بعض اعضائه والثالث على من يمرض في بعض
وصحفي في بعضها كذا في شرح القانون وكذا الفقه لما يمرض في افعال المكلفين من جهة ما محل وقوم والصحة والقيد والمطلوع
عارضة لافعال المكلفين من جهة ما لا حرم لفعال فعل المكلفين من جهة ما موضوع الفقه واما سموا ذلك الموضوع عنه
لانهم يفتخرون في ذكر العلم وبأختها صاحب في ذكر العلم مسالما ويقتضيه في ابتداء صناعته وصناعته متعارضة ولا يباحث
كذا في شرح المنطق وهذا السر في ان تصور الموضوع لا يتبع حتى انضاحه لا بعد بيان امور كنه في مطلق العرف في هذا المقصد

الموضوع

تصور

المنطق

ج

المرض

عنوانی فیضی خانی
والفزون
اربعده

منه الا انها ليست
الوانه العليل بها او في

وان مثل قولنا كل ج ب و ط ب افسس والعصبة الاولى صفى في القضية الاولى كبرى وطى اى العصبة كبرى من الموضوع
والجمل ج ب و احوال كما ان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
الحول كلها موضوعه باراء لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
ملكه اربعه او اقل او موضوعه اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
هذا الفن فكل من الموضوع هو الفاعل الشامل لها اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
على موضوعه لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
ولو امكن ان يلاحظ المعاني وحدتها دون الالفاظ لكان ذلك مما هو الموضوع لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
الالفاظ انما هى اى الرعايه بالذات اشارة الى جوارب سوارى مقدار يعبر به ان يقال او كان لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
موضوعه اى المعاني فكيف يراعى جوارب الالفاظ ونحوه الجوارب اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
بلى انما هو بالعرض ولا محل للعرض والذات اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
الفاظ معها متعدي كما سئل في بيان بشي مقامه وهو ان يلاحظ الالفاظ اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
المالين واما ما هو من قال موضوعه المنطق هو الالفاظ فهو خطأ لان الالفاظ امر يدعى الالفاظ اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
من حيث هو منطق شغل او اى الالفاظ الالهة من جهة الخطاطية والحق لو امكن لكان لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
لكان ذلك كافيا ولو امكن ان يلاحظ اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
لا يعلق له باللفظ من حيث هو منطق اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
المنطق المعقولات السابعة وهو اعتبار اسم والامام لا من حيث هو اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
واما كى اعتبار نفسانية او انفعالات للشيء من حيث هو وطابع اعيان الموضوعات لا يعلق له باللفظ من حيث هو منطق اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
لان من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها
وطبيقة للمفسر ان يحسن في الفاسفة الاولى اعلى العلم الا ان يلاحظ من حيث هو منطق اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
موضوعه من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها ولا من حيث هو صيغيات ما يتبينها
امر من صور المعقولات الثانية والمصدرى موضوعه اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
ان اى على جبهة كذا من الفنون الدالة وفيه انما هو موضوعه اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
الوصف الاصل الذى هو مظهر الانوار ومظهر الاطوار وهو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع
كذلك كذا من الفنون الدالة وفيه انما هو موضوعه اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
على الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع
على الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع
الوصف من حيث هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع
فانما وجدت ما عرفت فانت متعدي بها واثباتها اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
يعرض لها ان يلاحظ الاشياء في وجودها اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
على العقل عرفت انما من حيث هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع
ولا يخلل ما عرفت فانت متعدي بها واثباتها اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
اسماء بالمعقولات الثانية من العقل يعنى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
في الخارج مثلاً او انصوات الاشياء وعرض كذا من الفنون الدالة وفيه انما هو موضوعه اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
هو المعقولات السابعة اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
تستقر بمنها الى سان المعقولات الاولى والثانية فتقول ان لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح
الامانيات فانما بعد تفعلنا لها حكم على بعضها اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح

لما هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع

والموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع

بما هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع الذى هو الموضوع

فانما وجدت ما عرفت فانت متعدي بها واثباتها اى لفظ الط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح وان ط ب افسس اى لفظ الط ب افسس شارح

三

[illegible]

الحمد لله

فَقُلْ مَنْ ذَكَرَ اسْمَهُ اُجْرًا الْمَوْصِلُ الْاَنْجِلِ مَجْرَى الْمَوْصِلُ الْاِنْجِلِ مَجْرَى

[illegible]

50

[illegible]

وایه سادۀ نو

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

1861/1862

[illegible]

一

اللفظ لا يفرق بينه وبين اللفظ في التركيب ليست دالة على ايراد اللفظ لان من جملة
 اجزاء اللفظ اجزاء الصور اي الحركات التركيبية وهي ليست موضوعات لغيرها اي الهيئة التركيبية
 لو كانت موضوعات لغيرها لما كان التركيب ان تركيب المفردات في جوارها التركيب ان اللفظ
 من يركبها بل يوفق كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصية كالمفردات لان اللفظ من اللفظ
 اما يكون بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وليس كمن لا يتوقف كل تركيب على معرفة وضعه فاما
 كثير من التركيبات تركيب الشخص ولا يكون ان الواضع ومنها اولها بل ربما يجزم بان الواضع
 لم يفع هذا التركيب المخصوص فعلم ان الهيئة ان التركيبية ليست موضوعات وهي من اجزاء
 المركب فالوضع باللفظ ايضا مختلف في التركيب اجابة المفسر بان اللفظ المركب كانه مشتمل
 على اجزاء فاعلم ان اللفظ باللفظ والكتابة بالكتابة فاعلم ان اللفظ باللفظ والكتابة بالكتابة
 على جزئيين ولفظ الهيئة انما هي من تاليف اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ والكتابة بالكتابة
 فاعلم ان اللفظ باللفظ والكتابة بالكتابة فاعلم ان اللفظ باللفظ والكتابة بالكتابة
 وهو نسبة اللفظ الى اللفظ المسمى الى اللفظ والكتابة بالكتابة فاعلم ان اللفظ باللفظ والكتابة بالكتابة
 موضوعات باللفظ والكتابة بالكتابة فاعلم ان اللفظ باللفظ والكتابة بالكتابة
 التركيبية المعنوية قوله غايته ما في الباب انما ان الهيئة التركيبية ليست موضوعات بالشخص
 لكنها موضوعات بالنوع كانه جوب من سوال مقدر تقدير السؤال ان يقال لو كانت الهيئة التركيبية
 موضوعات لما كانت التركيبية في اللفظ من تركيبه وتقدير الجواب ان يقال لا نعلم من اللفظ
 وانما يفع لما كانت الهيئة التركيبية موضوعات بالشخص وليست كالكوكب بل هي موضوعات بالنوع
 اذ لو بالوضع النوعي وضع عام لا يقتضيه بان موضوعات من اللفظ فان الهيئة التركيبية التي
 في الجملة هي الهيئة التركيبية التي في الجملة الفعيلة كل واللفظ منها موضوعات لللفظ المقصود
 منها فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 نوع بالنسبة الى الهيئة التركيبية اللفظية المندرجة تحتها فوضع التركيبية التي هي
 عامة ووجه القياس ان في اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 باللفظ وان لم يكن موضوعات باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 باللفظ وان لم يكن موضوعات باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ

ان اجاب مع

التركيب مع

فحسب اختلاف اللغات ولهذا ان اللفظ لا يفرق بينه وبين اللفظ في التركيب ليست دالة على ايراد اللفظ لان من جملة
 التركيبية محمولة على اختلاف اللغات مع الاحاد والجمع فان المضاف اليه لا يعدم في اللغة العربية
 لعدم في بعض اللغات فلو لا اعراس اللفظ في قواعد باللفظ المفردات في كل لغة لجاز ان يفرق بين
 اللغات على اي وجه يراد واد كان وضع اللفظ وضعاً نوعياً كان لارادة المركب مدخل في خصوصية
 التركيب يعني من حيث التركيبية اذ لا يمكن ان يطبق باللفظ هذه المفردات على اية قاعدة اراد
 لكن التام في بعض اللغات باللفظ في غير ما يشاء من غير رعاية قواعد اللفظ بل لا بد له من ذكر
 والوضع النوعي جاز ايضا في المفردات المشتقة كسبع الافعال والاسماء المشتقة فكما لم يصح
 والمنسوب اذ لا يفرق بينه وبين اللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 من اللغة والى هذا السؤال والجواب ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 اشاراه الى الجواب وطوا ما اشاراه الى السؤال فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 بالنوع ففكر ان احد الامور لا يرم هذا بعدد مراتب بحيث ينفذ في غيرها كالكوكب والاول وهو انما عند
 اعتبار الدلالة ان الموضوع في الثالث المطابقة واللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 في المطابقة لان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 وهو عدم اختصار الدلالة في اللفظ وان اردت ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 اريد به وضع باللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 المعنى الجازي وضعاً نوعياً على ما تسمعه من اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 من اعتبار اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 له ولا كل قبل اخذ اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 بلا خفاء وضع سابق على استعمال اللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 مشترك بين معنيين احدهما تعين اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 وعدم من اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ
 عند الجواب وهو من المعنى الثاني والبيان ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ فاعلم ان اللفظ باللفظ

للمعنى

ان بالوضع

بالوضع

وضع

مع

على المسعى وكذا دلالة اللفظ على الخارج من المسعى اللزوم من صورته خارج الى دلالة الالزام دلالة اللفظ على الخارج اللزوم
بسبب كونها خارجا لا يمتنع لادون دلالة اللفظ على المسعى وهو ظاهر فيستلزم ان المطابقة لا يكون
انها ان المسعى اللزوم مستلزم ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى لان المعنى من دلالة اللفظ على الخارج ما وضع
له والالزام دلالة اللفظ على الالزام ما وضع له وهو ان الوضع مستلزم للمطابقة ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى مستلزم
دلالة اللفظ على المطابقة مستلزم ان المسعى اللزوم مستلزم ان المطابقة لان ما روم الخارج ما روم و
المطابقة لا يسلم التضمن لانه الضمير للشان قد يكون مسمى للفظا كما لو كان وهو ان الشيء تحت مسمى
واللفظ على شيء ذو وضع غير منقسم هو ان يكون اللفظ يدل على المسعى بالمطابقة ولا يضمن الى اللفظ
اللفظ على المسعى البسيط باللفظ لا سماء او لا لا لزم ان المطابقة مستلزم ان اللفظ على المسعى
ان لا يكون المسعى لازم بغير فهمه ان فهم اللزوم فهم المسعى البسيط بالمعنى الاحصائي وهو ان كل شيء يصور
في فهم اللزوم وحده يتحقق دلالة المطابقة به ولا لزم لعدم شرطه ان لعدم تحقق شرطه وهو اللزوم
البين بالمعنى الاحصائي الدليل المذكور ان قوله يجوز ان لا يكون المسعى لازم بغير فهمه فهم المسعى
انما يقصد عدم العلم بالالزام وهو ليس بملبوس لا للعلم ان لا يعد العلم بعدم الالزام الذي هو المطلوب وهذا
نظرا للدليل ان عدم استلزام المطابقة للالزام ونوجبه ان يقال انكم لا يفيد الحق وهو عدم استلزام
المطابقة للالزام بل ان عدم العلم بالالزام وهو ليس بملبوس بط وغير مستلزم للمطابقة والحاصل ان ما يفيد
ان لا دليل فهو غير مطلوب وما هو مطلوب فالدليل لا يفيد ما لا لازم غير مطابقة للمطابقة لازم والاولى ان
يقال في بيان عدم استلزام المطابقة للالزام ان لا يتحقق الالزام لان كما تعلقت شيئا تعلقتا معه شيئا
اخر لان اللفظ ان المطابقة مستلزم للالزام واللزوم البسيط بالمعنى الاحصائي معني الالزام مستلزم
فيلزم ضرورة وما ذكره من انهم تعلقتا انما كلفنا تعلم بالضرورة اننا نتعلق كثيرا من الاشياء مع الذمول من
سائر اشياء وما قد سبق ان بعض الخواطر قبل يعني خاط صاحب الفطامس وقيل ما استدلال ان
الذي انما يدل على ما منه من ان الضمير للشان بغير ذكر ان الالزام الى تصور امور غير متناهية يعني
بيان الاعوى بالوجوب عوانه لو سلم المطابقة للالزام لزم منه ان اذا تصورنا معنى من المعاني ان تصور
معنى فساد معنى كماله في عدم مملكه ووضع ذكر ان المطابقة لو استلزم الالزام لكان لكل
شيء لازم والالزام شيء ايضا وكون لازم ان ذلك تصور امور غير متناهية فلا يكاد
يتصور كيف يتصور معنى ما قد سبق ان بعض الخواطر عوانه لانها ان اسما اللزوم الى لازم يكون لازم

لزم
عند

الكان كما تقول اننا نتعلقنا مع

ان لازم

ان لازم ذلك اللزوم بعض ما هو بمرتبة كقولنا لا يلزم ان يكون لهيب النار ملووم الا ومرتبة كقولنا لا يلزم ان يكون لهيب النار ملووم
للبوب ملووم في وجه ملووم لهيب ملووم لا في راسه ملووم المطابقة للالزام من غير لزوم تصور
مساهمة ادلا مساهمة في تحقيق الملازمة الذاتية من الطرفين في المتضايفين مثل الاقوى والبقوى فان قيل
ان لم يمتنع سقط منع الاستدلال وان انتهى بان الالزام بها فهو ما هو على شرطه لا بد له من لازم احصائي
من يتبين الالزامها تصور فطامس ما ذكر قوله وذكر الامام ان في المتخصص ان المطابقة لم يلزمها الا
لان لكل ما مله لازما بينا وقلنا ان اقل اللزوم انما ان العامة ليست غيرا والادان على اللزوم وال
على لازمة البتة وهو انما يستلزم بالالزام اجاب ان المعنى بان قوله كون المعنى ليس به اللفظ
لازم بل ان اراد به ان هذا القول انما لازم بغير المعنى الاحصائي اللزوم البسيط بالمعنى الاحصائي ما روم من تصور
ملووم تصور ان تصور اللزوم فهم ان كثيرا ما تصور شيئا ولا يخطئ بالناغية فضلا عن انما ان
الشيء البتة ان غير الشيء ان لا يخطئ بالناغية الشيء فضلا عن ان يسلم عنه ولو صح ذلك لالزم
كل تصور ضرورة ما هو بوط وقيل لا يخطئ بالناغية الشيء فضلا عن سلمه ان ذلك بعد تصور الحجاب
وان اراد به ان القول المذكور انما يلزم بالمعنى الاحصائي والالزام البين بالمعنى الاحصائي ما يكون تصور مع
تصور ملووم كفا في جزم العقل باللزوم سيما قلنا لا يفيد ان المعنى دلالة الالزام
هو المعنى الاحصائي وهو ما روم من تصور اللزوم بصورة كما مر من ان شرط الالزام
اللزوم الذي يعني المعنى كون الامر الخارج كحصول في اللفظ من حصول المسعى في المعنى الاحصائي
وهو ما يكون تصور مع تصور ملووم كفا في جزم اللزوم سيما كما مر لا يقال هذا السؤال
لمولا ما في الدلائل ان الدعوى البتة على من قبل الامام ضرورة ولا يتصور منه ان اللزوم البسيط بالمعنى
الاحصائي مستلزم للالزام وذلك لان اللزوم الخارج معني الاحصائي فلو اعتبر الاحصائي في الالزام
كان اللزوم الخارج شرط للالزام لان المعنى الاحصائي مستلزم للمعنى الاحصائي وهو تبيين نظام
واشار الى ما ذكرنا بقوله ان المعنى الاحصائي اللزوم الخارج سطر فلو سلم ان المعنى الاحصائي
هو المعنى الاحصائي قوله والاشارة الى الدليل على اسرار اللزوم الخارج في الاحصائي ان
لم يصح معه كمن يفتي من المعنى الاحصائي وهو الام لا اعتبار اللزوم الخارج فيه ان في المعنى الاحصائي
الام فانه نفس ما يكون تصور مع تصور ملووم كفا في جزم اللزوم سيما كما مر لا يقال هذا السؤال
المعنى الاحصائي في المعنى الاحصائي هو قولنا باللزوم كان اللزوم الدلالي فان كان بالمعنى الاحصائي هو المعنى
كان العام يلزم انما تصور مع تصور ملووم كفا في جزم ان تصور

ان لازم
فهم

لزم

24c.

تلازم

三

مسجد جامع

کتابخانه خصوصی
خلالہ

مخاص

منع

من نفسها

الكسر لغة المفهوم من قولنا عند اطلاق الانسان ما قصد في علمه احواء وملكوا الحيوان والباطن
 المعروف ان مفهوم احواء لا نفس مفهوم احواء الدال هو عارض لها ولا يترتب من فهم ما قصد في
 علمه احواء فهم الكسر انما يترتب من فهم ما قصد في علمه احواء من صفة الا من فهمه من صفة
 الذات على ان فهم احواء او الكلمة لو كان لا يراد فهم ما قصد في علمه ان الذات انما كلف وسان المطاوعة
 ان المصنف يسارم الالزام لهما خارجا عن عما قصد في علمه الكسر والحواء في فهم ما قصد في علمه
 لو اسلم احواء الحارجية عن احواء كان اللفظ الدال على احواء بالصفة والاعمال اللازمة ومعلوم
 بالانتماء فكيف المصنف يسارم الالزام ولم يلج الى مقدمه اخرى في بيان المطاوعة والاطلاق
 اللفظي احوال قد وقع في كلام الامام والكسبي ان دلالة المطاوعة على الحقيقة والمصنف يحار
 ولا يشترط ان لا يشك في ان الدلالة ليست صفة ولا حارزا بل الحقيقة والمجاز هو اللفظ
 ولا ينبغي ان تارة الدلالة صفة ومجاز اللفظ صفة والمجاز عند اطلاق اللفظ في اللفظ
 الذي يدل على عام وضع له وعبارته وعبارته على اللفظ جميع الحقيقة والمجاز وهو غير جائز عند الجمهور بل
 اطلاق اللفظ على ما دلالة المطاوعة في استعماله في المدلول المطابق لاطلاق اللفظ بطريق
 الحقيقة قبل الباء اذا كان في طريق الحقيقة في استعمال اللفظ فيما وضع طريق الحقيقة
 فيما وضع له يودي الى حصول الحقيقة وهو اللفظ المستعمل فيما وضع له لانه يقع اطلاق
 اللفظ على ما دلالة المطاوعة في استعماله في استعمال اللفظ فيما وضع له واطلاعه ان اطلاق اللفظ
 على مدلول الحقيقة او الالزام بطريق المجاز لانه يقع هذا الاطلاق في استعمال اللفظ في غير ما وضع
 له اللفظ واما لم يقبل ان المصنف صفة ومجاز لانها في الحقيقة والمجاز لفظان لا استعمالان
 يعني اما قال طريق الحقيقة لان الحقيقة هو اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع
 له وفي غير ما استعمال فيما وضع له وفي غير ما استعمال في الموضوع له وسئل يودي الى حصول الحقيقة وهو اللفظ
 المستعمل فيما وضع له استعمال في غير الموضوع له وسئل يودي الى حصول المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير ما
 وضع له مع ما دلالة الباء زيادة كما ذكرنا سمعنا منه قال انما قيل دلالة الالزام مجهول انما افول وقد شمل
 في كلامه العموم ان دلالة الالزام محجوزة ان مبركة في العلوم تقع العلوم الحقيقة لانها دونت للعلم والارشاد
 فينبغي ان تحذف فيها عن محال الفهم واستعمال دلالة الالزام محال للعلم لانها دونت للعلم والارشاد
 المحجوزة المحاورات والمكالمات وزعم الاساليب والاشعار بل مدار حسن الكلام عند البلغاء على المعاني
 المحجوزة كما قد عرفت وانما هم الدلالة على كونها محجوزة مطلقا ان راء ان القائل الى نصر اقامة

ماور
هذه تفسیر

القائم
التعريف

الابيد

١٩١
 الدليل عليه ما يرد الوجود المذكور في معنى الدليل عما ذكره وإبطالها فاسد بقوله فان أراد ذلك
 ان يكون دلالة الاسم نحو ان اللفظ لا دلالة على اللازم البين فبطلانها بغير ادلائق له اللفظ على
 معنى اللفظية في فهم المعنى من اللفظ والادام البين معهم من اللفظ قطعاً كقوله النار من الدخان والجاريط
 من السقف فانه كلما اطلق اللفظ فهم المسمى فكما فهم المسمى فهم اللفظ البين بالمعنى الاخص فكذلك اللازم
 مستفهما عند اطلاق اللفظ وهو معنى دلالة على المعنى وان ارادوا به ان يحكم الالتزام الاصطلاح ولا يقال على عدم
 استعمال اللفظ في المدلول الاسمي فذكر ان الاصطلاح مما لا يتناقض فيه حتى يصل المناقشة في الاصطلاح
 ولا ندع في الشهوات فاذ لم ساقش ولم سارع فيه لا قيام عليه دليل ولا بطلان له اذ الدليل انما يقام ظاهراً
 ببارع فيه والاصطلاحات لا سارع فيها فكل ان يعطى على ما شاء واذا كان كذلك فقامه الدليل
 عليه كقوله ضابعا والحاصل ان احد الاسمين لازم اما اسما الدلالة في اللازم البين او اسما
 الدليل ويمكن ان يقال المراد منه اي من معنى الدلالة الاسمي من حيث يتناول معنى الاسم الثالث
 عدم سبب استعمال اللفظ في المدلول الاسمي لا طريق الاصطلاح بل طريق الدعوى فلا بد
 من تصحيح اي الامر الثالث بالدليل او كسائر الاسماء ان الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ
 في المدلول الاسمي فكل المذكور في معرض الاسدال على سائر اللفظية في قولها بالاقول
 وانما بما اذا لم يعرف سببه فانه لو لم يكن له في الاصطلاح سبب ان غايته وغرضه قائل او موقوف
 الغائي ان لو لم يكن له حامل حمل المصطلح على الاصطلاح كان اي الاصطلاح عبثاً اذ العبث
 لا يكون له غايته وفائدة اذ الاصطلاح من الاعمال فلو لم يكن له غايته لكان عبثاً قطعاً سيما انه وقد
 احتجوا عليه بان على التجري في واجبه طابعه منهم صاحب البصائر على ان دلالة الاسم المحصور ما ناهى عقلية
 ان ما من دلالة الاسم دلالة عقلية اذ اللفظ لم يوضع بازاء المدلول الاسمي فكيف اي الدلالة الاسمي
 لان العرض من الاعطال من وضعها استفاضة المعاني منها اي من الانفاط بطريق الوضع ونقطة الاصحاح
 المذكور امام حجة الاسلام لغير ان المصنف في النقطة بازاء ان يكون ايجاباً وحرارة ان يكون تفصيلاً وقد ذكر
 توجيهها بخلاف وتوجيهه ان توجيه النقطة ما ارجا لافسان يقال دل على تصحيح جمع معانيه اذ لو صح
 لزوم ان يكون دلالة المصنف محصوراً لانها لان دلالة المصنف ايضاً ان دلالة الاسم عقلية فان لفظ الانسان انما
 يدل على الحيوان والناطق من حيث ان الدمن ينتقل من معنى اللفظ الانسان الى حرته فكانت عقلية وكانت هي
 يكون المحصور في العلوم ومعلوم ان الاسم كذلك فكل ما ذكرته من العقل بل باطلاً فان قيل دلالة المصنفين
 اقوى اي اوضح والسبق الى الفهم كقوله مدلولها من المصنفين من هو الاصق وهو الالتزام هو الاقوى

فان النفس مني
مسلبة الاعطال

لزم من لا و لزم ج لت بل يقول ربما كان اللازم الكما جليا للاول والا يكون لازما بينا لذكر الشيء
اذ لا معنى للازم بل هنا الاما لزم بصورة مصورة وصوره فاذ تصور الشيء تصور لارمه فاذا تصور
لازمه تصور لارمه فكونه فيهما ايضا لازما لفهم ذلك الشيء ويمكن ان يقال ان تصور الشيء يستلزم
تصور لارمه بغير ملاحظ اليه ففقد او الم لازم لتصور اللازم الاول معصو
ملاحظ في نفسه لزم من تصور الشيء تصور اللازم الثاني فلا يلزم عدم سماعي اللوازم البينية
والكلام فيه ان في عدم سماعي اللوازم البينية على ان التمسك لوضع هذا انقضى اجمالى كما عكس النظر الى
لزم اسما الدلالة الاربعية اذ يمكن ان يقال لو تحقق اللازم كونه للفظ واحد مدلولات غير مساطية ال
اخرى كونه ان الغنى يقع والى بيان الملازمة ان اللوازم غير مساطية لان من لوازمه ان
كل واحد مما يباين وهو غير مساه فاعسا ركا بوجها عسا رعا عسا رعا في مدلول اللفظ الواحد
سماعا منه وتمسك الامام بحجج الدلائل في المحققين شرح الاشارة الى عدم سماعي اللوازم في
العلوم بان المعبر في المعبر واللام اما اللزوم البينى لزم من كون بينا بالشيء الكلى والمعبر او مطلق
اللزوم اعلم من ان كون ساه او غير ساه وانما كان يكون دالة الالزام محو اما اذا كان المعبر والالزام
التي فلا خلاف في اختلاف الاسماء ان اصلها اللزوم ان يكون ساه بالشيء ساه دون ساه
فيهم استحقاق الذي هو بينا بالشيء دون الالزام ان الزوايا الكلى لا يمكن ان يكون بينا لزم بل لامل
الهدية دون غيرهم والمنظرون من التمسك لفظا الى المطلقان لزم بينا لفظا الى ساه لان
من جاز العلة او جاز المعلول فمقتضى واما عند الحكم فيهم فمقتضى ان لا يكون ساه من حاشا العلة
الى حاشا فليس من جاز المعلول فمقتضى اختلاف اللازم البينى كحسب اختلاف الصانع والاعادة
والاعادة ان يميز فلا يكتفى بقطب المدلول الى البينة المدلول اللازم واما اذا كان المعبر
اللازم مطلقا لزم من عدم سماعي اللوازم عند الاشارة الى ما ذكر في شرح الاشارة الى مطلق
هذا القسم فيقال يلزم ان يكون للفظ الواحد دالة على معان غير مساطية كونه اللارم غير مساطية
وامتناع اعادة اللوازم بان اللوازم غير المساطية كما ذكر في العذر الى هذا الاشارة الى ما ذكر في
المحققين فيقال فيهم بان الفرق من المطلق اللفظ افهام المعاني فاذ لم يحصل ذلك لم يكن اللفظ مفيدا
وجوابه بان ساه العام عاكس بان انما انما انما في اللزوم البينى وهو الشق الاول قوله لا يستلزم
ان مدلول قلنا لزم واما مستلزم عموم غير اللزوم فمقتضى ان بينا لزم مطلقا ان بينا لزم الى جميع الاحكام
هذا المعبر في اختلاف بل مستلزم من ذلك ما عدا ذلك مستلزم بغير مطلقا كما في شتى في غير ذلك

معنى

منها

منها خارج عن مابعد الآخرة ونسب فهم بدو فافهم الآخرة فلا خلاف في الانضباط ان في انضباط المدلول
الانتم من ج بالشيء الى جميع الاسماء فظهر من هذا ان اللزوم البينى اثنان مطلق السام من ان
يختلف الشئ عنه مع بعض الشئ فهم معطى وبعضه لا فهم لهما في الروايات الشريفة
فان عند سماعي اللزوم البينى او لا يختلف واللزوم البينى مطلق وهو الذي لا خلاف
الشئ في ان جميع الشئ في فهم على السواء كان تمام الاربعين وبيرو كما تصايف في كل منهما خارج
عن ملية الآخرة بالشيء الكلى ضرورة امساع تصور واحد مما دون الاخر فاللفظ الدال على واحد مما دال
على الاخر بالانتم فكونه مصطفا بالشيء الكلى ليعال ان من طرق الامام هذا ما عكس به البعض على
ما هو دالة الالزام او جاز بقوله لا يعال وروى عن بعض ان معال المعبر دالة الالزام اما اللزوم البينى
المطلق الى الذي يكون بينا عسا رعا الاسماء مطلق اللزوم البينى ليعال بنية في الجملة خارج
واما ما كان لزم من دالة الالزام اما اذا كان المعبر مطلق اللزوم ان اعلم من ان كون عسا رعا
جميع الاسماء او بعضها فكلما من عدم سماعي اللوازم وامساع اللفظ اياها واما اذا كان اللزوم المطلق
الذي لم يمتنع عسا رعا الاسماء فكلما بعد اللوازم المطلق البينى بالشيء كحسب الاسماء كالحدا والعمدة
للمستحق شلا مع انه لا يجوز اعادة الكلى من اللفظ فلم يتغير لزم ان لم يعلم ان مراد المصنف من اللزوم ام دال كحوا
ان يكون له لزمان مثلا فيفوت الفرض ويوفهم اسامع المطلقا يقول اذا لم سعدان اللوازم البينى
المطلقة بان يكون لشيء واحد لازم واحد فقط يتعين المدلول بالشيء وعدم الانضباط ان عدم انضباط
المدلول في صورة ان في صورة تعدد اللوازم البينى وفي اختلاف المعبر باختلاف الاسماء لا يوجب في
الدلالة الالزامية مطلقا ان سواء تعدد اللوازم او اخذت بطوار ان كون معتبرة في غير صورة الاختلاف والتعدد
وكان معال في المعبر الالزام اللزوم البينى مطلقا ان بالشيء الى جميع الاسماء في قوله فاحو بعدد اللوازم
المطلقة فعند المطلق اللفظ لا يتعين المراد قلنا لزم انه لا يعال مطلقا ان لاسمعان في صورة التعدد ويتعين
في غير ما عدا ذلك وان كان اللازم واحد او عدم انضباط في صورة تعدد اللوازم المطلقة ليعال ان يكون الدلالة الالزامية
مكتوبة في جميع الصور وعوله وعدم الانضباط متعلق بالاطوار البينى ليعال بنية في الجملة كما هو ساه عامته وقوله
على ان الوضع نقص اجمالى للدليل الاول امام بدالة المطابقة فان الاختلاف في الجملة لو كان موجبا ل
دلالة مطلقا لم يكن المطابقة معبرة اصلا لان وضع المدلول الواحد بالشئ الى الاسماء مختلف وهو بدو ذلك
ان معال ذلك غير صحيح في معان واما ان يكون المطابقة محو لانها تختلف باختلاف الاسماء فان بعضهم
لكن ما يوضع اللفظ والبعض الآخر لا يكون بالماء وكل ما يكتفى به هو غير مصدق فالدلالة المطابقة غير

اللزوم

صورت

منها

منضبط وطل ما هو غير منضبط فهو كماله الدلالة المطابقة لمعناه وقوله عن المعنى الالهي بعد ايضا
يقض له الدلالة التي عبر عنه بقوله لا يقال ان عدم العلم بالمطابقة والصدق لو اوجب بعد الدلول في
الحكمة بوجه الدلالة لم يكن لشئ من الدلالات اعسار وقطعا لان الدلول التقضي بمره العدد لا رماله في
اخر بدل علمه بالصدق لان كونه في آخر بدل علمه ايضا بالصدق بعد المعنى البصهي والدلول المطا
وعدد كما في المشترك فلو اوجب الاختلاف باصلا في الاسحا في الشق الثاني ان في مطلق الدور
البيرو والتعدد يقع العدد في التوازن المطابقة كما في الشق الاول اي في الدور البتة المطلق قوله الهج بانفس
مفعول اوجب اي هو الالزام لم يكن لواله ما من الدلالة المطابقة كانه او تقضيا او البتة ما اعتبارا فان كل احد
منها مختلف بعدد والانصاف ان اللفظ او الاستعمال في الدلول الالهي فان لم يكن هناك قرينة صارفة
ان مانعة عن ارادة الدلول المطابقة والنية على المراد ان مراد المصنف من استعمال اللفظ في الدلول الالهي
اذا سبق اليه من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان الدور مفعولة ان للمصنف اما اذا قام قرينة
مقينة للمراد فلا خلاف في جواز استعمال اللفظ الدلول الالهي عناية ما في الباب لزم الدور المحجور
ان اللفظ المحجور لا يقال في حوزة كماله اي في حوزة الصالح كماله ان المحجور مستفيض شارب في العلوم
يعال استعماله في شارب وتحديد مستفيض في مشتر في الشئ كذا في الصالح حتى ان ائمة هذا الفن يعين
اميزان في حوزة المحجور ان يكون في حوزة الصالح فانه يجوز استعمال الالفاظ المحجورة في العلوم مع وجود
بل لم يعن ائمة هذا الفن عشرين هذا الدعوى وهي قولهم دلاله الالزام المحجور في العلوم محجورون مع
اللفظ المحجور الدلالة والرد وانما يجوز الاستعمال اذ قد تبين ان المراد بجواز دلاله الالهام ليس باللفظ الدلالة بل اللفظ
على الدلول الالهام بل المراد عدم الاستعمال ان عدم استعمال اللفظ فيه فلا كماله الدلالة المحجور بل للاستعمال
محجور فاطمنا الدلالة والرد والاسم استعمال العلم ان المعنى الحقيقي يكون الدلالة المحجور ان كماله الدلالة لا
اليها فان الحجة على عدم الوصول اليها انما كماله بانفسها فلا مضمون عدم الوصول الى الدلالة
مع حقيقتها فلا يخفى ان كون عدم استعمال المعنى مجازياله وعدم اطلاق الدلالة واردة مجازا الوشيق
العلاقة بينهما لا يوجب عدم حوزة اطلاقه وذكره في البتة في استعمال اللفظ مع العبرة بما عاينه
وقيل ان عدم استعماله في الدلول عند استعماله في غير ما لم يكن هناك قرينة معصية للمراد وما في الحصة
والدلالة على الدلول الالهام بل هو جاز في الدور التي هي ليست بينة بالمعنى الانفس اذا جعلنا
الاسم في الدلالة مع كون اسم من ان يكون مقينة او خارصة مع او علم مع وجاز ايضا في
استعماله وغيره من المعاني انما كماله ان يكون اللفظ مشتر في الدلول المحجور استعمال اللفظ في شئ من هذه

معاذ

الامور المذكورة خالفا عن العريضة المحيطة بالمراد من ان الالام بالمراد منه هو ما هو
 ان في الاقوال ان الشارح اصطلاحا معناه انه لا يجوز ان يكون فيه ان في صواب ما عموما يدل على المسئول عنه
 ولا على احواله ان هو المسئول عنه بالالام كما لا يخفى وذكرنا ما دلالة على المسئول عنه بالانصاف لا صيغ الاسمال
 الدخلى الى غيره اي غير المسئول او غير احواله ان لا يحتمل ان يسئل الدخلى الى غير احواله المسئول
 عند ذكر اللفظ الدال عليها بالانتماء فلا يتعين الماطية المطلوبة وبما ذكرنا في هذا الشأن الى بيان سبب
 اصطلاح بعض انام لكن ذكر الالام بالانتماء في صواب ما هو مطابق وان كان هناك في مراد مقصود للمراد
 بناء على ما لا يصححهم من كلاما يفتوت معهود المسائل فان العريضة قد حكم عليه مع ان اللفظ في
 نفسه يفتى اسفال الدخلى الى غير احواله ان دلت على الجواب بالالام او بعضه يفتى اسفال الدخلى الى غير
 احواله الجواب ان دل على احواله الجواب بالالام ولم يذكر الالام المقصود بعض الجواب كما ذكرنا في الالام بعضه
 وذكرنا في احواله الجواب لانها ما سر كما مرادة في ضمن الجواب فلا يلزم الاضطرار في فهم ما يريد باللفظ مثال
 ذكرنا في اصل الجواب عن السؤال عن الانسان عما هو انه صاحب او صواب خاكت قائم لا يصلح لانه
 دال على الانسان بالالام وحكمه ان يسئل الدخلى الى معناه المطابق وكذا لا يصح ان لا يكون الجواب
 الضاكت في جواب ما الانسان و مراد من المسئول عنه وهو الناطق مثلا فان دلالة ذلك عليه
 بالالام كما ذكرنا كما لا يخفى ذكرنا يدل على المسئول بالنفس مثال ذكرنا في اقل في الجواب عن السؤال
 عن الجواب ان الانسان فانه يحتمل ان يسئل الدخلى الى الانسان الى غير الجواب عن الانسان معني
 مطابقا وهو مجموع الناطق ومعني تقنيا احواله الجواب وهو الناطق فاذا قيل في صواب
 ما الجواب ان الانسان فانه يحتمل ان يسئل الدخلى الى المعنى المطابق للانسان او الى معناه المعنى الذي هو غير
 الجواب وهو الناطق بل العواجب في جواب السؤال بما هو ما يدل على المسئول عنه بالمطابقة
 الجواب الناطق في جواب السؤال عن الانسان فاما هو على احواله ان هو المسئول عنه اما بالمطابقة وخيان الالام
 ان الالام او المقصود به ان لا يحتمل انتماء الجواب لغيره بل هو معناه ان في كل الجواب بعضه يكون
 المطابقة معتبرة فلا وبعضها معني المعنى مع الجواب كما معني بعضه الى المعنى المعنى الجواب في كل الجواب
 في بعضه وسكر عليك هذا الذي ذكرناه في باب الكلمات حيث المراد بالمعنى في صواب ما هو في الثالث
 اللفظ اما كقول الجواب في عرفه في الحقيقة ان في صدر بحث الالفاظ ان الالفاظ في الالفاظ من هذا ما يدل
 شرق في المثال ان الاقوال ان الشارح في كل من كان المنطق يدان الجواب في احواله وهو ان الالام

92

الامتحان

فندلر

نشر المساء المتقدم والمنافرة اسماء الافعال والاداءات الاسماء على الزمان كقولهم ما ان صيغها ليست
على الزمان بل هو مسند للدلالة على مدلولها الزمان وصدقها اما مطلقا كلفظ الزمان او
مسند اسوع تعيين كالسوم والاشهر كان مدلولها الزمان مع سني او وهذا اسقط كما ان مدلولها الزمان
وما لا يكون كقولهم ما ان صيغها كلفظ السوم والاشهر كان مدلولها الزمان والاول كالسما
الافعال وان كان دلالته على مدلولها اسوع في الدليل على ان الكلام يدل على الزمان وهذا لا
تشاركه من مادتها الا الحاد الدلال الزمان في صيغها الصيغة اي الزمان المحيطة من المتفاد من كل
دال برع صيغها المحصورة وهو الا اعشار للمادة سواء اصلها كقرب وودع واخذت كجذبت
واصلها ان اصلها الزمان بالاصلها اي بغيرها في الصيغة وان اخذت المادة ان ذلك
الزمان المحصور اي معها ما كذا كذا سواء اخذت المادة كقرب بغير او اخذت كقرب بغير
فلا اعشار للمادة في الدلالة على الزمان بل الصيغة مسندة للدلالة عليه وقسمه في هذا الاستدلال
نظر لان الصيغة على الهبة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف في تقديم بعضها ولاحدا لآخر وكذا ترتيبها
منها هو المنقذ عليهم فيما بينهم فان اريد بالمادة التي هي محلها قوله كلف الزمان باصناف الصيغة
عند احاد المادة مجموع الحروف الاصلية والواردة فلانها محددة في صرب بصرب هي محليها الصيغة
فلا يقع ان يقال ان الزمان كلف باصناف مع احاد المادة وان اريد بها ان المادة الحروف والاصول
سواء على ثبوتها في تعريفها الكلمة باسرها فكيف الصيغة على هذا السبيل الهبة العارضة الحروف
فلانها عند ان الزمان متحد باحد الصيغة فربما يحذر ان المادة والصيغة مع الزمان كلف
كان في تعميم تعاقبها فان الحروف والاصول ومبناها متحدان فلهذا في الماضي والحاضر
اذ اعتبر بالورادة والجملة للزمن والزمان كلف بينهما فلهذا ان هذا الاستدلال على
مقدّمين مدبه ان اصناف الصيغة سلم اختلاف الزمان وان اخذت المادة وعلى كاديه قطعا فان
اصلة كلف حال كونهما بمنزلة المفاعلة المحصول من مادة واحدة محليها الصيغة مع احاد الزمان
فيها في هذا الحال في انفسه كلفا مع غيره وايضا الامر والنهي كلفان صيغة لارافا والاسماء ان احاد
الصيغة سلم احاد الزمان وان كلف المادة في هذا ما ظله ان المضارع مشترك بين زمان
الماضي والمستقبل على ان الزمان هو الذي لا يورثه من احاد الزمان باحد الصيغة
في صيغها الزمان باصناف الصيغة فلهذا في اللغة العربية ومن سائر اللغات وفي المطلق كلف
بلفظ دون في لفظها بعد في لغات ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصيغة كان بعد التفرقة

شأن

بجانب

مثل آمد واند فالاول يقع حاء وانما يقع فيهما الصيغة محدودة والزمان مختلفا احاديه لا يكون
تعريف الكلمة معا لوجع مثل كمره والاعتذار بان نظر المطلق وان كان عاما الا ان الاعشاء باللفظ التي
دونها اكثر فحاز ان صيغها بعض الاصطلاح المحصورة بما عاين في الفعل لان الفعل اعمل من اهل الفعل صيغ
اي كان وكانه بعد اسامع هذا الكلام ان سمعهم ما يقول اعمل لمره هذا اذ ارادوا ان يقولوا
في البيان فان قلت على ان التما هو موصولة في اسان وانما هي اسما لان الصيغة في الدلالة على الزمان في اللغة
الدلالة على الصيغة ووجه ذلك هو اوضاع الدلالة بالماضي وان ذلك صحيح في لغة العرب فان المعنى خلف هذا الصيغ
الصيغة كقرب وبصر وكلمة لا تورد في كل لغة ونظر المطلق في مطلق اللغة في لغة خاصة فلهذا سائر
وان لم يكن دلالته الصيغة كلف لا بما مفهوم مقام الصيغة في الدلالة على الزمان المعبر في اللغة المراد في الصيغة
هي وما مفهوم مقامها واما قيد وحده في تعريف الاسم فلما اخرج الاداة اذ قد يقع ان يجزئها ان الاداة مع
ضميمة كقولنا زيد لا يملك هذا القيد وحده في محل الحاد الاحراج الاداة او الصيغ الاداة لان كلفها
قطعا اي لا وحدها ولا مع شيء سمي بها وانما هو موصوف وقوع الاداة خبرية خبرية في اللفظ فانه يوصف
الاداة صرح عن زيدا ما هو مطلقا الاداة هو حاصل لا في اللفظ لا في رد لا في معنى غير موصوف اسمها
اداة وهذا القول مردود بان الخبر في مثل زيد في الدلالة على حصول بل حصول المعنى كقوله الاداة
من لا قام اسباب اللاف لزيد الاسان مضاف زيد لقام فلا يكون لا سيما بل كلف الاداة وانما رتب اللفظ الثالث
في اللغة الاسم والاداة في تعاقبها كقولهم زيد لا يملك الاداة لان حصول
الكلمة ملكات وهي الدلالة على زمان وكون كلف الدلالة بالصيغة وحصول الاداة اعدام وهو عدم على الزمان بالصيغة
وعدم كون المعنى تاما وحصول الاسم بغيرها ملكة ويكون المعنى تاما وبعدها عدم وهو عدم الدلالة على الزمان
وان ملكة مسندة على عدم والكلمة صيغة ان دلت على حدث ان امر يقوم بالفاعل عند اخذت ونسبة ذلك
الحدث اي يدل على نسبة ذلك الحدث الى موضوع ما الى محل يقوم به ذلك الحدث وهو الفاعل سواء كان زمانا
الاسم اي يدل على ان كلف الصيغة في ان زمان من الارمنية السليمة كقرب فانه يدل على الحدث وهو الضرب ويدل على
نسبة الى موضوع ما كزيد مثلا و زمانها الماضي اي يدل على زمان كلف الصيغة وهو الماضي اي يدل على زمان كلف
اي كلف موضوع على معنى ان نسبة هذا الحدث الى هذا الموضوع في الزمان الماضي وقسمه في تعريف الصيغة
في زيادة الاعشار السبعة مفهوم اذ ان الحدث ليس من المعاني على الإطلاق والآن ان كان معناه والخاص
الوصف به في الحاد وكلف كلفان الكلمات الوصفية ليست في الدلالة على الحدث بل هي الدلالة على زمانها فلا يكون
الحدث معني من المعاني على الإطلاق بل اخذت معني منسوب الى الفاعل بانه قام به فكيف مسند على الصيغة موضوع ما

لنفس

الدلالة

الطعام

سمع من الخارج الفاضل منا هذا فان الحدث كما قيل على امر معلوم بالفاعل ولا يقع لتمام الامر بالفاعل الا نسبة اليه
فان النسبة ما حادثة في مفهوم الحدث فلا حاجة الى قوله النسبة الى موضوع اذ علم ذكر من قوله ما دل على حدث فان قيل
المصرفة الكلمة الخمسة ما صدق عليه الحدث كالحرب مثلا لا مفهومه فلا سدر ان اجبت ان كل فعل يشترط
الحدث الخمسة بل في تعريفها ولا يخفى اننا نأخذ كونه كشيء مفهوم ذكره لفظ الحدث فكانه فعل الحادثة الخمسة ما دل على معنى
منقول بالفاعل وعلى نسبة الفاعل والاضافة ان وصف ذكر المعنى بالمسوية في مفهوم لفظ الحدث مستدرك
حيث لو ابدل لفظ الحدث بلفظ المعنى او الشئ او الامر ران لا سدر ان ما ووجهه ان ذلك ان الكلمة دون على الالين
فقط ان النسبة موضوع زمان تكرر التكرار على الحدث خلافا لخصه فانها لا تدل على امور ثلثة كما عرفنا ان ذلك منتهى بل على
ثبوت شئ شئ لكن لا يدل على ذلك الشئ الثابت انه القيام او القعود او غير ذلك فالحاصل اننا لا دل على الاختيار القائمة
باسمائها فاختيارها خارجة عن مفهومها وانما كانت اسما لها خارجة عنها هي النسبة على نسبة الحدث الى موضوع ما ووجهه
والحدث والموضوع خارجان عن مفهومها سماعا منه كما اشار الى ذلك بقوله عني انما يقع الكلام في موضوعه لا يدل
على امر قام عرفوها ومما لم يدل على نسبة شئ لشيء بل يدل على نسبة شئ لشيء كالمشئ لشيء لولا ان ذلك لول
الكلمة الوصفية الى موضوع ما معلق بقوله على نسبة والامر ان الاسم وقد مر ان ذلك الشئ والموضوع ليس
داخلين في مدلول الكلام الوصفية بخلاف الكلام الخمسة لكونه لا يدل على نسبة شئ لموضوعه بل هو مدلولها كما مر
فان ضرب مثلا يدل على نسبة الحرب الذي هو مدلولها الى موضوع ما وكان لا يدل على نسبة شئ لموضوعه بل هو مدلولها بل
ثابتة الغناء مثلا الى موضوع ما كزيد وهذا الذي ذكرناه من دلالة الكلام الوصفية على نسبة شئ خارج عن مدلولها
لموضوع ما يقع لغير الفاعل على صفة ان يعرف الاسم على الحدث مع هذا الماكور مع ما قال في النهاية انها وصف لغير
الفاعل كما صرح فانها اذا هي موضوعية كغير التقدير ذلك بالحقيقة على تفرقة كما صرح حارصه عنها لا تدل
الامر على الفاعل فانه خارج كما مر على الزمان ان يدل على نسبة شئ الى زمان تكرر التكرار فانه لا يدل على الكون
ان على كون شئ ووجهه في نفسه حتى يكون دال على امر قام بالرفع والالان فعلا تاما من الكلام الحقيقية بل
على كون مستان بل يدل على كون شئ شئ كما نذكر بعد ان لم يذكر ذلك الشئ ما دام يذكر كان فلا يكون دال
في مدلوله ومنه فهم وقوله لم يذكر صفة شئ بل كان زيدا فانه لا يدل على كون زيدا مطلقا وهو وجوده بل على كونه شئ
زيد قايما مثلا وهذه العبارات اعني قوله بل على الكون مثلا لم يذكر بعد عبارة الشيخ في الشفاء وانما سميت
ان الكلام الوصفية ووجهه ان ذلك الشئ الثابت نسبة في زمان ان ووجهه شئ هو الحدث الشئ
مما سمى يسمى بها ان الكلام الوصفية لعل العلة لتمامه ووجهه ان الامر الاول هو قوله لتمامها
على معان غير مائة ان لا يخفى ان خبره لتمام العلة لتمامه ووجهه ان الامر الاول هو قوله لتمامها

الخطا في الكلام الوصفية من جهة الافعال الخمسة بنقصان مدلول واحد وهو الحدث وانما حصل من الافعال
الباقية وهي الخمسة الوصفية يدل على نسبة شئ الى شئ او مالا اسم واخرى مما خارجان عن مفهومها ويدل على
زمان هذه النسبة فمضى ان على النسبة لتمامها ولا يدل على الحدث خلافا لافعال الخمسة فانها دالة على امور بل
على الحدث والسبب واما انما في نافيصة عن الافعال الخمسة مدلول واحد وهو الحدث سماعا منه واما ان الامر
السبب لقوله اولها ان لان الكلام الوصفية لا يصدق به لا بعد فانه ما مر فوجهها على صحة السكون عليها بل على
في ذلك ان مفهومها يتخلف في سائر الافعال فانه يفيد كذا كذا المعنى والاضافة الى مفهومها واما ان الامر
الثالث السبب ابلغ واتم في السكينة بنظرهم ان نظرا لعل العلة من الوصفية السابقة لان نظم في العلة
واصولها من جهة الاقارب وهذا الوصفية هو خبره بالذات في اصولها بخلاف الوصفية الاولى فانها كانت
اي يسمى الافعال التي يفيد فاني ما مر خبرها اصولا مائة والافعال التي لا يصدقها افعالا مائة
ومن ثم ظهر هذا الوصفية في كلامهم دون الاولين قال واما الشيخ فقد صرح الاسم ان اصول قال الشيخ في الشفاء
الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى محدد من الزمان لهذا العمل الخمسة وعبار الشفاء بكثرة الاسم كقوله
دالة سواطى محوذة من الزمان وليس احد من امرائها والاعمال الانفراد ومعنى السواطى السواطى واللفظ
محج ما لا يلفظ والدال على المحل السواطى على ما دل باللفظ والطبع وقد تقدم ما ووجهه دالة على
بانفراذه كوجه امره الخبر وعن الزمان يخرج الكلمة كذا في السان واعني بالتحديد ان معنى كونه محوذة من
ان لا يدل على زمان فانه ذكر المعنى من الارضية السكينة المحصلة في ذلك ما مان لا يدل على زمان اصلها
الارضية السكينة وذلك على زمان ولكن لا يدل على زمان من الارضية السكينة حصل فيه ذكر المعنى والمكسب
بعد العبارة اعني عبارة السكينة ان بعد الفظ محوذة من الزمان انما صفة لفظها انما يدل على
الوجود ايضا اما وجه التسمية لبيان الشفاء ان لفظ محوذة في كمال العبارة صفة لفظها واما دلالة
تفسير التوحيد فلانه قال واعني بالتوحيد ان لا يدل على زمان اي ولا يخفى ان التوحيد وعدم الدلالة صفة لفظها
وكونه ان هو احوذ ورا على انه صفة معنى والمكسب لبيان الشفاء ايضا ان سر دال لفظ مفرد ما لا يدل
خروج على الانفراد في تبيان المحل والاعمال والطبع والفعل اذ لو ارد باللفظ المفرد المصطلح وهو
ان لا يدل على اللفظ على المعنى بالوضع كان ذكر الوصف في تعريف الاسم مسددا ككونه ذكر المودع مغنيا
عن ذكره قال في النهاية والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من زمان يدل على زمان ووجهه ذكر المعنى من الارضية السكينة
كقولنا زيد والكلمة لفظ مفرد يدل على معنى على الزمان الذي كان ذكر المعنى موضوعا لوصف ما غير معني كقولنا
مشي فانه يدل على مشي العايش غير معين في زمان قد مضى المرد باللفظ معنا المصطلح اذ لم تدل لتمام العلة الاولى لولا

انها دلالة على معان يجهل ان يحصرها او يحددها والادوار والكلمات الوصفية لا توافي الدلالة بمعنى انها دلالة
على معان لا تصح لاضمارها وعلى ان الادوات والكلمات الوصفية توافي الاسماء والافعال بمعنى الادوات
الاسماء في عدم الدلالة على الزمان لانها لا تشارك في عدم الدلالة على الزمان وان الكلمات الوصفية توافي
في الدلالة على الزمان ولا يحصى ما في هذا الكلام من لف وشررتب فالادوات نسبتها الى الاسماء كنية
الكلمات الوصفية الى الافعال فالمسكح اما ان يدرج الادوات في الاسم وذكر على تقدير عدم
الجمع بالاسم كما ادركت الكلمات الوصفية في الفعل على ذكر البعد فيكون القسم ثمانية او يخرج الكلمات الوصفية
عن الافعال كما اخرج الادوات عن الاسماء وذكر على تقدير بقاء المعنى بالاسم فكون القسم ثمانية وهو المطابق
الكلام الشيخ وهذا الكلام ان كلام الشيخ مصرح بان المراد بالدلالة المذكورة في هذا الاسم والكلمة الدالة السامية
فخرج عنها الى عن الاسم وحد الكلمة الادوات والكلمات الوصفية فكون اللفظ المفرد منقسم الى اربعة
اقسام كما تصفها النظر الصائب فانه يفتى ان تسمية الدال على المعنى العام عما يدل على معنى عريام وان تحذف الواو
منها ما يدل على الزمان عما يعاين وقسم الحصر في السان على هذا الوجه ان اللفظ المفرد وان دل على معنى و زمان
لذلك المعنى فهو الكلمة الاولى الاسم ان كان ذلك المعنى عاما بمعنى انه يحصر عنه وجود عن شئ والاول هو الادوات
والكلمة اما صفة وعلى التي يدل على معنى تام فدل على طائفة ونسبة ذلك الحدث الى موضوع وزمان بل ذلك
الاسم معنيين من ماض وحال ومستقبل كضرب واما وصفية وعلى التي يدل على معنى غير تام فدل على نسبة
وزمان لتلك المدة لا يدل على المدة لكان ووجه الحصر ان اللفظ يعين المفرد اما ان يدل على المعنى دلالة عامة
اولا يدل فان دل على المعنى دلالة عامة فلاح اما ان يدل على زمان فدل على ذلك الزمان معناه ان معنى اللفظ
من الادوية العلمية والكلمة اولاد ان على زمان فيه معناه وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة عامة فاما ان يدل على
الزمان فهو الكلمة الوصفية اولاد ان على الزمان فهو الادوات لا يقال من الاسماء ما لا يصح ان يحصرها وبها ان
غيرها اصطلاحا لانها لا تنقسم الى اقسام كالمضمرات وانما قال بعض المضمرات وازالة الضمير المجرى والمضمرات
مقتضى علمي وعلمي والضمير المقتضى كالمضمرات وانما قال بعض المضمرات وازالة الضمير المجرى والمضمرات
المفرد التسلية عنه مثل ضربا وضربا او الضمير المنسوب المنفصل قد يقع خبرا مثل في الفارس اكل ومنها
ان في الاسماء ما لا يصح ان يحصرها وبها الاصطلاح الضمير كالموصولات والضمير صلاحتها فان تنقسم بها الى اقسام
طوائف وادوات حكم وطردا قوله على معنى هذا الاسم وقوله طردا هذه الادوات لانها تقول لما تنقسم الالفاظ
واستغنى عن احوالها وقد جعلها لصلح لان يصير جزء الى من الاقوال العامة بمعنى ان كل اسم
المادة في قولنا قولنا التقييدية بمعنى امركم ان التقييدية النافعة في الاقوال الشارحة في هذه الفن وهو اللفظ

حده

يؤد

انفرد

مستلزم

مرسوم

التي

التي دلالتها عامه وبعضها لا ان بعض الالفاظ لا يصلح ان يصير جزءا او هو الالفاظ التي دلالتها غير عامة ومن القسم
الاول اي واحد من القسم الذي يصلح ان يصير جزءا من الاقوال السامية والتقييدية ما من شأنه ان يكون
كل واحد من قسمين اي قسم من شأنه ان يكون كل واحد من قسمين تكرر الاقوال اعلم المحكوم عليه والمحكوم به في
الاقوال السامية ومن الموصوفين من الصفات في الاقوال التقييدية وهو ما لا يدل على زمان معناه لغز الاسم
قوله كل واحد من قسمين وما لا يكون كدلالة اسم من شأنه ان يكون كل واحد من قسمين الاقوال السامية
احد من المحكوم عليه والموصوف والموصوفين كقوله تجزيها وهو ما يدل على زمان المعنى لغز الفعل فانه لما كان
مسند في الاقوال السامية ولا يكون مسند اليه وكقوله صفة في الاقوال السامية ولا يكون موصوفا ومن القسم
وجد من القسم الثاني الذي لا يصلح ان يصير جزءا من الاقوال السامية في المعنى مما يتبين سببها وبمعناها ان قسم
منها يتبين سببها شأنه ان يكون كل واحد من قسمين ويتبعه وهو الادوات فانها في عدم دلالتها على الزمان على
الاسم الذي من شأنه ان يكون كل واحد من قسمين وسببها وقسم سببها من شأنه ان يكون كل واحد من قسمين
الوصف فانها في دلالتها على الزمان سبب الفعل الذي من شأنه ان يكون كل واحد من قسمين وسببها وقسم سببها
عن البعض جواب في قوله كما نفع الالفاظ يعين في نفع الالفاظ اذ لا يدل على اقسام بعضها عن بعضها
الصفات المتقابلة المذكورة في فصول القسم الاول والقسم الثاني والكلمة والادوات والقسم الرابع
كلمة وجوده فنظر هذه الفن في الالفاظ من هذه المعنى ان من هذه دلالة الالفاظ على المعان واما نظر النجاة ان في
الالفاظ فن جهة نفسها ان من حركاتها والسما فلا تترك لطائف الاصطلاحات عند تقابل جهتي الطرفين
فقط المصطلح في الالفاظ من حركاتها على المعان وطريق الحصر في الالفاظ من حركاتها على المعان وطريق
المعاني كنظر المصطلح في الالفاظ فان دفع النقوض المذكورة لان الالفاظ المذكورة يعين بعض الضمير وهو المصطلح
ان في الاضمارها او عنها في اسماء والادوات الاضمارها وعنها فادواتها ما في الباء ان بعض الاسماء
باصطلاح النجاة لبعض الضمير من الادوات واصطلاح الادوات من الاسماء في كون بعض الاسماء باصطلاح
ادوات اصطلاح اخر فالادوات اصطلاحا والمصطلح اعلم من الحروف لسما وبها الموصولات والضمير المجرى دون
قال وكل فعل عند العرب كقوله المصطلح اعلم من الحروف لسما وبها الموصولات والضمير المجرى دون
عند تقابل جهتي الطرفين ان اسم قال في الشفا الكل ما سمى العرب فعلا كقوله المصطلح اعلم من الحروف لسما وبها
ان المصطلح واحد هو امشي او متعدد اخم غش والحاصل مطلقا ان واحد او تشبيه ومما ذكره او لم يذكر
غش واحواة فعل عند العرب عند العرب ولا يصح عند المصطلح عند المصطلح لان المصطلح العائد
كلمة عند ايضا كما في اما ان في ان المصطلح العائد فعل عند العرب عند العرب فظاهر واما ان في ان المصطلح

المنطوق

الحروف

الاصطلاح

القائبة

الوجه

فلا في المضارع المحاطة وكذا المضارع المنكسر مركب ولا شيء من المركب وكذا فلا شيء من المضارع المحاطة المضارع المنكسر
 بطلان بيان الكبري وهو قولنا ولا شيء من المركب كونه لان الحكم من اقسام المفرد كما عرف قبل واما بيان
 الصغرى فن وجه اول ان المضارع المحاطة والمنكسر محتمل للصدق والكذب وكذا محتمل للصدق والكذب
 مركب قد يوقش في قوله وكل محتمل للصدق والكذب مركبانه يجوز ان يوضع لفظ مفرد بازا نسبة تامه خبرية
 كما يجوز وضع لفظ مفرد لمع مركب غير تامه فان هو كذا بالقرينة ان عام في الشفاء مركب لفظية احد ما دل
 على العدم والآخري دل على العلم والعام فكون مركباً وقد دل عليه بلفظ مفرد بالقرينة هو الحامل وكذا كونه مركباً بالقرينة
 درست فانه مركب لفظية وذلك دل على معنى في القرينة بلفظ مفرد موضوع واذا حاز ذلك فليجوز مثله في المركبات
 السامه وقد يعان لوقوعه كيهيات بمعنى بعد وكذا كونه مركباً في قوله الشفاء او ادخل في الميزان ان هناك ضميراً
 مستترا ولا شيء من المحتمل للصدق والكذب مفرد والسبب في سلبه كونه من الثاني الاول واما في وجه كونه كايه الاول
 الاول وهذا الدليل شامل للمضارع المنكسر والمحاطة وقال المصنف في البيان وقطع عن الشبهة بان الحام والمضارع
 الغايه كونه وباقي كلمات المضارعه كلام والوجه الثاني ان المضارع المحاطة والمضارع المنكسر يدلان على اللفظ على
 معناه وكل ما دل في اللفظ على معناه فهو مركب لان الاول الى الصغرى من الدليل ان على صفة الصغرى
 من الدليل الاول وهو قوله ان المضارع المحاطة والمنكسر يدلان على اللفظ على معناه ان الهمزة في المضارع
 المنكسر المفرد دل على المنكسر المفرد والسنون في المضارع المنكسر يدل على المنكسر المتعدد والثاني في المضارع المحاطة
 يدل على المحاطة وما بعد يدل على باقي المعنى ودلالة الثاني على الفاعل في المحاطة المفرد المذكور كونه فاعلاً واما في الشبهة
 والوجه كونه مركباً ان وجهين وجهان وجه اول عند الحاجة دالة على الفاعل كونه السامه يدل على ان ذلك
 الفاعل هو المحاطة وقيل يمكن ان يقال السامه دل على الفاعل المحاطة ولكن الصواب هو ان وجه اول في احوال
 الفاعل من الشبهة والوجه الثاني وجه اول في احوال الفاعل المحاطة وهذا اطلاق المعهود عند اهل القرية وهم اعلم باوضاعهم وورد
 الشبهة في الشفاء على كل واحد من الدليل المذكورين لسان الصغرى اعتراضاً اما على الدليل الاول من دليل الصغرى
 ان اما الواو او اما الضمة الدليل الاول فهو بطريق المعنى الاحتمالي يعود كذا انه الصغرى ان ما ذكره من الدليل
 غير صحيح فجمع معناه اذ لو كان ما ذكره ان كونه المضارع الغايه كونه لا احتمالاً للصدق والكذب ايضا في المنكسر
 والمحاطة مع اعتراضكم فكم بانه فكم وعلى من اقسام المفرد فلا يكون مركباً والثاني بطلان المقدم مثله وسمع من اشرار الفاضل
 ان قوله لا احتمالاً للصدق والكذب لا استدلال من السامه فكل مركب يمكن ان يجعل ذكره معاداة الاول
 اظهر واوضح فانه مع المضارع الغايه يدل على ان شئاً غير معين وجد له المصدر كذا وقع في الكشف والبيان ايضا
 والصواب في وجه المصدر انه من شئاً غير معين المضارع سماً عامه كما ان المنكسر مثلاً يدل على ان شئاً غير معين في نفسه

الوجه

نم

وكان في قوله

1

في نفسه ان من موضع وجد له المصدر فكما ان الثاني المنكسر محتمل للصدق والكذب كذا الاول
 ان المضارع الغايه محتمل للصدق والكذب لان الفرق بين المضارع المنكسر والمضارع الغايه
 بالتعريف وعدمه ان نفسه الموضوع وعدم تعينه لا يؤثر في احتمال الصدق والكذب وعدمه ان علمه ان
 كما في قوله ضرب زيد وضرب رجل فان بعين الموضوع في الاول وعدم نفسه في الثاني لا يؤثر في احتمال
 الصدق والكذب وعدمه واجاب ان الشبهة بطريق المعارضة في المقدمه ان ما مر من الدليل وان دل
 على ان المضارع الغايه محتمل للصدق والكذب فمعنى المصدر المذكور كونه عندنا ما ينبغي ويدل على عدم
 احتمال الصدق والكذب بان معناه ان معنى المضارع الغايه كونه شئاً ما غير معين في نفسه كذا في المقدم
 هذا اما ما ذكره بعضهم والمسموع من السامه العاقل ان هذا الطريق المناقضة وقوله ليس ما منع لعله ان
 يدل على ان شئاً غير معين ان لا يام ان معنى المضارع الغايه كونه محتمل للصدق والكذب سبباً
 هو انه لو كان معنى المضارع الغايه كونه من ان يدل على ان شئاً غير معين وجد له المصدر وكان صدقه
 على ذلك المصدر ان على مصدران كونه موصوفه ما ذكره بوضوح المصدر لان شئاً كان في العام والى هذا اشار
 بقوله والاصل للصدق ان المضارع الغايه كونه وجود المصدر لان شئاً كان في العام فمتنع فكله ان حمل المضارع
 الغايه على زيد فلا يصح ان يقال زيد يمشي لان ما وضع لغير معين لا يرفع اطلاقاً ان جمله عام قابل بمعنى
 المعين والاصل كونه صدق احد المتعاقبين على الآخر وقوله ان في جواب السامه فلو توجه به ان يقال ان غير
 بطلان وان ويراد به ما اعتبره عدم المعنى وطلق تان اخرين ويراد به ما اعتبره صدق وفوق ما بين عدم اعتبار
 المعنى وبين اعتبار عدم المعنى فان ما اعتبره عدم المعنى صدق على المعنى وما اعتبره عدم المعنى لا اعتبار
 على المعنى اذ عند هذا القول العام ما ذكره من ان المضارع اذا كان موصوفاً لغير معين لا يمكن جمله على المعنى
 ان لو كان المضارع الغايه موصوفاً لما اعتبره عدم المعنى فكان المراد بغير معين ما اعتبره عدم المعنى وليس
 اذ اراد بغير المعين فلهذا ليس ما اعتبره عدم المعنى حتى ياتي المعين بل لا يقبله التعيين وعدمه بل
 الذي يصدق على المعنى فان الموضوع الذي وضع له المضارع الغايه موضوع ما لم من ان يكون ما يعتبره التعيين او
 ما اعتبره عدم المعنى ولو وجه ذكره وهو ان ما وضع لغير المعين لا يمكن الدليل به اذ يكفي ان يقال ان
 شئاً ما غير معين في نفسه وجد له المصدر والامتنع جمله على زيد لان ما وضع لغير المعين لا يرفع اطلاقاً على ما يتقوله
 انه لصدق بوجود المصدر لان شئاً كان في العام مستدرك في البيان ويمكن ان يقال من طرف الشبهة في دفع المعنى والاشارة
 لو كان معناه ان معنى المضارع الغايه كونه شئاً ما مطلقاً وجد له المصدر لا امتنع فكله ان حمل المضارع الغايه على
 الاستناد والمصدر ان مصدره الى امر ما الى موضوع مطلق بوجبه عدم اعتبار صدقه ان صدق المضارع الغايه

صحة

ال

صوغ

المعنى كزيد مثلا لا مكان صدق به وجود المصدر موضوعه على اثر الاستدلال ان السداد المصدر الى الموضوع المعين
لوجوده اذ صدق صدق ان صدق المصدر الفاعل في المعين ولا شك ان الاختصاص المذكور وعدمه متساويان ومثالا زمان
للسادتين وسائر النوازم يدل على ان السداد ان مساويان فلا يحتمل ان الموضوع المعين
على الموضوع المعين بل هو اجتماع المتساويين وهو فاذ لم يكن معناه ما ذكر من ان شيئا مطلقا وجد له المصدر فاذن
معناه ان شيئا معينا في نفسه وعند القائل محمول عند السامع وقد له المصدر فاحتمل ان المصادر الغائب
الصدق والكذب ما يصرح بذلك المحمول عند السامع فان الموضوع محمول عنده فهو وصف في صوره ووجه حمل الصدق
والكذب الى ان يصرح ذلك المعين في نفسه كلف باق الفاظ المصادر على ان الحكم والخاطف لتعين موضوعا لها فلا يكون
كلام السامع على ما نقله المصدر وصاحبه كلف في القول في النقل اشكال وفي النقل اشكال اما الاشكال في
اذا قال ان احد وجوب الاشكال ان يثبت لو كان في الايمان شيئا معينا في نفسه ان الموضوع سماعا منه وعند القائل
محمول عند السامع يثبت فاذا اطلق ان يثبت فلا بد ان يفهم هذا المعنى من ان يثبت اذ لا معنى للدلالة الا لفهم
فلا شك في احتمال ان اصحاب معنى الصدق والكذب فان الحكم الاستدلال على الاصول المحكوم عليه بوجه ما لا يمكن
لما عرف وراسع منها ان في معنى مقصورا عن غير معين عند السامع مع مقابلة نفسه من الحكم عليه بان يثبت
ان وجد له المصدر فلا بد من احتمال الصدق والكذب يعني ان الموضوع معين ومعلوم عند السامع بان يثبت
وعند القائل محمول عند السامع فاذا كان الموضوع معينا عنده كعبت النسبة فتعرق احتمال الصدق والكذب
لان احتمالها انما يتحقق بالنظر الى النسبة المحصورة بطرفيها محصورا في ذلك فان قيل انهم لم يقولوا ان معنى
دال على ذلك بل قالوا معناه ذلك والشر من كون ذلك معناه دلالة على كمال في الحروف فانه لا يدل على الا اذا كان معناه
عكس كلفه لا بغيره كلف اذ في ذاته نسبة محصورة على خط من حيزه واسطة في ملاحظة طرفيها فلا يفهم الا اذا
طرفا في كلفه في قوله كسرت من البقرة وما ذكر من معنى يثبت فهو مستقبلا بمفهومه فوجب ان يفهم الوجود المقضي
ورفعه الخاف وتاثيرها ان ثبات الوجود وهو نقض احتمال ان هذا الدليل ينتقض بمقتضى قوله ضرب رجل
فانه فيه يوجد الدليل يعني عدم تعين الموضوع عند السامع فاحتمل ان عدم تحقق الدليل وهو عدم احتمال الصدق
والكذب فان رجلا شي معين في نفسه محمول على السامع فلو كان عدم المعين ان عدم معنى الموضوع
عند السامع بوجه عدم احتمال الصدق والكذب وجب ان لا يكون هذا ان قوله ضرب رجل خبر العدم المتعين موضوعه
لكنه خبر الاتفاق وتاثيرها ان ثبات الوجود ان عامه ما في كلام السامع على ما نقله عدم احتمال الصدق
ما لمعنى السامع كلف لا يرميه ان من عدم احتمال الصدق والكذب بالمعنى الى السامع ان لا يكون ان المصادر
محتمل ان يكون الصدق والكذب بالمعنى الى السامع وهو المعبر ان احتمال الصدق والكذب بالمعنى الى السامع

سليم
ن

خ

د

الصدق

هو المصدر في احتمال الصدق والكذب والآن وان لم يصرح اصحاب الصدق والكذب نظر الى المفهوم بل السامع
الى السامع لم يكن مشرقا في السامع هو فاما او السامع كما حذر فانه لا يحمل الصدق والكذب عند السامع
ان جميع الناس فضلا عن السامع فان الاول مباح قطعاً لا يحمل الصدق والكذب والتمسك كاذب قطعاً لا يحمل الصدق عند السامع
واما الاخذ بالاعتبار في النقل نقل كلام السامع والآن ان السامع ذكره ان شاء الله تعالى ان معنى المصادر الفاعل في المعين
معين نفسه وجد له المصدر والمصدر ما نقل كلام السامع على ما هو عليه من الدليلين على خطا احد ما بالآخر وجعلها
دليل واحد وحمل المصدر على ان شاء الله تعالى فيلوح ان يظهر بانها ادخلت في كلام السامع وهو ان قولنا
عيسى لا خلفا في دلالة على موضوعه غير معين في المقوم ودلالة اللفظ لا تحتمل ان الموضوع اذ الواجب وصفه موضوعه معين
ودلالة عليه مشروطة بتغيره كغيره لا شك في ان يثبت اذ اطلق يفهم منه موضوع غير معين اي موضوع مطلق
غير مفيد بشي فلاح ايمان يكون هذا الموضوع المطلق معين في نفسه ان يكون الموضوع المطلق من حيزه مفيد
بالتمييز الشئ في نفسه وموضوعه كونه نسبة متوجهة الى ذكر المعين او غير معين ان يكون هذا المطلق
من حيزه مطلق موضوع يثبت ويثبت على ما يتوجه اليه النسبة في يثبت ويكون موضوعه الذي توجه
نسبة اليه فهو ما عند المطلق في يثبت النسبة الى الموضوع ويثبت الحكم كونه مفهومه في قوة قولنا شيئا
يثبت ويثبت ان كونه غير معين بل توجه الاول انه الغرض الثاني اذا قال القائل يثبت فلو كان معناه شيئا ما يثبت
يكون ان القائل صادق ان كان في العالم شيئا ما يثبت ووجه كاذبان وكون القائل كاذبان ان سلب المعنى عن شيئا
والاشياء او من البينة كذا في القائل يثبت صادق يثبتون المعنى لشيئا ما في وقت الاوقات المستقبل
او الحادثة وكذا في سلب المعنى عن جميع الاشياء في تلك الاوقات وايضا فان قائل اذا قال يثبت فلا شك ان مراد
واحد خاص وصدق كونه يثبت في كل واحد لا يثبتون معنى لشيئ في متارق الارض او مغايرها وكذا في عدم
مشية لا بعدم معنى شيئا في العالم ان من الوجهين انه لو كان كذا كان لو كان معنى يثبت شيئا ما يثبت
موضوعه غير معين لم يصب ان يثبت لان يثبت على ما زيد حتى يكون زيد شيئا ما في العالم يثبت قوله شيئا ما يثبت
الحكم خبر كونه لان هذا التوكيد يثبت في العالم يثبت في كل واحد يثبت باوجه كونه في قوله الحرف و
ويصح جمله على ما زيد وذكر لان الشئ من العام الموضوع بان يثبت في كل واحد على ما زيد وكان الدال عليه سماعا
فاما سماع الحكم يثبت وكما من في معنى يثبت بل هو تركب خبر يثبت ان يثبت على ما زيد في قوله ان شيئا ما يثبت
فيتمتع الحكم يثبت جمله على ما زيد على عدم اتحاد المفرد والقيمية في الذات لان ذات المفرد وهو زيد
مثلا غير ذات القمية وذلك لا يدل على موافقة من الاتحاد في الذات بل القمية لا تحمل على شئ من الاشياء
فضلا عن ان يكون سماعا منه ولا انا اذا قلنا زيد شيئا ما يثبت سماع خبر المستداه جمله بلا عايد ان المستداه

صواع
اعني لعمري
لعمري الخ
الصدق الموضوع

عليه السلام

والموضوع من هذه الناحية في قولك عيشي وعند حوران يتضاعف الفساد فتعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القائل ان الموضوع معين عند ايضا لان الكلام مما اذا قال عيشي قاصدا المعناه فلا بد ان يرجح بقصد اسناد المشي الى متعين عند بوجه جزئي او كلي يعني ان القائل انما يقول عيشي اذا علم ان واحد معينا يصح منه المشي في الزمان المستقل لكونه مقبلا وفسعه لا بد لانه اللفظ ان تعين الموضوع لفظا لانه اللفظ لا يدل على الموضوع المعين وان كان الموضوع معينا في نفسه في اللفظ دلالة على مفهوم الكلمة ان مدلولها يتبع القابل لا يدل على مفهومها الخ نسبة الحدث الى موضوع في الم بصرح به ان الموضوع وم تعين ان الموضوع عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب لان الموضوع مما يتعين عند السامع لا يتحقق النسبة لمحقق الموضوع الصدق والكذب لان اصل الصدق والكذب انما هو بعد تحقق النسبة والخاص ان الصارح القابل لثبات امور علمه اثنان متقلبان وهما الحدث و زمان النسبة واحد غير مستقل وهو النسبة فانها متوقفة عن التفسير فما لم يتحقق النسب اليه وهو الفاعل لا يتحقق النسبة وما لم يتحقق النسبة لم يتحقق التصديق والكذب فان معنى عيشي قبل كونه موضوعا معين واستانها النسبة مشي احد الزمان المستقبل كما ان معنى مشي وهو الفعل الماضي قبل ذكر فاعله واسناده اليه مشي احد في الزمان الاخر ولو تأمل متأمل وانصف بغيره لا تجد بين عيشي مشي تقا وتاف في زمان في عدم تعين الموضوع فان كليهما يقع عيشي ومشى يدلان على النسبة الى موضوع ما حسب النسبة الى موضوع لا يحتمل نسبة وطان هذين المعينين لا احتمال الصدق والكذب اذ ليس بينهما محل شئ عاشر اصل الابل المعناه انما اضافته شئ الى شئ اما في الزمان المستقبل او في الزمان الماضي والنسبة فيه لا يحتمل الصدق والكذب وتاخذت الى النسبة الابقائية والنازعة فيتمش مشي لا احتمال الصدق والكذب الا بعد اعتبار كليهما على موضوعها جاذف امشى قائم على تعين الموضوع وهو ان تعين الموضوع امر لا يدعى مفهوم الكلمة فانها لا يدعى تعين الموضوع كما مر اربا يقول الاشكال ان الكلمة موضوعه للنسبة فاما ان يكون موضوعه للنسبة الى شئ معين او الى شئ مطلق لا سبيل الى التمسك والافكار الكلمة حجاز ايضا استعملت في اللفظ لا يستعمل الا في الموضوع معين بنوع معين لكن دلالة على الموضوع المعين على التفسير بخصوصه يتوقف على ذلك وانتم به قد توقف فانها موضوعه للمعاني المحصورة بوضع عام مع انها لا يدل على كذا المعاني على التعيين الا اذا حدثت القرينة فان معنى من هذا اللفظ خاص وهو لا يتبدل الذي يتعلق بالكوفة وبالبصرة او غيرهما مع انها لا تدل على الاسماء بل على مطلق الكوفة والبصرة الا بعد ذلك الكوفة او البصرة فذا معنى قوام الخ في اللفظ على معنى فاما في موضوعه فليس معنى ما بين من نسب موضوعه من جهة اداة فاعلم ان المعاني الخارجية عنها لا يكون حيزا حاصل للمعنى من افعال المعنى ومعها ما بها ما ينزج حدث داخل فيها وموضوع خارج عنها تالي

الافعال السامية واما بغير امرين خارجين عنهما معا في الافعال الساقطة اذا عرف فلهذا ما وردنا من
 ملخص كلام الشيخ عرفنا انهما ان المص وصاد ككشف خلطا احد الدليلين بالافتراف ان السمع اقام
 دليلين عما ان عسى لا يجوز ان يكون موضوعه غير معنى في نفسه احد الدليلين قوله لو كان معناه سماع ما
 عمنه يكون صاد فان كان في العالم شيء يمشى في وقتنا وكذا بان سلك المشي عن جميع الاشياء اجماعا وما هما
 قوله لو كان كذا كذا يعني ان يحمل على زيد فالمص وصاد ككشف خلطا احد الدليلين بالافتراف لانها قال ان
 في المتن وصاد ككشف في كشفه واجاب اي السمع بانه لو كان معناه ان شئنا مطلقا وصد له المص
 لصد في لو صوله لا يمشى في كان فامسح حمله غاريد وقوله ما مسع ومع غير ما على جورا الذي في
 الاول فكم من تهمته فاخطا احد الدليلين بالافتراف ان وعرفنا ان الشئين لو استعمل المص في قوله
 فامسح حمله غاريد الو او العاطفه يدل على الدلالة على السمع لا يمكن تطبيق كلامه اي كلام المص على كلامه
 ان على كلام السمع لانه كقول كل واحد من قول لصد في وقوله وامسح دليلا مستقلا غير خلط احد
 ما لا واعد المص في السمع العا بانه اما السمع بانه يمشى في الشفاء في لاصح على غاريد
 ان المص لم يصح في جميع معدمات الاول للشيخ في تحريا لاقتصار او عدم كلام المص انها دليل واحد بخلاف
 الشيخ فانه صرح في جميع المقدمات فلا انهام في كلامه وان ما نقلناه اي عدم من ما نقلناه من ان معناه يعني
 المصارع الغاير ان شئنا معينا في نفسه وعند القائل مجهول عند السامع وصد له المصدر على ما مسع وما هو
 مناط الاشكال فان طاهر يدل على ان الموضوع المعنى بالاعمال المذكور داخل في مفهومه وقد جرى عليه
 الحكم سور المصدر وهو مناط الاشكال السامع وكلام السمع يبرئ عن ذكره والاشكال اننا نشأت من هذا
 التفسير لا سماع اصالة المصدر والكذب وامسح حمله عما شئ من الاشياء الكونه تركها خبرا على ذلك
 وخلو عن العايد الى ما حمل عليه ولانه لا سماع للفظ الصا لان التماسك انما يقال مع عسى ان سماعا يوجد
 له المصدر بل لفظ الصا لان يمشى فعل مضارع وقد اذنا اليه قيل محاصل الفرق بين ما نقلناه من الشيخ هو
 انما امر الحكم في المضارع الغاير في المصدر السمع الحكم في مدلوله وايضا جعلنا للفظ دلالة على الموضوع المعنى
 لان الحكم عندهم مدلول للفظ وهو مدعى موضوعا معصيا محلا للفظ لا على الموضوع المعنى وعند السمع المعنى
 الغاير لبعض موضوعا معصيا موضوع لا دلالة للفظ واما على الدليل الثاني عطف على قوله اما على الدليل
 الاول اي اراده واعتراضا على الدليل الثاني فتوجيهه ان يقال يعقبان تلك الزوائد وعلى المحنة والنون
 يدل على معنى لكن لان هذا القدر لا دلالة له ولا يدل على معنى بعضي التكرار لو كان السابق من اللفظ في المضارع
 المتكلم نحو امسى وعسى في المضارع المحاطب فهو شئ يدل على السابق من المعنى والتكرار لا يدل السابق من المعنى

الشمس . .

وبينهم وبينهم

وَأَنَا مَعَكُمْ

تسوا

7

مساب

فصل في

في ان الحركه مسموعه وانما الاصلا في ان الحركه على يوم ومع المحرك او يوم جدي و الحمار انما هو بعد في
مسموعه بعد لان الحركات ابعاص الحروف في الصوتين بعين حروف الهم واللين وتكون الحروف على عار عن كونه
يكنس ان سلفه بعد حرف مصوت اما كون الوقف مسموعا فغيره خفاء لان الوقف عنان عن قطع
الكلمه بما بعده والقطع وهو فعل النفس ليس مسموعا كاللفظ بل المسموع هو الحرف الذي وقف عليه
ان المسموع ما لفظه الا ان يقال اذا وقف على حرف في حركه له حاله مسموعه متاخره عن الحرف وتكون الحركه المسموعه على
في الوقف المفسر بقطع وقال ان السمع ايضا الاسم المعرب ككلمه لاله الحركه الاخره على ما بين زايده وهو الفاعل والمفعول
والاضافه وما قبلها على ما بين الحركه الاخره في اول لفظه وهو مفعول فلاح في مائه وما ذكره في الكلمات يعني ما ذكره الشيخ
في الكلمات في كتاب الشفاء ان من المباحث المذكور فيها وهو مع البراد المذكور في قوله الحكم بان المباحث الفايده المصار
العاصره في القرنه كبري و باقى الفاظها كلام بالغ بعض المتأخرين قائلا لا كبري لغة العرب ومسالمة قال في حق ما
هو حكمه لم يكن مذكور في الماضي والمضارع الغير العائدين من كلام الشيخ وزعم ان الالفاظ المضاعفه من اسمين او اسم
لان ما بعد حرف المضاعفه لم يكن في الاله على معناه دون الحرف ولا فعلا ولا اسم لو كان فعلا كان اما فعلا
ما قبله او فعلا مضارعا او اما ان لم يكن مضارعا فليقدم دلالة على الزمان السابق واما ان لم يكن مضارعا فليقدم سور
الروايه الرابع في اوله واما ان لم يكن مضارعا فليقدم دلالة على العمل وعدم دلالة على علمه ومن الظاهر انه لم يكن كبريا
بشيء علمه مع ان اسماء حروف المضاعفه اما في او اسم فان قلنا بان الروايه المذكوره حروف كان تركبته ثم
ووفى وان قلنا انها اسماء كان مركبا من اسمين وتحقق ذلك ان المضارع مركب من اسمين او اسم ووفى او لم يكن وان
في لغة العرب كلمه اوله ووفى وكذا استقصاء النظر فيه ان يمد وكبريا الى اهل العرسه ان مقصود الهم فانه ان النفاذ فيكون
الوفى بغير حرف فانه في لغة العرب وفي لغة الفرس الساطرة لغة مخصوصه وهي لغة العرب ونظرا من الفرس ان ملكه
سمعت لا كبري بلغة دون لغة بل كل شامل لاسر اللغات ان يمد بها فلا سلكه في ذكر ان يمد في اللفظان دل وفي علم
معناه وهو كبري والافهم من منقسم الى كبر الاقسام السلكه الاسم والكبر والاداء او مما لا يشك وامكان وجود لفظ يدل بالوضع
على معنى وزمان وهو مفرد وذكر هو الاسم اما ان لم يمد كبري لغة العرب او لا فليدعى اسمهم قال واورد الامام على قوم
الاسم فخر عنه يا قول القوم قد رغبوا ان الاسم كبر عنه والفعل والحرف لا كبر عنه فانه قد استمر في الهم ان الاسم لم يمد كبر عنه
وان الفعل والحرف لا يمد عنه فانه قال الامام في المحقق معتبرا على علم ان على القوم فوكلم الفعل لا كبر عنه خبر فالحج عنه في
ان في هذا الخبر وهو قول المذكور في انما كان يمد اسم او فعلا وايضا كان يمد على التقوين يكون ان فوكلمه كادبا
على الطريقة المذكوره في السلك المحمدي المطلق اما وادى ان اسم فلان كبري يمد ان كبر عنه يمد في الهم فخر عنه ميمنا اسم وهو موصوف
بموصول ان مقدمه ان صادقة فيتم فيها سلكه الخبر عنه فعلا فانه اخبر عنه ان عن الفعل فانه لا كبر عنه ففعل كبر عنه

الجزية
ان السلك

ان كبر

قولنا

اولا استنبطنا في الثاني قولنا معنى الفعل مفروق بالزمان والاول اما ان يكون لفظ مع فخره
وليس ايضا يمتنع قولنا معنى كبر خبره اذ يمد لفظ مع فخره وهو مقدم
غير مجازي

وهو بعض القول المذكور اسم وكل اسم يمد ان كبر عنه يمد من الاول المحمدي في القول المذكور فانه كان كبر عنه فلكم
الكبر انما لا يمد بمرم صدق هذا السلك كبر القول المذكور واما وادى ان كبر عنه في القول المذكور فوكلم الفعل
لا كبر عنه سماعا اعسان في قوة قولنا لاشئ من الفعل كبر عنه فلكم الساقض وقد سبق بيان ذلك في السابق
في حدس المحمدي مطلقا فلا حجاج الى الاعادة وفي بعده سمسما على الجند بن مفعول ثاقب في الشق الاول وهو كون
المحمدي في القول المذكور اسم كبر في الكذب وفي الشق الثاني وهو كون المحمدي في القول المذكور فعلا فلكم الساقض في الامام
من الاول المحمدي في قولكم الفعل لا كبر عنه فانه ان كبر عنه وهو مخالف لقول المذكور في الموضوع لان الموضوع في الفعل
وهذا المحمدي لكن صدق هذا السلك كبر في الكذب وكن واللام من الشق الثاني وهو بعض الفعل كبر عنه وهو موصوف
المذكور في الموضوع لان الموضوع في هذا الفعل ومخالف له في الكبر والصدق لان القول المذكور في قوله اسالك الله
لاشئ من الفعل كبر عنه واللام موضوعه فلهذا كبر في ما قال سماعا منه وشرح الجواب سبق في مقدمه وهي
ان الاضمار عن الفعل اما في لفظه اي لفظ الفعل المراد لفظ الفعل وهو الموضوع باراء معنى الفعل وهو جازي
كقولنا ضرب ففعل ماضى ومن معناه ان عن معنى الفعل فلاح اما ان كبر عنه ان عن معنى لفظه اي لفظ الفعل فلفظ
ضرب ان لفظه ومع باراء ان ما في معنى الفعل او بغير لفظه ولا متعلق في الاضمار عن معنى الفعل بغير لفظه
باراء كقولنا معنى الفعل موصوف بالزمان والاول ان الاضمار عن معنى الفعل بلغة الفعل اما ان يكون بلفظه ان لفظ
الفعل مع ضميمة لفظه كقولنا معنى ضرب فخره في فان قولنا معنى ضميمة قولنا ضرب لفظ الفعل اذ يمد لفظه ان
لفظ الفعل وهو الاضمار عن معنى لفظه وضع باراء غير جازي والحاصل ان القسمين من القسم الاول ينقسم الى
قسمين القسم الاول منه وهو ما اصر عن معنى الفعل بلغة القسم الثاني من القسم الاول ينقسم الى
او لفظه الفعل مع ضميمة لفظه الاول ما اصر عن معنى الفعل بلغة القسم الثاني من القسم الاول ينقسم الى
ضميمة الثالث ما اصر عن معنى الفعل بغير لفظه ومع القسم الاول صارب الاقسام اربعة واحد منها ممتنع والباقي
جائزه سيما عامنه فالمراد بقولنا الفعل لا كبر عنه ان الفعل لا كبر عنه فلهذا كبر في قولنا ان كبر عنه فوكلم
لا كبر عنه بلوانه كبر عن معناه كبر لفظه كبر من اثنين وهو ان المحمدي في قولكم الفعل لا كبر عنه اسم او فعل ان كبر عنه
ممكن ان في قولكم الفعل لا كبر عنه الفعل فوكلم الفعل كبر عنه وبارم الساقض فلنا لان لوم الساقض وانما كبرم ان
الساقض لو كان المحمدي فلهذا ان في قولنا الفعل لا كبر عنه معنى الفعل كبر عنه فلهذا كبر في قولنا كبر عنه في القول المذكور مع
الفعل مع كبر عنه كبر لفظه الفعل بل المحمدي معنى الفعل وكبر عنه ان عن معنى الفعل بلغة الاسم وهو لفظه الفعل المطلب
لظاهر التعريف السابق ان يقال وانما كبرم الساقض ان لولم صدق قولنا الفعل كبر عنه مع كبر عنه فلهذا كبر لفظه
كبر لفظه الى محسوس كبر المراد وهو ان معنى الفعل لا كبر عنه مع كبر عنه كبر لفظه وما قيل من انه الصمير لسان هذا السؤال

الفعل
ص

ان

معتبر عنه

لو اننا سألنا الاصلين ان يوضحا ان تعال ان اردت معنى الفعل مثل ضرب ان صعبه كقام وقلبت
التي هي اللفاظ فلا اصحاب الى قوله ان يكون المعنى بلغة الاسم كالأصابع عن ان عن مثل ضرب مطلقا ان سوا غير
عنه بلغة الاسم ولم يرد وعلينا ان يكون المعنى المذكور ان لفظ الفعل كمر عن مثل ضرب فعلنا في وان اردت ان يكون المعنى
معناه اي معنى ضرب بل هو ان يكون المعنى مع لان المراد من قوله الفعل لا يخرج عن معناه نحو لفظ اذا كان معنى ضرب
فكلمة معناه معنى ضرب لا يخرج عن معناه نحو لفظ الضمير قوله معناه يرفع الى معنى ضرب فالضمة الراجحة الى لفظ
الفعل الواقع مسدا في قوة الراجح الى معنى الفعل لانه المراد بالفعل فكلمة المعنى مع ضرورة قوله فارجع الى قانون
التوجيه خبر وما قبل وانما كان ذكر الكلام من قبل الامام خارجا عن قانون التوجيه لان الاستفهام من وظائف سائل لا من
وظائف الممثل لان وجه المسح قال الامام فلما جعلنا الاستدلال على كذب قولهم الفعل لا يخرج عن هذا الاستفهام من
الممثل غير موجه ولا دفع للسند من المنع ودفع السند لم يدفع المنع وهذا على تقدير ان يكون المراد منه معنى ضرب وقطعه
والجواب قولنا الفعل لا يخرج عن معناه بغير عنده نحو لفظ معناه في قوله وانما يرد ذكره لو كان الخبر عنه معناه معنى الفعل
بجود لفظ الفعل وهو سند المنع القدر يجب قوله وجوابه ان المراد ان الفعل لا يخرج عن معناه معناه بحد لفظه وهو ان يقال لا ثم ان
الخبر عنه في قولنا الفعل لا يخرج عن اذا كان فعلا لا يخرج عنه وانما لا يخرج عنه لو كان الخبر عنه معنى الفعل معناه بلفظ الفعل وليس كذلك
فانه قد يرد بالاسم لو قولنا الفعل الزام للاستدراك وهذا على تقدير ان يكون المراد من معنى الفعل مثل ضرب كمرن وليس شئ انما
يوجه من الممثل وايضا ما ذكرنا لابطال السند بل على دفع الساقض لانه اذا كان من مضمون الكلام الاخبار عن معنى الفعل لانه
لا يخرج عن معناه لم يلزم الساقض لاصطلاح الجهة كالاثر اذا اخرج عن اللفظ بان لا يخرج عن معناه على ان الاصابع عن اللفظ ينقسم
كالاصابع عن المعنى سلكه فقام معنى ولكن سلمنا ان المراد من قوله معنى الفعل مثل ضرب ان لفظ ضرب كالأصابع عن اللفظ
ايضا ينقسم سلكه فقام فارجع الى ان ينقسم من قسم موقوف الى غير عنده بلغة الاسم فانه اذا اخرج عن لفظه فاما ان
يعتبر عنه ان من لفظ الفعل نفس اللفظ او بغيره ان لفظ الفعل فاذا اعتبر نفس اللفظ فاما ان يعتبر بغيره وذكر اللفظ
او يعتبر باللفظ مع شئ اخر من مثال الاول ان مثال ما اخرج عن لفظ الفعل نحو لفظ الفعل ضرب كمرن ومثال الثاني ان مثال
ما اخرج عن لفظ الفعل نفس اللفظ كلفظ الفعل كلفظ الفعل ضرب كمرن مع صيغة ضرب كمرن ومثال الثالث ان مثال
ما اخرج عن لفظ الفعل بغير لفظ الفعل كلفظ الفعل بغير اللفظ كلفظ الفعل ضرب كمرن مع صيغة ضرب كمرن ومثال الرابع ان مثال
شئ في قولنا الفعل لا يخرج عن معناه او في الفعل الى على الفاظ كلفظ الضمير الى الخبر عنه في قولنا الفعل
لا يخرج عنه من ان ينقسم من الاقسام المذكورة للفظ فالقضية من ذكر هذا الكلام بيان فائدة قول المعنى وغيره بلغة الاسم
وفائدة العلم بان الخبر عنه في قول المعنى المذكور من القسمين المذكورين وهو لفظ الفعل معناه بلغة الاسم فلا يكون عاريا
عن القابلية كما في هذا المثال وانما السند قوله القابلية وغيره بلغة الاسم تنبيهنا على انه انما الاخبار عن اللفظ

فقال
الفائدة

ينقسم كالاصابع عن المعنى بلغة الاسم وانما كذا الاصابع فانه اذا جاز الاصابع عن لفظ الفعل نحو لفظ
كان جوازه اذا اعتبر بلغة الاسم بل هو ان يكون المعنى وهو انما قام فالاصابع ما ذكرتم من ان الفعل
لا يخرج عن معناه لفظ قولنا ضرب لا يخرج عن معناه اي عن معنى ضرب نحو لفظه والسالي وهو قولنا لفظه اي بيا
اما الملامنة فلان ضرب فعل وكذا فعل لا يخرج عن معناه نحو لفظه كما ذكرتم واما سلطان السالي فلا سيما لان اسمال
السالي على الساقض لان الاصابع فيه ان في السالي عن معنى ضرب نحو لفظه وقد علم انه لا يخرج عنه نحو لفظه اجاب
ان المعنى باننا لان ان الاصابع مملوءة في السالي عن معنى ضرب بل عن لفظه كلفظه في معناه عايد اليه ان في
لفظ ضرب فلو كان الخبر عنه معناه اي معنى ضرب لزم ان يكون لفظ ضرب معنى وهو بيا وهو صالح هذا الجواب
ان ضرب مسدا او ما بعد خبره وهو محله والخبر اذا كان محله تحت القابلية الى المعنى او فالضمة التي في معناه
يعرج الى ضرب الذي هو المسد او فلو كان المراد منه معنى ضرب بل هو معنى ضرب سماعا منه ولكن عادى
مرة اخرى وحال لوم ما ذكرتم ولم يرد في معنى ضرب لا يخرج عنه معناه بحد لفظه كلفظه السالي بيا فالعدم مثله
سان الملامنة كما مر الان فقد اخرج فيه ان في المذكور وهو معنى ضرب اي عن معنى الفعل اجاب ان المعنى ان الخبر
عنه مملوءة في قولنا معنى ضرب لا يخرج عنه معناه بحد لفظه مع الفعل كلفظه بل مع صيغة اسم الضمير قوله
معناه لانه اضيف الى ضرب فلا ساقض فيه ان في السالي قال السليم الساقض لفظه المقدم اما ان يكون معناه واحدا
او مسددا او ما قبل ذلك نعم ان المفرد الدل يكون معناه متكررا لا يكون موافقا بالنسبة وعلما ومثلا وكذا
لما فلا وانه ان هذا القسم فكذا ذكره في غير واحد من الكتب وعلية اصطلاح العوم فادكره خارج عن الاصطلاح باجماع الجيد
لا وقوع له فلا اعتداد به قال الكاتب في شرح المحقق لفظه اي اما ان يرد او لا يرد فان اخرج فلاح اما ان يرد المعنى
اولا يرد فان اللفظ والمعنى فلاح اما ان يكون معناه لفظا حاصل في كثير من الاول فلاح اما ان يكون
على السوية او لا على السوية فان كان الاول هو المصور كقولنا الا وهو الممثل واما ان لم يكن معناه مفهوم اللفظ اما
في كثير من هو العلم هذا الكلمة اذا كان اللفظ مسمى او لفظ معناه واما اذا كان اللفظ مسمى او لفظ معناه فلاح اما
ان وضع لهما على السواء في الاصل اللفظ او لا يكون كذلك فان كان الاول هو الاسماء المشتركة وان كان كذلك هو الاسماء
المستقلة اي وكذا في الكشف والبيان ونحوهما فان اخذ معناه ان معنى اللفظ معناه وان كان معناه واحدا فاما
ان يكون واحدا بالاسم بان لا يمكن اسما كذا في اشتراك المعنى الواحد ككثيرين او لا بالاسم فان في الخبر المعنى بالاسم فان
كان يظهر ان يظهر معناه من لفظه بغير علم والا ان لم يظهر معناه من لفظه بل يحتاج في افادة المعنى في
حاله من الذكر والخطار وعدم ذلك ان صيغة العارفين في الافادة الى عدم المرجوع اليه فيصير مختلف
العلماء في ان معنى الضمير بل هو واحد بالاسم ولا فائدة في بعضهم ان معناه كل لفظ مملوءة في كثير من ذلك قال

معنى

صلا

النظر على هذا أو المراد بالواو الحى معه أو القاسمة فلا عيب إلا ما قد أخذنا في معنى الاصطلاح كما صرح به في شرح الرسالة
 الشريفة لأن الاصطلاح عبارة عن التردد المعنى بين الشيئين فإذا كان الواو معناه أو كنتم بعد الكلام الحى ما يميل إلى أحد الطرفين
 الذين هما الصدق والكذب وهو بظاهره لا يصور واحد فكأنه دون الآخر معنى الاصطلاح واسماع معرفة الصدق بدون الجزم
 لا يمكن أن يقال الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب عدم مطابقة للمواقع إذا كان من شأنه المطابقة لهذا الصريح
 الإنشاء أو لعل الصدق هو مطابقة القول للواقع والكذب مطابقة القول لغير الواقع المعنوي وان كانا متطابقين
 عليه والتعريف كغيره وهو لا يغير من سلبه أى تسليم لاسماع فالحكمة الجزم واضحة عند العقل أى لا يمتنع فلا حاجة إلى التوفيق
 إلا أنها أى أن الكلام لا يمتنع ما يشبهه سائر الحاطة أى إلى صفة العقل أصح إلى تميزه وتعيينها فإذا كان أى ما يمتنع
 يعتبر بلفظ الخبر فالواو من لوازمه وهو اصطلاح الصدق والكذب فعملان هذا التعريف لصفة الحاطة لا يحصلها إلا أن
 ما يمتنع به هية فلها أى ما يمتنع الجزم اعتباراً أن أحدهما معرفة من حيث هو على وجهه والآخر معرفة من حيث أنها
 ما يمتنع الجزم لفظ الجزم ومعرفة الصدق والكذب يتوقف على ما يمتنع أى على معرفة ما يمتنع الجزم من حيث هو ومعرفة
 أى معرفة ما يمتنع الجزم من حيث أنها مدلول الجزم يتوقف عليها أى على الصدق والكذب فلا دور أنهم ان التعريف على نوعين
 نوع التحصيل المامية ونوع التعيينها وتبينها فتعرف الجزم باحتمال الصدق والكذب لتعيين ما يمتنع الجزم لتعيين ما يمتنع
 الجزم أى ما يمتنع على مدلول لفظ الجزم لا تحصيلها لأن ما يمتنع الجزم واضح عند العقل كما يدرى التركيبات العامة إلا
 أنه إذا أطلق لفظ الجزم لم يعلم أن المراد به أى تركيب من تلك التركيبات المعروفة فيحتاج في تفسيره مدلوله إلى ذكر الصدق
 يعنى يكون هذا التفسير الاسم وتغيير المعناه لئلا يزعجاً الشبهة فمعرفة ما يمتنع الجزم من حيث أنها مدلول لفظ الجزم يتوقف على
 الصدق والكذب ولا يتوقف ما يمتنع من حيث هو على معرفة الصدق والكذب يتوقف على ما يمتنع الجزم من حيث
 هو أى فلا دور فيه لأن الشئين مختلفان وإن لم يحتمل أى الكلام الصدق والكذب فاما أن يدل على طلب الفعل
 دلالة أولية أى أولاً وبالذات أو لا بد من دلالة أولية فإن دل على طلب الفعل دلالة أولية وكان مع
 الاستقلال هو أن كان الحيز الفعل المطبق للكف فإن قيل يلزم من هذا أن يكون قولنا والكف أمراً ليس
 واجباً بالمراد من الكف الكف عن الفعل الذى فى ذلك المركب فيه فلهذا لا أصل للكف لأن المطلوب أن كان كفاً لكن
 ليس كفاً من الفعل الذى فى الكف ولا يلزم أن يكون كفاً عن الكف وليس كذلك وهى أن كان الفعل المطلوب كفاً ولا أى
 وإن لم يكن مع الاستقلال فهو مع التمسك فى الرتبة التماسك مع الخضوع سؤاله وعاءه وأصل العربية يسمى الحيز أمراً
 أن كان طلب فعل من كفاً وهما أن كان طلب كفاً وأما قبح الدلالة باللام لئلا يخرج عن الترتيب الأخبار والدلالة مع طلب
 الفعل فإن قلنا طلب فعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل يدل على الأخبار بطلب الفعل والأخبار بطلب الفعل يدل
 على الطلب الفعل دلالة أى دلالة قولنا اطلب فعلك بطلب الفعل بواسطة الأخبار لا بالذات يقع أن هذا القول

والكذب

أى على معرفة

كجستين

أن طلب منك الفعل يدل على أن الحكم غير راسخ بأنه بطلب الفعل منه وإحصاء السامع بأنه بطلب الفعل منه يدل على طلب الفعل
 فهذا القول أى اطلب منك الفعل دل على طلب الفعل بواسطة الإحصاء بطلب الفعل سماعاً منه والأولى أن يقال الصدق أى الصدق
 الدلالة بالاولية للتعريفية الأولى أو بطلب الإحصاء دلالتها على طلب الفعل لا لافتراز عن تلك الإحصاء لأن الأولى يدل على طلب الفعل
 بالذات وبطلب الأخبار يدل على دلالة بالذات بل بالواسطة أى مروءة كذا يكون ذلك القول أى لأن عدم احتمال الصدق والكذب
 منعها أى منع بطلب الإحصاء الدلالة على طلب الفعل عن الدخول أى لم يقبل فى المقسم لأن مورد المقسم وهو قوله وإن كان
 الصدق والكذب مانع عن دخول الخبر الدلالة على طلب الفعل لأنها خبر الصدق والكذب فكيف خرج الصدق والاولا خارج
 الخبر أى الصدق المذكور وأما ذكر الاول خارج عن خبر الدلالة على طلب الفعل باللام أى لا يكون خبراً ويدل على طلب الفعل
 التضمني كقولنا ليت زيد اطلب بطلب الفعل مطلقاً أو بواسطة المرجح إذا كان متعلقاً بغيره وفى شأنه البعول
 ولعل الله حدث بعد ذلك ما يفادى أى غير المذكور يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تخفيه أو ترجيه فإن قوله
 ليت زيد اطلب بطلب الفعل مطلقاً أو بواسطة المرجح إذا كان متعلقاً بغيره وفى شأنه البعول
 أمر أو كذا القسم يدل على طلب الفعل دلالة على دلالة لان هو كذا والله رد قائم فى قوله صدقنى وكذا كذا يدل
 على طلب الفعل دلالة على دلالة فان هو كذا يدل فى قوله صدقنى وكذا كذا يدل فى قوله صدقنى وكذا كذا يدل
 دلالة أى اطلب الحكم على النسبة أى فى ذلك الأمر فلهذا قام زيد فيخرج مثل فمضى وأفهم وأعلم وعلم لأن الكلام على
 الحكومات من الدلالة على النسبة فمضى بالدلالة على النسبة فى العمل أى تعلقت بها على طريق العقول كما إذا عملت
 أن رعاها وإن لم يدل على طلب الفعل دلالة أولية وهو التسمية فاسمى سميها لأنه ينبى على ما فى ضمير الحكم صدره
 أى فى التسمية التضمني والرجح والقسمة والنداء والاسمها م واسمها والفاطحة بعد واشترطه وأما خبر الكلام
 وهو المذكر الساكن فاما أن يكون الناقى فيه أى فى خبر الكلام فلهذا لا بد من الاول أى لا يكون خبر الدلالة والاول أى ما
 يكون الناقى فيه وهو المذكر التقييدى وهو المذكر السعدي وهو السامع فى المطالب المصور لئلا يكون
 والرسوم وإنما يكون من هذا القبيل ولا يتركب المركب التقييدى إلا من اسمين أحدهما إلى التاكيد لئلا يكون
 أو وصف أو لها ما التاكيد لئلا يكون من اسمين أحدهما إلى التاكيد لئلا يكون من اسمين أحدهما إلى التاكيد لئلا يكون
 نحو الآن قام اذ لو تقدم الفعل على الاسم فقام رجل أو تأخر الفعل عنه ولم يكن صفة ولا صلة فقام يكون المركب من اسمين أحدهما إلى التاكيد لئلا يكون
 وتبين ذلك بوجهين أحدهما أن الأول يقولون لأن الصدق والاول يقولون لأن الصدق والاول يقولون لأن الصدق والاول يقولون لأن الصدق
 يكون اسمها لأن الفعل والخوف لا توصفان وذكرنا الصفة أما اسم أو فعل أم لا لأن اسم هو المستفاد من كذا
 وأما نظرنا إلى أن علاماً لا يمتنع على الوصف والاول يقولون لأن الصدق والاول يقولون لأن الصدق والاول يقولون لأن الصدق
 الجزم فإن الحمول السامع معناه الحمول الذى هو ناظر كذا يستدعى الجزم التسمية واسم وفعل فلهذا الحكم

الصدق

الحكم

التعبدى الى سدى الكنت اسميه او اسم وفعل وحاصل ان المولى العبدى يرفع المولى الخبر وهو الكلام لا
يتالف الا من اسميه او اسم وفعل فكذا يرفع في قوله والتابع ما لا يكون انما هو المولى العبدى والمولى
من اسم واداة ورفع النجاه ان الكلام لا ينفك عن اسميه او اسم وفعل لان اسميه او اسم وفعل لا يكونا مع
الحكم عليه لا يكون الا اسميه او اسم وفعل فكذا يرفع في قوله والتابع ما لا يكون انما هو المولى العبدى والمولى
كلام مع انها لا ينفك عن اسميه او اسم وفعل فكذا يرفع في قوله والتابع ما لا يكون انما هو المولى العبدى والمولى
فلا محقق عنه ان لا يخلص عن النقص بالعصبة الشرطية الا الى خصوص الدعوى ان دعوى النجاة وعلى ان الكلام لا يتالف
الامن اسميه او اسم وفعل بالفعول الحارم اراد بالفعول الحارم منها الفعول التي لا تعلق فيها بل يكون الحكم فيها
سواء كان بالاحكام السلبية او بالنسب فكذا يرفع في قوله والتابع ما لا يكون انما هو المولى العبدى والمولى
مقطوع سواء كان بالاحكام السلبية او بالنسب فكذا يرفع في قوله والتابع ما لا يكون انما هو المولى العبدى والمولى
من مطلق الفاعل في الفعلية او بالنسب فكذا يرفع في قوله والتابع ما لا يكون انما هو المولى العبدى والمولى
في بعد الفعل فان قولنا ياربى في بعد اراد عوارى وقيل عليه ان على الجواب لو كان ان النداء في بعد الفعل الحان
محملا للصدق والكذب ومارر يكون خطا مع سحر ثالث ان يكون مع السحر ان يكون ثالث ان يكون مع السحر
سحق يكون مع السحر والنداء لان الفعل الذي هو النداء لا يكون محملا للصدق والكذب وهو ان يكون خطا
لثالث يكون عوارى فان ادعوى زيد محملا للصدق والكذب وكذا ان يكون خطا بالكون زيد وجوابه ان حوالا قيل منع
الحال من وما قوله لو كان النداء في تقديم الفعل الحان محملا للصدق والكذب وقوله ولو كان النداء في بعد الفعل
حاز ان يكون خطا مع ثالث وانما صدق ان النداء في الفعل المحملا للصدق والكذب الذي قد ربه النداء و
منه دعوا اخبار الانشاء فاذا كان الفعل المحملا للصدق والكذب ولا يمكن ان يكون خطا مع ثالث فله
فان ان النداء انما يحصل اذا خاطب لا غير غايته ما في الباب انه ان ذكر الفعل في بعض موارد اسميه او اخبار
كما اذا قيل ادعوى زيد او لم يدع خبرا لكن لا يكون منه ان من اسميه او الفعل المحملا للصدق والكذب ان يكون خطا
في جميع الموارد كما ان يكون من النسخ المشتركة بين الاخبار والاشياء اسميه للاخبار ما وجب محمل الصدق والكذب
ان يكون محملا للاخبار العقود مثل تعجب فانه سئل تارة للاخبار عن البيع السابق وكذا اصبغة ادعوات
سئل انشاء النداء والاخرى للاخبار عن الادعاء وكذا في قوله اسع فاذا اولد اسع وارتدت به الاخبار الى فلا بد
له من اسع وقوع بيع خارج محمل بغير هذا اللفظ بقصد مطابقة لذكر الخارج كلاف ما اردت الانشاء فانه
والحال ان لا يخرج له بعد مطابقة هذا اللفظ بل اسع محمل بهذا اللفظ ومطابقة ما وجد له والحاصل ان كلامه لا يظهر له
او لا يثبت مدلوله فالاول الخبر كقولك زيد قائم فان وصفه لا يظهر مدلوله وهو موقوف القيام لزيد وكذا كبرت اذا ردت

ان
عنه

ربما

الاخبار يكون لا يظهر مدلوله وهو موقوف القيام لزيد وكذا كبرت اذا ردت
اسات مدلوله وهو موقوف القيام لزيد وكذا كبرت اذا ردت
قال الثاني في مساحت الطي والحري اقول بعد الفراغ عن الباب الاول في المعومات
اراد بالمقدمة ما سبق عليه السمع في العلم وهو موقوف ما عليه المطلق وبيان الحاد وهو موقوف ما سبق عليه
افادة المعية واستفادتها وهو سبب لفظها متهد الباب الثاني في مساحت الطي والحري في هذا الكتاب ولا في كتاب
لكن هذا الفن مباحث اراد به ان ذكر الحري منها معطوف على الطي الذي اضيف اليه المباحث غير مستحق
له مباحث في سبب من كتب هذا الفن اعلم ان البحث له معنيان معنى لغوي وهو التفتيش عن احوال الشيء او معنى
اصطلاحي وهو حل شيء على شيء فغني قوله ليس لجزئي مباحث على المعنى الاول بل ليس له مباحث مخصصة
بالذات فان تقريره يكون منه مملكة مفهوم الكلي وهو عدم وجوده في تصور الكلي وبيان اشترائه الجزئي
بين متعينين وبيان النسبة بينهما بالعموم والخصوص وبيان اخرهما مباحث الكلي والافرايم منه من وجهين
في افعال التنوين وكل من مباحث شري مقصودة بالذات او لا يعني انه لا يحصل بها الاتصال الى الجموع ولذلك حصل
لصاحبه ان يصاب من الغن عن النظم فيها ان مباحث الجزئي غنى ومعناه على المعنى الثاني فلهذا فعل هذا لا يكون
للمذكورات مباحث اما بيان المذموم فللمذكورة من قبل التصور فلا يكون محتاجا واما بيان النسبة فهو للتنوين
لان ايضا في المعنى المتعددة يرد ادعوى النسبة بينها ويؤيد المعنى الثاني ما قاله الفصل الاول في اقامه حكمه
تحققها بالكل ويؤيد المعنى الاول بما يوجد في بعض النسخ بضم التنوين في اقامه احكامها وعلى كلا التقديرين
لا يمكن ذكرها في عنوان الفصل لان عنوان الفصل على ما يقصود بالذات مستكمل جدا قال الشيخ في الشفاء
انا لا نشغل اربط العلوم الحقيقية بالنظر في البريات كذا في البريات لا يشاع في فلا يمكن مصلحتها وحصرها في احوالها
لا يثبت عن نسيئة واحدة بل تغير كاحوال ريد من العلم والسمع والحيات والموت وغيره فيقدر موقعها
على وجه مطابق الواقع ولا يشاع مصلحتها بان الحريات من حيث برية تفيد نكاح الاحكام والكمالات يكون حصوله للشيء اول
من عدم حصوله وميراث الشيء من القوة الى العقل والكل الى الكتاب المصور والكاملة والمصدقات المطابقة
لما عليه نفس الامر ولا شك انه لما حصل المصاحف بالكتاب دون الحريات لم يرسم فيها المصور والكاملة
والصدقيات الحقيقية وذلك لان صور الحريات انما ترسم في الآيات لا في احوالها وانما ترسم في الآيات
للمصلحة خصوصيات الحريات او يثبتها في علمنا من الحسنة المذكورة بلغنا الى غاية حكمة وهي ان سنعقد
السعد الباطنة بالسعادة الاخرية اعني انها بها يوجد انها ما تصدق بها التي اوفى بها ما ارسم فيها من صور
حقائق الموصوفات واحوالها بتجملها المظان الحكمة والاعتمادات البرائة وهي لا ينبغي لتغير الدهور والازمان

مقرر
الشيء
اليه
وربما

والاشياء من غير متغير غير ثابتة وايضا لما كانا في الشك في توقف هذا الامعاء على الصور فلا يصح في الامعاء
كل كذا طريق حصول العلم بها الحواس في اننا لا نرى الا حركاتها والاشياء لا يكون في انظر الى اشياء اخرى
المتعدد في ترتيبها وجه يودي الى اشياء محسوس اخرى لا لا تذكر المحسوس الا من المحسوس اذ لا يكون له كذا
يتعلق به وان فرض تناقض الحواس واثبات احوالها وكون العلم بها مفيدا اميلنا الى غاية حكمته بل الذي يمتنا بالمعنى
الظلال وفصل ان بعض هذا الباب يعني الباب الثاني الى سمة حصول حجة منها مقدمات القول الثاني وفصل واحد
في القول الثاني وكان الاتساع ان يفصل الى فصلين يعرف به المقصد الاول وهو بيان الصور في احوالها
ويبين بعد ما به في تلك المساحة الظلال ووضع الفصل الاول لتعريف الكل والحواس واثبات احوالها وذكر فيه
اي في الفصل الاول اربعة مساحات الاول في تعريف الكل والحواس المعهومات في الامام في المحسوسات
من لفظ المحال وبيان ما قيل في الصور في الفصل الثاني في تعريف الكل والحواس المعهومات في الامام في المحسوسات
باللفظ سمعنا وهو ما حصل في العقل ان من شأنه ان يحصل في العقل سواء كان محسوسا في العقل او لا من ان يكون
بالذات او بواسطة الآلات اما كل او فرضي لانه ان يقع نفس تصور يعني في تصور المفهوم ان يمنع من حيث
متصور لانه من حيثية اخرى مثل حيثية ذاته وحيثية انه موضوع او عرض او غير ذلك مما عرفت فيما سبق ان ايضا
المعلومات اي المحولات انما موزونة الاذنان وان قباثت ذلك الايضال متعلقة بعد ارضها الذهنية فذلك اعتبره تقسيم
المفهوم ما هو في الذهن من وقول الشريعة فيه ان ذلك المفهوم بالكل على كثر من ايجابا ولا يمنع فان منع فلو لم يكن كثر
ومد الانسان قال الشيخ في الحجة فان منع زيدا اخذت معنى واحد او موزون اربابا او اوصافه فلو لا في التعريف والافعال
يمكن ان يكون غير اربابا او اوصافه او الاشياء مع ذلك فاك اذ اول هذه الشبهة في الانسان مع من ان يشترك فيه
مع غيره والاشياء وزن ثم هو العلم كالان فان له معوما مشتركا بين افراده بان يعال لكل واحد منها ان من ذلك
الافراد ان كان في حواس الانسان في علمه من افراد كل فرد من افراد كل فرد من افراد كل فرد من افراد كل فرد
مع واما في المقيد المنع في تعريف الحواس في علمه من افراد كل فرد من افراد كل فرد من افراد كل فرد من افراد كل فرد
لعمري فهو مبال لا مخرج كوا ان الوصور فانه لو اسع الشريعة نفس مفهومها اصح في انبات الوصور الله بالذات
فادعى ما كان في اثباته واخرا من هذا الانسان الى دليل فامعاء الشريعة في العلم بالنظر الى نفس مفهومه في سبب
الاشياء وهو بواطن التوحيد فلو قيل الحواس ما اسع فيه الشريعة في ايراد هذا العناء الى الذهن الامعاء بحسب
نفس الشريعة في مفهومه في وجوده والاشياء العينية مثل الاشياء والا مكان فوجه بعد المنع بالصور واما
فبدا في المقيد في تعريف الحواس ما من منع تصور لا يمكن ان يفهم من اسناد الامعاء الى الصور ان ذلك التصور مدخل في
اما لا يستفاد هذا الانسان او بالاضافة امر اخر اليه في مفهومه واما في العقل اذ تصور

مساحة
قوله

مورد
واحد

معه بواطن التوحيد اسع في الشريعة في توقف هذا الامعاء على الصور فلا يصح في الامعاء
قطعا مع انه كل فظهر من هذا ان المعنى في الشريعة هو من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان
من الظلال ما اسع الشريعة في دليل خارج لا يقدح في ذكره كونه وسمي بهذا القيد فانه اخرى واللفظ الدال عليهما اي
على المعنى الواحد والكل سمي كذا وكذا بالسعة والعرض سميته للدال وهو اللفظ باسم اللون وهو المعنى ومهما
اعتراضات وعلى هذه الاحوال ان الالبان الى تلك الاعراض من فواريد احدى اى احد الاعراض
انه لا منع الا شئ كثر في كثير من هذه المقدمة الاعراض مما عاينه ان المفهوم الكل تشعب في اعتبار
بعضه عن بعض مع ابدال الكل باصل واحد كاعراض الشجر او يفرق ان يفرق ايضا بالظلال
اي ان كثير من علمه ان يكون البعض من ذلك المفهوم في هذا الفرد والعرض الاخر منه في فرد اخر بل مع الاشياء
بكثرين مطابقة ان مطابقة المفهوم اليها الى الكثيرين في علمه عليها والمراد من كل الشئ على الشئ سان الحاد
في الوصور على بعد الوصور على ما به جوابه وحيث ان كان مع الاشياء المطابقة في صورها من الكلى ردا
مطابقا في صورة الموصوفة في الخارج في طائفة الصور العقلية التي هي حاصله في اذنان الطائفة مطابقة صوت
شئ خارجي لصور العقلية في المراتب المتعددة ضرورية ان المطابقة بين بلين ان المطابقة بين الحائنين فكلما ان
الصور العقلية طابق الصور الخارجية كذا الصور الخارجية طابق الصور العقلية فهي من انشأ كذا
فحيث ان يكون يدعي كونه مطابقا لكثيرين وجوابه ان حواس هذا الاعراض ان الشريعة ليست في المطابقة
مطلقا اعلم من ان يكون مطابقا ما في الذهن كذا في الخارج او بالعكس مطابقة حاصله في الذهن لكثيرين على خصوص
وانما اعتبر مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين دون المطابقة مطلقا لان الصور العقلية اظلال للامور الخارجية
الارباط بها كذا في الصور الخارجية فانها متصلة في الوجود ليست فلا شئ فان قيل الصور الحاصل من زبد في ذهن
شخص واحد من الطائفة الذين حصل صوت زبد في ذهن كل واحد منهم مطابقة لبا في الصور الحاصلة في اذنان
غيره ضرورية ان الاشياء المطابقة شئ واحد مطابقة فلو ان يكون تلك الصور كلمة ابيد بان الظلال مطابقة الحاصل
في العقل لكثيرين ذلك الحاصل ظل اربابا ومفترض لارباطه بان صور العقلية كقول اظلالا اما الامور الخارجية
او لصور اخرى ذهنية فاما ان الصور الحاصلة في اذنان تلك الطائفة ليست بعينها فربما لبعض بل كذا اظلالا لان
خارجي او يقول المراد من مطابقة الحاصل في العقل على كثر من مطابقة على الافراد الكثيرة في الخارج والافراد انما هي
الاشياء التي اياها الصور انفسها فلا يكون مطابقا للمفهوم الحواس في ذهن شخص للمفهوم الحاصل في الابد
الا في الان اذ كانت الى الحائنين اعترض في الصور الدالة على المطابقة وان لم يصح قطع النظر عنها فهي مجرد ان
بالذات والمفهوم فلا يوجد الا سمة سمة حتى يحقق المطابقة وقد صرح به الشيخ ان بان المراد من اشتران المفهوم

فكلما

ن

كان

منی

از مشهور

الكلية
ن

موجله بالمواطاة وحمل الاشتقاق وان المناسب ان تذكر حيث الحار في التقدير وان كلية الكل ان لو ان بين
ان كلية الكل انما هي بالنسبة الى امور يحل عليها الكل بالمواطاة وتبين جزمنا لا بالقياس الى امور يحل عليها الكل بالاشتقاق
حتى ان كلية العلم لا بالقياس الى زيد وغيره وبذلك لان العلم لا يحل عليها بالمواطاة فلا يقال زيد علم مثلاً لان العلم
عرض وزيد جوهر فلا يحل عليها الاخر هو موافق لما يكون كلية العلم بالنسبة اليهم بل بالقياس الى علمهم وهي جزمنا
كل علم الطب والنحو وغيرهما لان العلم يحل عليها بالمواطاة يقال النحر علم مثلاً فيكون كلية بالنسبة اليها فليكن
عامة القايدين لحد يمان المعبر في حذر الكل على جزمنا حذر المواطاة او على الاشتقاق والثاني ان كلية الكل
انما هي بالنسبة الى امور يحل عليها بالمواطاة لا بالاشتقاق وبيان كل واحدة من القايدين بيان لآخر
في الحقيقة فانه لو ثبت ان المعبر في حذر الكل على جزمنا حذر المواطاة دون حذر الاشتقاق يثبت ان كلية الكل
بالقياس الى ما يحل عليها بالمواطاة من الاول موافق للاشتقاق وكذا لو ثبت ان كلية الكل مقيسة الى امور
يحل عليها بالمواطاة يثبت ان المعبر في حذر الكل الى الحيل من المواطاة والاشتقاق فلهذا قال قديم
سنة الحق بالتوجيه دون التثنية يعني قوله ويعبر في حذر الكل الى التوجيه الكليات الخمس يكونها مقدمة في معرفة
الكليات فانها كلها محمول عليها من معرفة الحار ولا بد ايضا من معرفة الجزئيات التي هي مقولة عليها فذكر القايدين
الاول لقياس الحار والقايدين الثاني لمعرفة الجزئيات سيما عامة وقيل المراد بقوله في حذر الكل على جزمنا وبيان النسبة
بين المفاهيم الثلاث اعني الجزئ والكل والاول اقرب كما لا يخفى فنقول المعبر في حذر الكل على جزمنا حذر المواطاة
من القايدين الاول ومن راجع الى الكل وجزمنا حذر الكل على جزمنا حذر المواطاة لا بالاشتقاق بل بالقياس
الثاني ومن راجع الى الجزئيات وحمل المواطاة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة اي بالذات وقوله بلا واسطة
تغير لعله بالحقيقة اي محمول على موضوع بلا واسطة محمول على سماعه كقولنا الانسان حيوان وحمل الاشتقاق ان
لا يكون ان الشيء محمول على الموضوع بالحقيقة بل بالذات بل بالوسط ذوا الاشتقاق بان شيق اسم على عليه هو بالمواطاة بل بالنسبة
اليه ان ينسب الشيء الى الموضوع كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ان البياض ليس محمولا عليه من على الانسان بالحقيقة
فلا يقال ان البياض محمول على الانسان بل بالوسط ذوا الاشتقاق اي بالوسط الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او ابيض في
اذا حمل عليه بالوسط ذوا الاشتقاق لمعنى حلا المواطاة ولا كان ذوا ساس والاسم معنى واحد
الاسم على اشتقاق على الوجهين وان وجد الاشتقاق في الوجه الكف فقط ومنهم من سمى وبياض على
والا يثبت حمل اشتقاق على الاول فلهذا ووجاهة الاشتقاق لا يستحال على معنى كلمة فلهذا
قال شيخنا في الشفايع انه قال ان حذر المواطاة هو ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة ولم يفرضه المحول
انفسه بل محمولا على واسطة كقولنا بل المحول بالحقيقة بان يكون موضوع اسم وملك فاحيوان فانه يثبت الانسان

اذ هو

منه

سبحان

اسمه معمال الانسان حيوان ونعطفه على فعال الانسان جسم بل هو بالارادة ورمزها على المواطاة
على هو موافق العلم راجع الى حذر الحار لكن هذه القايدين في حصر واحد من القايدين الاول ومفهوم
الموضوع المحمول والاشتقاق ان حذر الاشتقاق محمول على موضوع المحمول وكل المحمولات وهو موضوع
ابو البركات البغدادي على ما قال ان حذر الاشياء مفرد النفس الذي صرح به في الشفايع على اعتبار
التفسير لا يبرر الاعتراض اصلا او المحمول هو وهو الساس لا يعنى الانسان اسمه وحده بل مفرد النفس الذي ذكر
الشرايح الفاضل او لا وقد ذكر قول الساس في الساس والكشف ولم يفرض المحمول بالاشتقاق الاول ولا الثاني او
الاعتراض عليه بان المحمول وحمل الاشتقاق كالمساح في حذر ايضا ان كان حمل المواطاة بالحقيقة لا فلهذا والنسبة
معان ريد واما فيجب الحال الى زيد واسطة ذوا النسبة فلهذا حارجه عن الطرفين الموضوع والمحمول فيكون المحمول
ما حقه الساس وجوابه ان يستفاد عن كبر الساس وموان النسبة حارجه عن الطرفين ان يشترط في ذلك الساس حارجه عن
الطرفين النسبة الى طرفي المحمول بالموضوع او كل نسبة رابطة كانت او لم تكن ان اراد به ان كل نسبة تربط المحمول بالموضوع
حارجه عن الطرفين فلهذا في ذلك كبر الساس النسبة الى الساس رابطة المحمول بالموضوع بل هو حارجه عن المحمول وان اراد ان
كل نسبة مطلقا ان سواء كانت رابطة او لا حارجه عن الطرفين فهو محمول على كل كلمة كالكبر في حذر ان يكون النسبة
يعنى المحمول كما قال فربما نسبة محمول على المحمول كقولنا الساس في حارجه عن الساس على الساس الذي هو النسبة
الاسم والبنفس المحمول في هذا الساس او في حذر المحمول كقولنا زيد ابو عمر فان المحمول هنا مجموع قولنا ابو عمر
فان قيل اذا قلنا زيد معنى او معنى فاني ثمة اجبت معناه زيد ومشى في الخيال او الاستعمال او الحارجه عن ذلك
او قلنا معنى زيد او معنى زيد فان المحمول هنا يظهر بذلك التاويل فاني في الحصر على الموضوع على النسبة كقولنا المحمول
على معنى ان صفة الشيء الذي له وصف اوله على حصر اسم على المواطاة وحمل الصفة على الموضوع كقولنا المحمول على معنى
ان المحمول هو صفة ما حركه سمي حلا الاشتقاق وذكره في حصر ان حصر من المحلول الاول معرفة حصره في تعيينها
وكان اننا سمع المحمول وجهل الحصر الى ساسا وحارجه عن ذلك فلهذا حارجه عن ذلك حصره في حصره في حصره
من المحلول انما هو معرفة كون المحمول هو صفة ما حركه فان الامام فيقول هذا الكلام على كل محمول بالاطع لان الظاهر ان المحمول
بغير الاعداد وذكره في حصره اما ان يكون انا او صفة فان كان الاول كان حمل المواطاة كقولنا زيد انسان فان الانسان
على زيد بالحقيقة والمواطاة وان كان الثاني كان حمل الاشتقاق مثل قولنا الانسان اسحق او ساس ولا يقال ان ساس
اما الحارجه هو الساس الحارجه وهو الساس كونه موضوعا وان كان موضوعا وان كان حارجه حاصل معنى محمول فعال المحلول
اما ان يكون ذواتا او موضوعا او صفة وفي شرح المحلول المراد بالذات ما يبعد عنه باسم جامد كالحارجه ان الانسان حارجه
ما يبعد عنه باسم مشتق كالاسم فان كان المحلول ذواتا فهو حارجه بالمواطاة فلهذا ان حمل الموضوع على الصفة لا المواطاة

جزمنا

حمل
الامام

الفاضل

کتاب الطحاوی فی التفسیر

۱۰۰

九

卷之四

تبریز

۵ کد؟
ن صیت

فانما هو

فليس يبرهن من عدم تصديق المفهومين على شي كونهما متساويين اذ عدم تصديقهما على شي صدقهما باحد الامرين اما بان
 على شي اصله ولا يتبين بان كلاً من الاثنان او ان تصديق احداهما على شي دون الاخر وما مساوياً في المنع في القسمين
 كما قال وانما يبرهن ان كونهما متساويين لو صدق احداهما ان احد المفهومين على الشئ ولم يصدق في الاخر عليه ان ذلك الشئ او
 او نورد النقض بالامكان والاشياء على تعريف المتساويين لوجهه ان يقول الدقيق غير مانع لصدقه على التعريف المذكور
 مع انهما ليسا متساويين فان التعريف لا يقع الا في المكان والشئ وما لا يمكن ان لا تصادق على الاشياء لا تصادق على الاشياء وليس
 متساويين وانما كان الخلل في الخصص في القسمين وكان المنع وارداً عليه جاز ان يورد النقض عليه ايضاً بل ان يورد النقض
 على الخصص اجماله والخاص ان يورد التعريف بالامكان والاشياء بوجوه اما بالاعمال الى التعريف هو بعض اعمالي
 لا غير واما بالنسبة الى تعريف المتساويين في جاز ان جعل نقضاً تفصيلياً وتوجيه ما ذكر في الشرح من انه لا يلزم من
 عدم تصديق المفهومين على شي كونهما متساويين وانما يبرهن ان كونهما متساويين لو صدق احداهما ان احد المفهومين على الشئ ولم يصدق في الاخر عليه ان ذلك الشئ او
 المتساويين غير مانع لان تصديق على الامكان والاشياء وليس بينهما مساوية كلية والامكان ينزعهما بمساوية حتمية وليس
 كذلك في الامكان والاشياء مساوية اعم من الاشياء بالانحاء ان بينهما مساوية قولاً في قسمين هما مساوية لعدم
 صدقهما على شي اصله قلنا قد اعمد في مفهوم الحكم الامكان فرض الصدق لا الصدق في القسمين الامرين من ان ذلك حقيقة
 ينبغي ان يدرك ولا يمكن ان الامكان والاشياء وان لم يصدق في شي من القسمين الامرين لكن يمكن فرض صدق كليهما
 على ما يصدق عليه الا في قسميه اما اذا كان بينهما عينية مساوية سماعاً منه واجبة بوجوه اخرى بان الامكان
 انما هو في المفهومين كليهما لا بد لهما من صورة خاصة في الدليل ولكن الصور الاثنان في شي من حيث
 ان صورته خاصة في الدليل وصدق عليه الاشياء والامكان حتى ان الامكان الصور خاصة في شي من الاشياء
 وان لم يكن ان تلك النسبة الاربع المذكورة كما تصدق الصدق على ما يبرهن في المفردين وما في حكمها
 ومفناه اتمل ويستعمل على ما صدق في الحيوان على الاشياء في تلك الحالة في الوجود والصدق ايضاً واذا
 اعتبر في التوجه الى في التحقيق فانه لا يبرهن

والخصوص المطلق ان
 لا يمكن في
 التحقيق

تحقق في نفس الامر معقول الفصل الثاني وكذا النسبة التي بين الاشياء المطابقة والصدق والامكان انما هي
 محسنة تحقيق وقد يستعمل الصدق في القضايا باعتبارها مطابقة حكمها للواقع واما نفس الامر في نفس الشئ
 والامر على الشئ ومع كون الشئ موضوعاً في نفس الامر انه موضوع في ذاته ان لوجهه ووجهه وتبينه
 تعرض فاض واعداً معبراً من الامور من ظهور الشئ ووجهه انما هي حقيقة في حد ذاتها سواء وجد في
 او لم يوجد اصله وسواء تعرضها او لم تعرضها قطعاً ونفس الامر من الخارج وكل موضوع في الخارج موضوع في
 نفس الامر بل عكس كل واحد من الاطراف من وجه الامكان اعتقاد الكواذب كزوجة الحية فكيف موضوع في
 الدليل لان نفس الامر ومثل ذلك يسمى في منيا وضيا ووجهه الاربع موضوع فيهما معا وثلاً يسمى دليلاً
 حقيقياً قال وبعض المتأخرين انما هو لا يبرهن النسبة بين المفهومين متفرقة عن ان الشئ يتبين
 ان يعارض المفهومين ففقدنا المتساويين ما يبرهن ان كل ما يصدق عليه تقييداً صدقاً على بعض
 الآخر قيل في طلب البيان في شئ جعل الدعوى حراً من الدليل لان قولاً كذا يصدق عليه بعض اعمد
 يصدق عليه بعض الآخر على شئ وان بعض المتساويين فيكون مساوياً على الخط فلو اورد دليل قولاً ان كل
 ما ان كل صفة ما هي يكون كذا الدعوى لا تعليلها لما يكون ابتداءً كسر وخ في التعليل من قول والا لصدق عينة
 لكان او لا وقد نظرنا لان ان التلازم في الصدق عين التلازم في المفهوم مع تلزم المصادق مع المطابق
 بل هو مدوم متساوياً ولذا يعرف كما يفهم ذلك من قوله صدق بالبحث فان لا يوافق الصدق فيهما مساوياً
 فتأمل والا ان وان لم يصدق عليه بعض الصدق على شئ عين الآخر على بعض ما يصدق عليه
 وصدق على عين المتساوي على بعض الآخر لا يصدق الا في القسمين الامرين صدق الصدق في القسمين
 بدون الآخر مع وجوه ان في البيان المذكور مع قولي وهو المنع ان الام ان النسبة لثان لو لم يصدق على ما يصدق اي ذلك
 عليه بعض اعمد ما يصدق عليه بعض الآخر لا يصدق عليه عينة تقديره ان قال مدعاً كونه موجبة كلية على قولكم
 كذا ما يصدق عليه تقييداً احد المتساويين يصدق تقييداً فاذ لم يصدق تلك النسبة لزم صدق التقييداً وهو
 ليس كل صدق عليه تقييداً احد ما يصدق عليه بعض الآخر وعلى الاسرار صدق قولنا بعض ما يصدق عليه
 بعض اعمد ما يصدق عليه عين الآخر لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحسلة فلا يساويها وشار
 الى ما ذكرنا بقوله بل لا يلزم على ذلك تقديره ان على تقدير كذب الموجبة الكلية لزم ان يكون ما يصدق عليه
 يصدق عليه بعض الآخر وهو لا يساوي بعض ما يصدق عليه بعض اعمد ما يصدق عليه عين الآخر لان السالبة
 المعدولة ان معدولة الطرفية وهي كذا ما يصدق عليه بعض اعمد ما يصدق عليه بعض الا اسرار الموجبة المحسلة
 ان محسلة الطرفية على بعض ما يصدق عليه بعض اعمد ما يصدق عليه عينة وهي موجبة معدولة كونه مجموع محسلة

110

المحول فان كذب قولنا كذا لاجل الالب لا سارم صدق قولنا بعض لاجل ب بل انما نلزم صدق قولنا كذا لاجل الالب
 ب وعلو سارم معدولة الطرف لا سارم اخصه المحصلة وهي بعض لاجل ب وانما غير عن الاول المعدولة الطرف
 وعن السارم بالمحصلة لا المعدولة الموضوع لان الاعمار للمعدول والمحصلة في جانب المحول لا في جانب الموضوع
 كما سبق عليه ان شاء الله تعالى وان كان كونه مساويا في امراضا ملحقا مع الموضوع ان المحقق ان الخارج والمقدرة
 اي الدائنة كالامكان والشئ فلا يصدق عليه النقيض فلا يصدق في الحوصلة ج ان قلنا اذ لم يصدق عليه
 في الخارج وتلا في الزمن لعدم بقائه يصدق عليه النقيض فلا يصدق في الحوصلة ج ان قلنا اذ لم يصدق عليه
 على شئ اصل لعدم موضوعها ويصدق في السارم ولا يحسن ان يقال يصدق في السارم لانه لعدم موضوعها دون
 الموجبة لانه توهم خلاف المقصود وهو كون عدم الموضوع شرط في السارم في الخارج القابل لهذا السؤال
 بالتحقيق انما اشار الى نقص احوال تقديره ان يقال دليلكم في الخارج في بعض المساوئين انما يبين كمال الموضوع
 المحقق والمقدرة وقد خلف الحكم عند لا يشار الى شيئا لعدم صدقها على شئ البتة لكن يمكن ان يجعل معارضة
 بمرثا ان يقال ان طنين مع الالامكان والاشياء بعضها لا امر من متساويزوها بالامكان والشئ او يداني
 عنها المتساوي فيبطل بكون الموجبة الصفة والهم في الدعوى ان الخلاص عن هذا المنع ان يقال ان الطريق الاول في
 الدعوى قد ذكر من وجود الاول في المراسم المتساوية بعض المساوئين لاشئ مما يصدق عليه بعض اص
 انساويز يصدق عليه غير الامر بغير ان المراد من تساوي نقيض الاشياء ان واما طق شئ الاشياء كما يصدق
 عليه الانسان يصدق ونقيضه بعض ما يصدق عليه الانسان يصدق الباطن وعكس بعض ما يصدق
 عليه الباطن يصدق عليه الانسان وهو موجود والآن وان لم يصدق على السارم صدق بعضه المنعكس بالعكس
 يستدرك انما قال ملك او لم يقل يصدق بعضه الحال وان كان نقيضه انما لا لان نقيضه هو
 قولنا بعض ما يصدق عليه نقيض احد المتساويين يصدق عليه عين الآخر والاشياء لم يبين بعد لا يبين
 النزاع او انما في الاصل الا انه كل ما يصدق عليه احد المتساويين يصدق عليه عين الآخر فلا حرج ان يكتفى
 عنه صدق على الآخر بان كل صدق بعضه فلا يظهر منه اسمي الصدق بعض ما يصدق عليه بعض احد
 المتساويين يصدق عليه عين الآخر بل ذكره موقوف على ثبوت التساوي بغير نقيضه ولم يثبت بعد انما
 صدق على نقيضه احوال المتساويين يصدق عليه بعض الآخر حتى يكون صدق عين الآخر عليه محالا ولا
 ان حال العين معلوم دون حال النقيض ففي العكس الشئ هي بعض المدعى لا بد ان يلاحظ صدق على احد
 على شئ بدون صدق عين الآخر في بطلان خلاف ذلك الاحظ اعمار العكس وذكره واسمى انه عكس وهو قولنا
 بعض ما يصدق عليه احد المتساويين يصدق عليه بعض الآخر كما نرى ظاهري فارد ان يثبت المدعى على الانواع
 المتساوية من نقيض نقيض المتساويين المتساويين الوصف ليس له من تساوي نقيض المتساويين

الاشياء المتساوية

طريقا

على

تساوي النقيضين متساويين خارج بغير ان كل ما صدق عليه نقيض احد المساوئين في الخارج يصدق
 عليه نقيض الآخر فيه ان المراد من تساوي النقيضين حسب الحقيقة مع ان كل ما لو وجد كان بعض المساوئين
 فهو نقيض لو وجد كان نقيض الآخر في سائر المساوئين السالبة الحصة المعدولة على كل ما صدق عليه بعض المساوئين
 صدق عليه بعض الآخر والموجبة المحصلة وما يصدق عليه بعض احد المساوئين يصدق عليه عينه لو وجد
 اما محققا او مقدرا فيندفع المنع لانه كما قد رجع الموضوع في الموجبة الكلية الحقيقة والموضوعها موضوع
 السارم الحصة الاحاد الموضوع بغير النقيضين كما سارم الحصة موضوع الموضوع فسدرك الموجبة الحصة
 المنعكسة الى الخارج لان عند وجود الموضوع سلازم السالبة والموجبة وجعل قول اذ لا يثبت الموجبة الكلية
 الحقيقة يصدق على السارم لانه صدقها بطلان صدق الموجبة الاحادية الموضوع الموضوع فيها وبغير خلاف
 ج وهو صدق احد المتساويين دون الآخر في الوجه الثاني لان موضوع الحقيقة المذكور كواحد
 كغيره من وجه ان في الموضوع المتشقات ان الحصة الموضوع والمساوئين الانصاف بالاعتوان
 كذا ثبت ان الحصة الكلية لان المراد من قوله كل ما يوجد كان بعض المساوئين ان كان مطلقا او اذ
 نقيض المتساويين سواء كانت محتملة او مستحقة كذا الحكم بان كل افراد بعض احد المتساويين يصدق
 عليه بعض الآخر لان من افراده المسماة ما ينعين بعين الآخر فلا يصدق الحكم على كل افراد بعض المتساويين
 بعض الآخر بل انما يصدق الحكم بعض الآخر على بعض افراد بعض احد المتساويين وهو افراده الكلية
 فلا يصدق الموجبة الكلية كذا يصدق ج ثم على تقدير صدقها ان صدق الموجبة الكلية الحقيقة المذكورة
 الخلق كوار صدق على احد المتساويين على بعد صدق بعض الآخر فينتج ان على بعد صدق بعض المساوئين
 في موضوع الموجبة الكلية وانما وجوده كغاية ما في الباب ان صدق احد المتساويين على بعض الآخر
 ج وهو وجود المتشقات ايضا وجاز ان سلازم ج والآن وان لم يوجد موضوع الحقيقة كغيره من
 بل بعض ما يمكن وجوده وانما العنوان ظاهر المراسم بغير الموجبة محصلة وهو بعض ما صدق عليه بعض احد المساوئين
 عليه عين الآخر والسالبة المعدولة على قوله ليس كل ما صدق عليه بعض احد المساوئين يصدق عليه بعض الآخر لعدم
 الموضوع اذا كان المساويين امراضا ملحقا مع الموضوع ان المحقق ان الموضوع في تلك الحقيقة يكون
 ما يصدق عليه بعض المتساويين ملحق الموضوعات المحصورة والمقدرة والاشياء كما يصدق عليه بعض الآخر المتساويين
 موضوعا يمكن فتبين ان الاشكال وارد على التساوي سواء في الحقيقة او في الحقيقة او في الحقيقة فاقا في نفس
 الخارج واثبات الحقيقة الثالثة من الوجوه وهو انما سارم الادعي ان بعض المتساويين متساويين مطلقا
 اي من ان يصدق على شئ في نفس الامر ولا يصدق في حصة من حصة الفعل بل او اصدق في نفس الامر
 على شئ من الاشياء ان بل ادعي تساوي بعض المساوئين على بعد صدقها في الواقع على شئ والاضفاء

ع

تقديره

عقبن

الاياب قطعاً اذ تقدمت هذه المدمات فمعلوم ان البراهين المتساوية لا يجوز ان يكون لها
الطرفين وحيث ان ما صدق عليه نقيض احد المتساويين صدق على كل واحد من المتساويين
لأنه لو كان كذلك لكان كذباً ما تقدم الموضوع وهو ان كذبها بعدم الموضوع بل ان الموضوع كاذب
الطرفين لا يصدق وجود الموضوع لشيء من المتساويين بل صدق مع عدم الموضوع فلا يجوز ان يكون كذبها بعدم الموضوع
كما رد في المقدمة الثانية واما صدق بعض المحمولات فيكون قوله ان المتساوية لا يجوز ان يكون كذباً لعدم الموضوع
على الموضوع فصدق احد المتساويين على بعض المتساويين الا ان يصدق عين احد المتساويين على بعض المتساويين
صدق احد المتساويين دون الآخر وذكر سطل المتساويين هما اي بين المتساويين وسادى منع احدهما ايضاً بناء على
على ان يكون كذبها لعدم صدق العنوان على شيء وكذا الخواص على ما مر فان علمكم كل ما ليس بالمتساوية
اي ليس بالمتساوية الاخرى اما ان يكون معناه ان كل ما صدق عليه سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب المتساوي الاخرى
او يمكن معناه ان معنى ذلك القول ان كل ما ليس يصدق عليه احد المتساويين ليس يصدق عليه الاخرى بمعنى ان اعتبار السالبة
الطرفين كيف هو مل لعدم صدق الصدق المعنى في هذا الوضع والحمل على حرف السلب وعدم حرف السلب على الصدق
فان كان المراد الاول اي المعنى الاول يصدق السلب بالرمز وجود الموضوع ضرورة ان ثبوت الشيء مثل صدق سلب
الاخر لشيء مثل ما صدق عليه سلب احد المتساويين فيخرج على سبب ذكر الشيء ووجود الاشكال كذا في قوله وحيث ان
يقال وجود الموضوع لا يكتفي بصدق الموجبة بل لابد معه من صدق الوصف المعنوي اني عليها في نفس الامر ارجح
وان يقال ان كذبها لعدم صدق بعضها وعلى السالبة الحاشية وعلى لا يستلزم الموضوع الحاشية اي ان لا يكون كذبها
الموضوع السالبة الطرفية الموجبة الحاشية بل الصادق في كل ما صدق عليه ليس ما هذا المتساوية ليس بالمتساوية
وهذه السالبة الحاشية لا يستلزم الموجبة وان كان المراد الثاني المعنى الثاني يصدق سلب الصدق فلا يكون النقيضان
لانما يصدق المتساوية المعنوية وان كان المراد الثاني المعنى الثاني يصدق سلب الصدق فلا يكون النقيضان
اي المتساوية انما ثبتت بغير سلب كل واحد من المتساويين اذ ثبتت كل ما صدق عليه سلب احد المتساويين بغير صدق عليه سلب
الاخر لا اذ صدق كل ما ليس يصدق عليه احد المتساويين بغير صدق عليه الاخر فان الثابت ليس ان المتساوية
لا يصدق شيء منها على ما لا يصدق عليه الاخر والاشارة بقوله وحيث ان السالبة المعنوية في قولكم ان كل ما يصدق
عليه احد المتساويين يصدق عليه الاخر وهو السلب والاعلم انه ان كل ما يصدق عليه بعض احد المتساويين يصدق
عليه بعض الاخر فلا سلب كل واحد من المتساويين بالمتساوية الا هذا المعنى وحاصل القول ان يستغنى عن معنى
الموجبة السالبة الطرفية ان معناه صدق السلب الصدق على الاول يرد المعنى المذكور وعلى الثاني لا يكون
الاعتناء بالمتساوية بغير ما غامنه فقول المراد الاول اي المعنى الاول وهو صدق السلب يعني ان المراد كل ما يصدق
عليه سلب احد المتساويين يصدق سلب الاخر وهو الاول لا يستلزم وجود الموضوع لكونها سالبة الطرفية فكذاها

لا يكون

لا يكون لعدم الموضوع بل مع عدم الموضوع كونه صادقة فكذاها كونه صدق بعض المحمولات على الموضوع فليدرك
صدق احد المتساويين دون الآخر فثبت ان عدم صدق احد المتساويين صدق على الموضوع في موضوع سلبه
ان شاء الله قد حقق في ما تقدم من ان الصدق السالبة السالبة فلا يصدق على السالبة السالبة المحمول
وجود الموضوع في موضوع السالبة واذا كان الامر كذلك فمعلوم ان كذبها لعدم الموضوع بل ان الموضوع كاذب
بالامكان العام لشيء فصدق ايضاً ما يرد وهو قولنا كل ما يمكن بالامكان العام لشيء وصدق على
تحقيقه بكونه في جلية الحال ان شاء الله وتبين ان شئنا انما يطلب السهيل العقوف فمعلوم ان علم
ان السالبة لا يصدق وجود الموضوع لان السالبة لا يمكن ان يرفع اليها بصدق السالبة ما يعلم الموضوع او ما ساعد به
المحمول وكذا الموضوع السالبة المحمول وهي ما يكون معناه ان شئنا سلب عنه المحمول لا يصدق وجود الموضوع لان الفرق
بين السالبة والموضوع السالبة المحمول ان في السالبة محمول زيادة اعسار فان في السالبة تصور الموضوع والمحمول والنسبة
الايجابية بينهما ويرفع بكون النسبة السالبة المحمول تصور الموضوع والنسبة الايجابية ويرفعها ثم يعود وكل ذلك السلب
على الموضوع فانه اذا لم يصدق احاط المحمول على الموضوع لصدق سلبه فثبت ان اعسار السالبة السالبة المحمول على خلاف
السالبة فانه في امور تصور الموضوع وتصور المحمول تصور النسبة السالبة وسلبها وفي السالبة المحمول جهة امور
بكون الامور الاربع مع حمل السالبة على الموضوع فاذ لم يستدل على السالبة وجود الموضوع لا يصدق السالبة المحمول ايضاً لان
السالبة المحمول لا يصدق على السالبة الا في اعسار حمل السالبة على الموضوع وهو لا يصدق وجود الموضوع الا في الاذن كما ان الاعسار
الاربع المعقبة في السالبة المعقبة عليه لا يصدق وجود الموضوع وكذا الموضوع السالبة الطرفية وهي ما يكون معناه ان
شئنا سلبه في شئ سلبه بغير السالبة وجود الموضوع لانها لا يصدق على السالبة المحمول الاعسار على سلب
العنوان على الموضوع وهو لا يصدق وجود الموضوع كما ان اعسار سلب المحمول على الموضوع لا يصدق عليه ويراجع
على اسرار تلك التي يصدق المتساوية بغير كذبها في الاول ان كل واحد من المتساويين لازم للآخر وبعض اللزم
ببعض المحمولات فيكون وجودها في هذا الشكل فلا بد ان يرد بكونها باسناد اللزم بعض اللزم ان كل ما صدق
عليه بعض اللزم يصدق عليه بعض اللزم وهو ان السالبة حيز قال لان كل ما يصدق عليه بعض بعض المتساويين
يصدق عليه بعض الاخر اذ قد افهمنا ذلك في هذا المعنى فليس يمكن في اثباته وجود سبب الجمع فيه فبعد هذا
ونقول لان كل ما صدق عليه بعض اللزم يصدق عليه بعض اللزم وهو ان السالبة حيز قال لان كل ما يصدق عليه بعض بعض المتساويين
جميع الموضوعات الاربعة والحاشية ولا يصدق بعضه على شيء وان اردنا ان يقول بعض اللزم بغير بعض اللزم
حقق ان وجد بعض اللزم يصدق بعض اللزم فيكون هذا القول صدق محمول لكن لا يجد في ان السالبة لان الكلام
المتساوية بغير كذبها في موضوع وهذا هو الذي وعدنا في ما سبق انك ستقف عليه فاللزام في الصدق ان
قولنا كل ما صدق عليه بعض احد المتساويين يصدق عليه بعض الاخر ولم يلزم من ذلك كذا في اللزم لعلنا يلزم

الاعم بعضه من بعض والاعم بعضه من بعض والاعم بعضه من بعض والاعم بعضه من بعض
 الشكل الاول وهو كبريتي وموضوعه كبريتي بعض الاعم طف وهو اصابع بعض بعضه والاطراف
 لبعض من الصور ان من صور العكس كونه على كل الاوزان وان يكون من جهة الحادة في اما ان يكون من
 الصغرى او الكبرى لا جبران فيكون من الصور فتعلم ان يكون من الكبرى وان اثار الى ذكر بقوله ولا من الصغرى
 بعض الاعم بعض الاخص لانها ماسة في الواقع كما عرفتموه من الكبرى نعم قولنا ان بعض بعض الاعم فكل
 الكبرى وهو بعض البعض في الموضع انما الى الوضوح الحامس لولا ان لولا العكس ماصدا في
 عليه بعض الاخص صدق عليه بعض الاعم على السبيل الذي كان من اقله صدق في صدق بعضها وعلى
 العكس نعم كذا ماصدا في عليه بعض الاعم وعلى بعض بعض الاعم وعلى بعض بعض الاعم وعلى بعض
 عليه على الاعم صدق عليه بعض الاخص وهو في الواقع من بعض الاخص صدق في صدق بعضها وعلى
 الوضوح ان السبيل لوصف كل بعض الاخص بعض الاعم وهو بعض وعلى السبيل الذي كان من اقله صدق في صدق بعضها وعلى
 بعضها الى السبيل العكس الصادق في الواقع وعلى بعض بعض الاعم وعلى بعض بعض الاعم وعلى بعض
 بعين الاعم سيج من الصغرى انما من الشكل الاول ما سيعكس بالعكس المصنوع الى الاعم فلا تن من بعض الاعم بعض الاعم
 وعكس لا يكون قوتها فلا تن من عين الاعم بنقيض لكنه بعكس بعض بعض الاعم بنقيض الاعم بنقيض
 واذا صدق على كذب بنقيضه اللازم لبعض المدعى وهو الصغرى فان اثار انما من اخص الكبرى لانها صادقة في الواقع
 فياخذ كبر بعض المدعى لان كبر اللام وهو المفكوك في كبر المدعى فالدعوى حق كسفا للمعوم الى المعوم
 بعض الاعم ان يكون بعض الاخص من بعض الاعم فلا بد ان يصدق على بعض عن العام كسفا للعموم واورد مولانا
 الدين الثاني على هذا القاع على قولنا بعض الاعم بعض الاخص مطلقا سواء اورد هذه معارضة بما
 منه وقيل بنقيض اجمالى يعرف ان يقال ذلك على ان بعض الاعم بعض الاخص مطلقا الاعم بعض الاعم
 خلاف عند في صور وعلى العموم والخص من الذي لا يمكن بالعام والامكان الخاص والاول اظهر من ان يكون السوال
 لو كان بعض الاعم بعض الاخص لزم اصابع بعضه لطلان اللام وهو اصابع بعضه لطلان اللام وهو يكون
 بنقيض الاعم بعض اما الملامم فبما ان وجه انما الى الوجه الاول بقوله فلان الممكن الخاص حق من الممكن العام فبما
 هذا الوجه على ان الممكن الخاص حق من الممكن العام وهو موقوف على القاعدة ومن قوتها لو كان بعض الاعم بعض الاعم لزم صدق
 وهو قوتها مستقيم من جهة ملامم فبما ان وجه انما الى الوجه الاول بقوله فلان الممكن الخاص حق من الممكن العام فبما
 المذكور من ان بعض الاعم بعض الاخص لزم بالامكان العام اعم من ان كان الخاص فلو كان مذكور من القاعدة بالامكان
 بقوله بالامكان العام اصحاب بالامكان الخاص ومعنا قضية صادقة وعلى قولنا كل ما يمكن بالامكان الخاص لا يمكن بالامكان

العقبة الصادقة بعد الاولى بقوله ان كل ما يمكن بالامكان الخاص فهو اما واحد او مجموع لا محالة ومقتضى
 السلب وما قيل ان العكس انما هو الذي سلبه الصغرى في حارسه العكس والعدم معا فاذ اقل في قسم الجمع مما لا يلتفت
 اليه وكل واحد منهما ان من الوجوه المجمع ممكن بالامكان العام فصور كل ما يمكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان
 في الخاص على الصغرى من صدق القاعدة المذكور وعلى ان بعض الاعم بعض من بعض الاخص وكل ما يمكن بالامكان العام فهو
 ممكن بالامكان على كل الكبرى الصادقة التي سبها قبل بالصغرى الاول من الشكل الاول مع كل ما يمكن بالامكان العام
 فهو ممكن بالامكان العام وانما ان هذه القول اصابع النقيضية وايضا انما في الوجه الثاني الملامم فلما كان متناه
 على ان الامكان بالامكان الخاص من الممكن العام وكان ذلك محاسنا الى السان انما الى بيان بقوله بالامكان بالامكان
 الخاص اخص من الممكن العام كما ذكرنا من ان ما يمكن بالامكان الخاص فهو اما واحد او مجموع وكل واحد من الواو المجمع
 ممكن بالامكان العام سيج بالامكان يمكن بالامكان الخاص يمكن بالامكان العام فبما ان الوجهين على مقدمة القياس انما
 ليس يمكن بالامكان الخاص فهو اما واحد او مجموع فلو كان بعض الاعم بعض الاعم لزم صدق بعضها وعلى
 ليس يمكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص على ان العام صادق على جميع احوال الخاص وكل ما يمكن بالامكان الخاص
 يمكن بالامكان العام بناء على ان الممكن الخاص حق من الممكن العام سيج كل ما يمكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان
 العام وهو ان هذا القول اصابع النقيضية وحوايه ان حواير السوال الثاني ان اورد بقوله كل ما يمكن بالامكان
 فهو اما واحد او مجموع يقع العقبة التي على صغرى العكس الاول الذي اسس به العقبة الصادقة التي على كبر العكس الثاني
 موضوعه السبيل الموضوع فلام صدقها لان الموضوع المحصول المحر لا يصدق عليه سبيل موضوعها المسك
 كذا في بيانها ان شاء الله تعالى ان المنطقية قاعدة كسباني ببيانها ان شاء الله تعالى وعلى ان الموضوع السبيل الطرفية
 والموضوع المعدولة الطرف والموضوع المعدولة الموضوع المحر تلتفتها صادقة والموضوع السبيل الموضوع المحصول
 او معدولة المحر كاذبة لان الموضوع السبيل تشمل المسعات والمحرر المحرر والمعدول لا يستلزم مسعات فلا
 يصدق على الموضوع السبيل الموضوع والكبرى في العكس السبيل هذه الوضوح على كل ما يمكن بالامكان الخاص
 ممكن بالامكان العام فالكبرى كاذبة في العكس على تقدير ان يكون الموضوع فيها سبيل وان كان الموضوع معدولا
 فالكبرى صادقة لكن الوضوح وهو قوله يمكن بالامكان الخاص غير مكررا منه سبيل في الصغرى معدول في الكبرى سبيل
 منه وانما الى ذكر بقوله وان اورد به ان القول المذكور موضوع معدولة الموضوع فبما ان سبيل صدقها لكن الانشاج
 الى اصابع العكس الثاني وهو كل ما يمكن بالامكان هو لم يمكن بالامكان الخاص وكل ما يمكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان
 العام ثم وان العقبة اللازمة القاعدة المذكور وعلى ان بعض الاعم بعض من بعض الاخص سبيل الطرفية فبما ان
 كل ما يمكن بالامكان العام لم يمكن بالامكان الخاص سبيل الطرفية لان بعض الشيء سلبه ورفعته لا عدولة فان بعض

الخاص
 ٢
 العام

الممكن بالامكان لا يمكن بالامكان العام لا عدول الامكان وبعض الممكن بالامكان الخاص
لا عدوله فلا يوجد الوسط فان الخواص لا يمكن بالامكان العام لممكن بالامكان الخاص
الممكن بالامكان الخاص والموضوع في الكبرى وعلى قولنا كل ما يمكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام عدول الممكن
بالامكان الخاص وسلب الممكن بالامكان الخاص اعم من عدول الممكن بالامكان الخاص فلا يمكن ان يكون الوسط في الاصول
الا وهو لان الاعم لا يدرج في الاصل وعلى القاعدة ان يكونها تقييداً للمساوية وان وثاينها بعض الاصل
اعم من تقييد الاعم مطلقاً سواء ان قد مر السؤال الذي نشأ من الامور التي تملك على قاعدة تساوي بعض التساوي
وعلى قاعدة كون بعض الاعم احسن من بعض الاصل وقد بقي على القاعدة ان يكونها تقييداً للمساوية وان وثاينها بعض الاصل
محمول وانما معنى ذلك واحد منها الاول ان السؤال الاول ان مجموع القاعدة تقييداً للمساوية وان وثاينها بعض الاصل
لنزم انعكاس الموضوع الكلي على التقييد الى الموضوعية والعمالي وهو انعكاس الموضوعية الكلي على التقييد للمساوية
كما ينشأ في عكس التقييد لان عكس التقييد على تقييد الموضوعية الكلي على التقييد للمساوية وعلى قولنا كل ما يمكن بالامكان الخاص
و بومن على عكس التقييد للمساوية كما ساقى ان نشأ الله لم اما الشبهة وعلى قوله لو تحققنا لنزم انعكاس الموضوع الكلي على التقييد
الى الموضوعية الكلي فيعين سان الملازمة فلان الجملة في الموضوعية الكلي ان يكون مساوياً للموضوع او اعم مطلقاً اذا جاز ان يكون
اخص لانه لا يجوز حمل الاصل على اعم او اياها كان من المساواة والعموم المطلق يصدق بعض الموضوع على كل ما هو
عليه تقييد ان بعض الموضوع على القاعدة تقييداً للمساوية وان نشأ الله لم اما الشبهة وعلى قوله لو تحققنا لنزم انعكاس الموضوع الكلي على التقييد
تقييداً للمساوية وهو الموضوع فلفظ قلت بعض في الفعل مع الموضوع بالفعل سواء على ان يكون الموضوع في الفعل بالذات بالفعل
تدريجاً وتقييداً ببعض الخواص بالضرورة مثلاً ليس بالامكان ان يكون الوسط في الاصول لا يدرج في الاصل وعلى قولنا كل ما يمكن بالامكان الخاص
الكلي على بعض الاعم لا يصدق كليا لاننا اذا قلنا مثلاً كل في الفعل فنتقييد في الفعل ليس بالامكان ان يكون الوسط في الاصول
ب بالذات ليس بالامكان ان يكون الوسط في الاصول من القاعدة تقييداً للمساوية وان نشأ الله لم اما الشبهة وعلى قوله لو تحققنا لنزم انعكاس الموضوع الكلي على التقييد
ليست معتبرة في العكس لان العكس انعكاس العكس انعكاسها الى موضوع معتبرة متعارفة اذا المعنى الوصف العنوني ان يكون
بالفعل ان يصدق العنوني على الذات بالفعل كما هو ان الشبهة وفي العكس الملازمة وهو انعكاس موضوعه عليها بالامكان
فما لزم ليس لعكس التقييد وما هو التقييد ليس ملازم فلا يلزم انعكاس الموضوعية الكلي على التقييد للمساوية فلان القول قلت ما ليس يمكن
بالفعل ليس بالامكان ان يكون ما يكون سلباً عنه بالفعل يكون سلباً عنه مطلقاً وفي ان العكس يكون مع العكس الملازمة
من القاعدة تقييداً للمساوية انعكاساً على بعض العكس فنتقييد في العكس الملازمة كبرى مكرراً على ما ليس بالفعل ليس بالامكان ان يكون ما ليس
بالامكان ليس بالامكان ان يكون ما ليس بالفعل لشيء اياها وهو انعكاس في الاصل ان العكس الملازمة وان لم يكن عكساً في
للعكس في الملازمة اعم ان حصل السؤال ان العكس الملازمة من بعض القاعدة تقييداً للمساوية ان يكون العكس في الاصل

لن

متاويان

22

فلا يكون

فلا يكون عكس التقييد لان من العكس المعتد وحاصل الجواب ان ذلك الفصل الملازمة متباعدة بعضه اخرى معتبرة في ذلك
فان قيل فذلك الفصل لها مدخل الاسودام فلا يكون العكس كذا لانه لا اصل له وهذا ان كان ذلك الفصل واسطة بين
الاسودام وليس من المعلوم كسائر الوجودات في المرومات الغير البينة غاية ما في الباب ان لزوم عليه ليس بضرورة
كما في معرفة الى دليل وبرهان في الاصل لان انعكاس جميع القضايا بالانعكاس انما يظهر بعد اقامة البرهان
من الخلف والعكس الافتراض فان قيل كيف هذا التقييد مع كون الصفح محكمه وفي الاصل في الاشكال الاول لان فعله الصفح
شرط في انتاجه كما سبق عليه ان نشأ الله مع احسن عدم اساهه اذ في الصفح ممكنه انما يكون اذ كان انصاف ذات الموضوع
بالوصف العنوني في الكبرى بالفعل لعدم اتخاذ الاوسط فانما اذا قلنا كل ب بالامكان وكل ب بالفعل اذ اياها
لا يصح لعدم تكرر الاوسط اما اذا كانت الصفح ممكنه وكان له من ذات الموضوع في الكبرى الاو اد التي سبق
العنوني بالامكان فالاسماع ضروري لاتخاذ الاوسط فانما اذا قلنا كل ب بالامكان وكل ب بالفعل اذ اياها
الحكم بالاكبر على الاوسط الى الاصل بالضرورة وهذا السؤال ان الاول لا يبرهن على القيد الملازم واما يكون الى الاعكاس ان الى
انعكاس الموضوع الكلي فان عكس التقييد عند القيد ما يبرهن عن جعل بعض الخواص موضوعاً وبعض الموضوع محمولاً
المتاخرين ان يبرهن عليهم لانهم قادحون في القاعدة تقييداً للمساوية سكرتون لهما ان يقول المتقدمين تقييداً للمساوية وان
فانهم لا يقولون كل ما يصدق عليه بعض احد المساوية يصدق عليه بعض الاصل انما يقولون لاشي مما يصدق عليه
بعض احد المساوية يصدق على المساوية الا وهو ان يكون بعض الاعم احسن من بعض الاصل مطلقاً فانهم يقولون كل
ما يصدق عليه بعض الاعم يصدق عليه بعض الاصل بل يقولون لاشي مما يصدق عليه بعض الاعم يصدق عليه
فلا يلزم من القاعدة تقييداً للمساوية ذكرها المتأخرون انعكاس الموضوع الكلي فلا يصح الاشكال على المتقدمين ولا على المتأخرين
انما ان السؤال ان موضوع القاعدة تقييداً للمساوية الاول وعلى ان بعض المساوية يبرهن ان في موضوع
بالاشان والضاكن فان بينهما مساواة وليست بينهما تقييداً للمساوية ان الاشان مساواة
للضاحك لا جادها فيما يصدق عليه ولا يصدق كل ما ليس على ان بالفعل ليس ان لصدق تقييده وهو قولنا بعض
ما يصدق على ان بالفعل ان لان الموضوع معتبر بالفعل والبعض الذي يصدق بالفعل جاز ان يكون اننا فلا
كل ما ليس على ان لاشان ولا كذا لما نشي اعم من الاشان مطلقاً وهذه الاشارة الى تقييد القاعدة الثانية وعلى ان تقييد
الاعم من شئ مطلقاً احسن من بعض في موضوع يان ان وكذا لما نشي اعم من الاشان مطلقاً وهذه الاشارة الى تقييد
والاشان فان سبها مطلقاً وليس بعضها مطلقاً بالاشان لان فان سبها مطلقاً وليس بعضها مطلقاً بالاشان
ويكون كل ما ليس على ان بالفعل لاشان لصدق بعضه وهو بعض الاشان ان لا الموضوع معتبر بالفعل فان بعض ما ليس
بالفعل ان في الجواب ان السؤال ان الخط الثاني ان احد بعض فان ان احد بعض الضاحك الاصل بالفعل

ان

في

ر

واشار الى ما ذكرنا قوله ص لو كان الحيوان لانه حيوان اي من صوره هو ان من صوره النظر الى وانه فقولنا كذا لم يكن
 الى م يوجد حيوان يتحقق ولو كان الى الحيوان لانه حيوان اي من صوره هو ان من صوره النظر الى وانه فقولنا كذا لم يكن
 اي السطح هو الذي كان الحيوان تقيضه بما تقدّر ان يكون لانه حيوان من حيث ان الحيوان في نفسه من صورته الفعل
 حيوانا وحده صورته هو ان لا يكون الا حيوانا فقط وان صورته مع ان الحيوان انه كل او غير كل فقط ان صورته مع
 زائد على الحيوانية لان مفهوم الحيوان هو ما لا يفسد نفس صورته من وقوع الشك خارج عن مفهوم الحيوان فكذا مفهوم
 وهو ما يفسد نفس صورته من عدم الوجود الى الحيوان من خارج انه كل اي يفسد في الخارج لان كونه لو كانت في الخارج في كل
 ذاتا واحدة بالصفة المستحصلة في الخارج موصوفة في كثير من مشترك بينهم فان ما يوجد في الخارج مستحصلا فيكون كل ما يوجد في الخارج
 حرا فيلزم ان يكون الشيء الواحد المستحصلا موصوفا في امكنة متعددة وحوال متفرقة وهو محال على عرض الكلمة والاشياء
 والموصوفه في الخارج الطبعه لان من حيث كل والحاصل ان مفهوم الحيوان لا يفسد في الخارج بانه كل اي مشترك في كل
 الحيوان ذاتا واحدة بالصفة موصوفة في كثير من لانه يلزم ان تصاف الامر الواحد بالصفة او صافي متفاداة ولا يتحقق
 في الذهن بالظنية المفسرة بالشك لان المشترك في نفس شخصه ان يكون ما هو مشترك كما بينت على امور نعم للصوره الحيوانية
 المستعولة المراد من الصور الحيوانية هي ان من حيث كل صورته حاصلة في الذهن مع الطبعه الحيوانية اذا حصلت في الذهن
 يعرض لها نسبة واحد متشابهة الى امور شتى بها اي سلكا نسبة حكمها العقل على واحد واحد منها ان من الكثرة هذا التعارض
 ان النسبة الى امور كثيرة هو الصفة العامة لطباع الاشياء في الادماء فلو نسبة الحيوان الى نسبة المعروض الى هذا التعارض
 الى التعارض بين الكل وبين الحيوان من حيث هو نسبة الثوب الى الارض فكما ان الثوب له معنى والارض له معنى لا كذا في العقل
 ان جعل الارض الى ان جعل ان الى الارض ثوب او غير ذلك واذ الشئ الى الثوب لا يفسد مع اخره كذا في الحيوان
 ايضا معنى والكل مع اخر من غير ان يشا الى ان الى الكل حيوان او ان او غيرهما والحيوان الكل مع ثالث وقد استدل
 على الصفة على التفريق بين المفومات السالبة مما مانه وقيل الظاهر ان قوله وقد استدل معنى للمفعول وان قد في معنى للفاعل
 ففهم من المعنى بان كونه ان كونه حيوانا نسبة مع المفهوم الكل سابقا ان اراد الحاصل بالمصدر في الوجود ما يقال ان هذا التحل
 على التفسير وكونه في كل من بالكل الى افراد وان النسبة يكون نفس الصفة المتشابهة مع مفهوم الحيوان واذا فيكون الحيوان
 مقابله للمعنى في كل من ومفهوم النسبة مقابله ان النسبة متمايزة مع مقابله الخواص للكل فالاول الى الحيوان من حيث
 هو مع مداه في كل من النسبة من قساع الى صفة من اقسامه من اقسامه ان النسبة من النسبة في كل من اخره في كل من
 في فهم من قساع العباد بل النسبة في كل من النسبة من قساع الى صفة من اقسامه من اقسامه ان النسبة من النسبة في كل من اخره في كل من
 في فهم من قساع العباد بل النسبة في كل من النسبة من قساع الى صفة من اقسامه من اقسامه ان النسبة من النسبة في كل من اخره في كل من
 في فهم من قساع العباد بل النسبة في كل من النسبة من قساع الى صفة من اقسامه من اقسامه ان النسبة من النسبة في كل من اخره في كل من

والنكاح اي مفهوم الكل وهو معلوم على كثير من غير اننا ناتي الى ما ذكرنا من المواد وهو العارضة لمفهوم بالكلية
مفهوم المنطق لان المنطق انما هو عنده والنكاح اي المجموع كالمفهوم الحيوان الكل هو الكل العقلي لعدم كونه في العقل
قال اي ان مفهوم الحيوان مثلا لان هذه الاسماء انما هي الطبع والمنطق والعقل لا يخص بالحيوان ولا بمفهوم
بل تقع سائر الطبائع ومفهومات الكليات الخمس والنوع والعقل وعندها يقع حصول طبيعة ومفهوم وعقل يقع
من حيث هو مفهوما طبيعيا وكونه جنسا منطقيا والمركب منها عقليا وبذلك ان الفيزا اراد من الفيزا النوع والعقل والحاج
والعرضة لعام فان الانسان من حيث هو مفهوما نوعيا منطقيا وكونه سوفا منطقيا والمركب منها ما نوع عقلي ولذا القائلون
على هذا جرت كلمة المتأخرين ووجهه ان فيما قالوا وهو ان مفهوم الحيوان من حيث هو مفهوما طبيعيا نظر قال بعضه البيان مفهوم
الحيوان من حيث هو مفهوما طبيعيا لا من حيث هو مفهوم فقط وكما ان في الانسان هو الحق المرضي والذي ذكره
لمننا ليس ينبغي له ان يروى والاعتراض عليه ان ما ذكره عليه كلمة المتأخرين سارم طامع محدور من اننا الى الوجه الاول
لنقول لان الحيوان من حيث هو مفهوما لو كان طبيعيا لكان كونه اي مفهوم الحيوان وحقيقته لانه حيوان حقيقي ان
الحيوان لذيده ومفهومه فصار ان يكون الاسماء كليات طبيعية وتكون ان يكون الاسماء اجناسا طبيعية ايضا ويرى
ان يكون النوع جنسا طبيعيا لان الكلية والجنس الطبيعية صادقة على الحيوان من حيث هو مفهوما الحيوان من حيث هو مفهوما
على زيد لانه حيوان مقيد بالمسوحات فالكلية والجنسية صادقة على زيد لان الصادق على الصادق على الشيء صادق
على ذلك الشيء فصار ان يكون الشخص كليا وكونه طبيعيا وكذا يكون الطبع صادقا على الحيوان من حيث هو مفهوما
والحيوان من حيث هو مفهوما صادق على النوع وهو الانسان لانه حيوان مقيد بالمتنوعات والجنس صادق على النوع
فيكون ان يكون النوع جنسا طبيعيا مثلا لقول الانسان حيوان من حيث هو مفهوما وكل حيوان من حيث هو مفهوما طبيعي
فالانسان طبيعي وايضا اشار الى المحذور انما هو ان الطبع ان اراد طبيعة من الطبائع صحيح كونه الجنس والطبيعي والنوع
الطبيعي وعندها كالفصل الطبعي الخاصه الطبيعة كذا في طبيعة من الطبائع فلا امتياز في مفهومها والطبيعية اصلا
لان مفهوم الكل مع قولنا طبيعة من الطبائع والامساك بها انما يحصل في العوارض بان يحصل لبعضها صفة وبعضها
الى غير ذلك فاذا لم يعتبر من العوارض معها حصل الامساك بها بان يكون البعض جنسا طبيعيا والبعض الآخر نوعا
طبيعيا وبالحكمة الكليات الخمس الطبيعية لا يسلان كل واحد منها طبيعة من الطبائع وان اراد ان يكون الكل الطبيعي
من حيث هو مفهوما طبيعيا او صادقا لعروضه الكلية لا الطبيعة من حيث هو مفهوما طبيعي كونه الطبع الطبيعي الطبيعة
لكن وبذلك ان غيره اي النوع الطبيعي كونه الطبيعة من حيث هو مفهوما طبيعي فلا يكون الحيوان من حيث هو مفهوما طبيعيا بل لابد
من هذا المفهوم ان عروضه الكلية يعني الحيوان باعتبار كونه معرضا للطبيعة لا كونه طبيعيا والكل الطبيعي هو الحيوان
لا باعتبار طبيعته بل من حيث هو اصل اي الحيوان في الفعل صام لان كونه مقولا على كثيرين وقد نص عليه ان على ما ذكرنا من

بقولهم لا يحل الكل المطلق على انواع موضوعه انه لا يحل على انواع موضوعه اذ لم يكن تلك الانواع انواعا ايضا
وفي السماء ان الحقل المطلق على شئان احدهما انواعه فهو مطلقا اسمه وحده اذ يقال الكل واحد من الحقل المطلق
الساؤل وهو سلطان جنس كل علمه حد والآخر انواع موضوعه فهو لا يعطى شئان منها فان الانسان موضوع
من الحيوان لا يحل علمه مع احدهما معارض الحيوان من الحقل المطلق لا يحل علمه مع احدهما معارض الحيوان من الحقل المطلق
وكذلك من جهة طسعه صفة التي فوهة بل من جهة الامور التي هي من طسعه الكلام تبين ان حمل الكل على الانسان ليس حيث
انه مدرج في الحيوان الذي يوصله الكلية من حيث مفسر الاخراد والكل المطلق اذا قيل انواعا فليس
عرض له ان يكون مفسرا لهذا الاسرار كليا وحسب طبيعيا وهو ان الكل المطلق في كل حال الاعطاء
والكل مع او اعطى من الحقل المطلق في كل حال اعطى من الحقل المطلق في كل حال اعطى من الحقل المطلق
احدهما اسرار من حيث هو وهو الآخر اسرار من حيث هو وهو الآخر اسرار من حيث هو وهو الآخر اسرار من حيث هو
محو لا بالاعطاء ان يكون حقا طسعا ولا يكون محلا او الا لزم ان يكون النوع حقا طسعا والفصل والخاصة العرض
العام كذا تبين ان المحقق وجد هذه المسئلة في الطبيعة والمطلق والعقل وان كان حار فاعين المساعدة اي
صناعة المنطق قال الشارح القائل قد بان ان طسعا امور اربعة علمه منها كليات واربعة منها لفظية والاربع فالحق
من موضوع هذه الامور الخارجية لا يحل منطقيا لان المطلق لا ياتي الا من احوال المعقولات الثانية من حيثها موصولة
الى المعقولات والوصف الخارجي ليس من احوال المعقولات الثانية لان المعقولات الثانية هي محل ان يوجد في الخارج
ولو جازنا انه يكون من احوال المعقولات الثانية كمن احوال النافعة في الايضاح الا ان المتأخر من معصون
كسان الكل المطلق منها ان من الكلمات المذكورة على ما اصطفا على اعليه مع الطسعه من حيثها فانما اصطفا
علمه ان الكل المطلق لو كان عبارة عن الطسعه من حيثها معروضة للكل فلا شك انها لا تكون موصوفة في الخارج لان
الطسعه من حيثها مفسرة بالعمم لا تحقق لها في الخارج لان كل ماله محقق في الخارج فهو مفسر خاص لا عام وتكون الاربع
ان المطلق والعقل على علمه وهو الا ان علمهم بان ايضاح بعض مسائله ان بعض المسائل المطلق وطسعه وطسعه
اذا و ايعاد كتحليل موضوع علمه ان ياب وجود الطسعه لان التمثيلات موصوف ايعادها على اوصاف الطسعه في بعض
اسم العلم الذي ذكرته موصوفة مثل ان يكون الطسعه الحيوان الموصوفة في الخارج لا توصف فعال الحيوان المعقول على ان
و انفس هذا التاميم اذ عرف ان في الخارج حقائق محسوسة على بعضها على بعض فينبغي ان يكون للعلم عالما بوضوح في الخارج
مع العلم ان كل مسئلة فظهر ان الايضاح بعض مسائله موقوف على وجود الطسعه ولان المنطق مفسر طسعا الاسماء وياخذ
عوارضها العقلية ويبحث عن احوالها على وجه سري الكل الطساع وطقس علمها وفعال ان كل العوارض مطابقة لكل الطساع
والاشكال ان كل ما مع حق ايضاح اذ عرف ان الطساع الاسماء وفعال في الخارج مع كون ادنى التنبية في بيان وجودها

ان يوصف

اي وجود الكل الطسعي كما في الخلق فانها في الاخرى ففهم مؤنة شارة ولا يوصف اصحاب المسائل على وزعمهم
فولهم ان موضوع في الخارج والحيوان جزوا وقرا الموضوع موضوع كاف في بيان وجوده ونحن نشتر في بيان
فيما ذكره الحس في بيان وجوده وتشتيف الله شامسا مع ان علمه ان على ما ذكره الحس مقبلا معارض العقل مسلم
وطسعه شوا على عقليته والتعصب مسلم قال ان الحق وهو الكل الطسعي فاني ارجح يقيني وقال في البيان الكل الطسعي
في الايمان مشتق عن اسائه نابرة ان ومع ذلك يقول هذا الحيوان الحيوان فاما هذا الحيوان الموضوع في الخارج
وجزا الموضوع موضوع اي اذ اوجد هذا الحيوان في الخارج وهو ريد مثلا كعلم الحيوان المطلق موضوع ايضا فاطنو الذي
موجود في ان هذا الحيوان اما الحيوان من حيث هو او الحيوان مع قيد وفائدة هذا التزديد دفع منع من منع ان الحيوان الذي
موجود هذا الحيوان من حيث هو يلزم منه وجوده الكل الطسعي كما قال في البيان فان هذا الحيوان الذي هو هذا
الحيوان من حيث هو هذا الحيوان مقيد قلت ارجع الى نفسك وتيق فان كل مقيد مركب من القيد والمقيد وبعود الطساع فيه
ولا بد ان يكون موضوع من امور لا تنافي في الوصف فالحق الحيوان من حيث هو لا بشرط في موضوع في الخارج فان في الاول ان
الحيوان من حيث هو يشترط المطلق لا يكون ان الحيوان من حيث هو موضوع في الخارج وهو الكل الطسعي وان كان التاميم
الحيوان مع قيد يعود الكلام في الحيوان الذي هو جوف ان هذا الحيوان مع قيد يعود الكلام الى الحيوان موضوع في الخارج
المقيد فلهذا ما ان يكون مقيدا او من حيث هو وان المطلق الاول يعود الكلام قايما سلسلا او ينهي الى حيوان من حيث هو والنسبة
بطا فحينئذ الانتهاء الى الحيوان من حيث هو وهو الكل الطسعي عند المتأخر من كماله فمعلوم وجوده في الخارج وهو المطلق قال والمسلم
اي الحيوان الذي هو في الاسماء الحيوان الخارجي من امور غير مسامحة بل ينهي الى الحيوان الذي هو في الحيوان من
من حيث هو وعلى تقدير التسليم فاطم وموضوعه الكل الطسعي في الخارج حاصل لان الحيوان هو الحيوان الذي مع القيد
الغير المسامحة ومع ان يكون ان الحيوان الذي هو الحيوان المقيد يعود غير مسامحة مع شئ من القيود والاشكال
ذكر القيود واطرافها ان في كل القيود واطرافها فاما اذا اخذنا الحيوان هو اوجس القيود التي لا يتناهي في اخر
مقيد بالجزء الاول فلو كان مع الحيوان المأخوذ على هذا الوصف قيد كان ذلك القيد واطرافه في كل القيود الغير المسامحة
لانا اذا اخذنا اوجس القيود فلا يخرج عنها شئ من احوال القيود والالم يكن جميعا وكان مع ذلك خارجا عنها لانه مقيد من الحيوان
الواقع في مقابلة كل القيود فاذن هذا النتيجة الدليل الحيوان لا بشرط شئ ان الحيوان من حيث هو من غير اسرار هو مقيد
في الخارج وهو الكل الطسعي واما قوله ان قوله الحق ونفسه بوضوح لا مع من رتبة فلا دخل له ان هذا القول الدليل والافا و
ان المقيد هذا القول شارة الى وجوده في الخارج فانه علم من الدليل المذكور ان الطسعه موضوع في الخارج وعلم من هذا القول ان
الكل موضوع في الخارج فانه لما بين ان الكل الطسعي موضوع في الخارج ولا شك ان الحق الطسعي هو الذي حصل في العقل فان نفس
لا مع من الشدة مقيد وجد في الخارج ما لا مع نفس من موضوع الشدة فلو كان الكل المفسر في الخارج بالكلية موضوع

الحيوان

الذي

اد

عامر

18

2913

مور

الفصل

قام

五

الاول

حاصلها هو وضع الشيء في مكانه لا يشك ان الحامض من جنس من غير الحامض المعروفه فانه احسن منها ونسبة العام الى الخاص
لنفسه الشيء الى نفسه اعلم انه لا شك من جنس من جنس بالاعتبار للحامض من جنسها مقتضية بالخاص الماخوذ منها
وجه التقييد دون التبريد وهذا الكفر من المعاني في المصنف النسبة على قانون الله الا ان الشيء لم ينفك الله ان المساور
من استبان شيئا الى شيئا آخر فغيره كما بالذات وعلى كل بعد بيان على كل بعد بيان وان من تفسيره ان الله ان بعد بيان
والشفاء للذات التي لا تفسر تفسيره والذات على الحامض بالذات العام كالسوء والى ان السوء ان الله بالتفسير لانه ان الله لم يرد ولم يرد
دال على معصية لانه ذات الله بالذات وقد فرغنا سبق ان الدال على الحامض على المعول في جواب ما هو وقت الحامض في الدال
الحامض المختص والدال على الحامض المشترك بين الحامضات والدال على الحامض المشترك بين الحامضات والقسم الاول وهو
الحامض المشترك الى الواحد وخارج عن اقسام الكمال الذي نحن بصدده فلم يبق الا صريح ومما هو السوء وكل واحد منهما دال على
فهو ذات المعينين واهم مما يقال عليه من انواعه واما النوع فهو ذات واحد المعينين واهم مما يقال عليه من انواعه
وزعم بعضهم ان الدال على الحامض هو الدال على العام وهو لا وان اصحابه في العكس حيث يسمون كل دال على الحامض كونهما
في العرف صرحا وفيه ما لا يشك ان الدال على الحامض اصلا لا في فصله بل في كل دال على الحامض في كل دال على الحامض
ان من يفسر الدال ولا يجوز ان يكون الدال على الحامض دالا لان كان دالا على الحامض المحض وهو السوء
لانه على ذلك السوء يكون دالا على الحامض المشترك فيكون صراحا فاصرفه كذلك لان الدال على الحامض هو كان دالا على الحامض
المشتركة او على الحامض المختص ان يكون ذاتيا ام وان كان هذا الاصطلاح في تفسير الدال على الحامض فان البعض
فسره بالسوء في جواب ما هو وهو صريح والحق فسرته بالذات العام وهو صريح ايضا حيث كان
الاصطلاح في ان الدال على الحامض هو الدال العام ولا متعلقا بالذات كالاصل في الاول ان الدال على الحامض هو
ذاتي وكان في هذا الاصطلاح في نوعه ان مفسر على الاصطلاح الواقع في تفسير الدال وهو علم ان من يقول بان الدال على الحامض
يقول ان الدال على الحامض هو الدال على العام من يقول ان الدال على الحامض هو الدال على الحامض الا ان العام يقع
بموقعه على كل دال على الحامض سواء في العرف او في الواقع لان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام
فمن يعلم ان بناءه ان من يفسر في مفسر معقول فيقول ان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام
في تفسيره ان قائم فوقه في التفسير مفسر على الاصطلاح الاول كان هو على الحامض من كنهه كنهه قائم
قائم على كنهه مفسر على الاصطلاح الاول كان هو على الحامض من كنهه كنهه قائم على كنهه مفسر على الاصطلاح الاول كان هو على الحامض من كنهه كنهه قائم
على الحامض بالذات العام ان فصل الحامض فان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام ان فصل الحامض فان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام
وفصل الحامض فان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام ان فصل الحامض فان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام
على الحامض فان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام ان فصل الحامض فان الدال على الحامض هو الدال على الحامض بالذات العام

نواق

بعض لفظه دالا على الحامض بل لا بد ان يكون دالا على الحامض بالمطابقة فان هذا جواب الاصطلاح فلهذا لا يساعده علم
ما عليه ارباب الصاعه من الاصطلاحات ثم اننا قد علمنا انهم يحلون الجواب وما في من الامور المشتركة بين الجواب
للمفسر فصولا لا يمكن لا دوال على الحامض المشتركة بينها كالحامض واما مثاله وكذا الى ان في الساطع ونظائره فاما
الحامض المشترك النوع فانهم يحلون فيها فصولا لا دوال على الحامض المشتركة بينها كالحامض واما مثاله وكذا الى ان في الساطع ونظائره فاما
دلالة على الحامض بالمطابقة ودلالة الفصل عليها ليست بالمطابقة فلا يكون مقولا في جواب ما هو على ان الفصل
مطلق ان سواء كان فصل الجنس او فصل النوع لا دلالة له باللام على الحامض اصلا لانه ان الله منها مفهوم قطعا فان مفهوم
الحامض في مفهوم الساطع وفي كل مفهوم مشترك من الحامض والاشياء ان الله الحامض ان الله الحامض في مفهوم الساطع وفي كل مفهوم مشترك من الحامض والاشياء
ان الله الحامض والاشياء والاشياء لا بد ان على الاخص باحدى الدالات وهذا معنى على كل مطابقة ان الله الحامض في مفهوم الساطع وفي كل مفهوم مشترك من الحامض والاشياء
في الالزام للروم الدال اما اذا فسرت الدلالة بان واذا فلا شبهة في ان الفصل دالة الحامض على المشتركة او الحامض
المختصه وايضا لودل الفصل على الحامض باللام الحامض مقول في جواب السؤال عنهما مع انه ليس باللام الحامض
الفصل هو مفهوم ان صور الحامض كنهها فيكون التعريف به ان الفصل هو الحامض في تعريف الحامض ان
في تعريفه ان حواما سماعا منه فان احدا اطلق ولم يعد بالعام والساقص يكون المراد منه احد العام اد المطابق
الكمال كما عرفت في موضوعه ولان لفظ الحامض عيان عن كنهه الشيء وعامة كنهه انما هو هذه العام لانه المعول
في الجواب المتكلم له وهو الكنه دون سائر التعريفات فان احد العام عند القوم عيان على سائر مصور
الحامض كنهها مع انهم صرحوا بخلافه ان مع ان القوم صرحوا بان ان هو التعريف به وحده كان حادنا قضا واذا قد
خطا في تعريفه حطامهم لهم على منشأ غلطهم وهو تفسير الدال على الحامض بالذات العام بالعرف بين نفس الجواب الذي
هو الحامض وسائر الواقع والدال على الحامض في الجواب الذي هو الحامض لانهم لم يفتضوا له ان الفرق بين مفهومه
الذاتي جزء الحامض واحدوه والاعلى الحامض فلم يفرقوا بين الحامض وسائرها ومان ذلك ان اذا سئل عن الحامض المشترك
قولك ما الان في العرف كان الجواب ما الذي هو دال عليها كالحامض ولكن فصل الحامض داخل في الجواب لانه دل
بالفصل فهو لانه لما فسر الدال على الحامض بالذات العام لم يفرقوا بين الجواب الذي هو الحامض والمفهوم المشترك ونسبة الاصل
فهو الذي هو دال على جملتها كالحامض في الجواب كذا دالا على الحامض واذا سئل عن الحامض المشترك في قوله تعالى
كان الجواب بما يدل على عامها كالحامض الناطق وكونه فصلها واما معا ومقولا في طريق ما هو لانه دال على الحامض في
فسر الدال بذكر التفسير جعل الواقع في الطريق كالسوء في كونه دالا على الحامض المختص ومقولا في الجواب عنهما فان
تات دالا على الحامض المشترك ومقولا في الجواب واخرى واقعا في طريق ما هو وجزء من الدال على الحامض هو عام الحامض
وواحد من الحامض المختص ومفهوم كونه جنس معاير الكونه وان كان معروضا ذاتا واحد وذكر ان الله في الفرق بين

بعض

اصناف

ان قلت

1891

اشرح الحاشية قد يكون معقوله مع ان احوالها لا يكون معلومة على سبيل التفصيل بل يكون معلومة على الاحمال فان يكون حاشية
 في العقل غير متناهية ولا ينفصل العقل اليها حتى يحيط بها كالنار والشمس اليها وكونه معلومة على التفصيل والاشارة
 لهما من كلام الشيخ ان العلم التفصيلي هو العلم بالشئ مع العلم بامساره عن غيره ومن العلم الاحمال العلم بالشيء مع
 انفصله عن امساره فالحال الذي على ما فهمه المحققون يكون مع قول الشيخ ان الاحوال لابد ان يكون معلومة عند
 العلم بالحاشية لكن بما يقع الاحوال ان لا يكون معلومة الامساره عن غيره وادنا حصر ان الاحوال بالنار ليعا اذا اوصف
 العقل اليها والاشارة على ما في الظهور بالنار سماعا منه حصل العلم بامساره وتتميز مفصلة ان الاحوال يحصل مفصلة
 عند العلم بامساره وحصل العلم بالامساره يكون الاحوال معلومة بالاحمال فاذا حصل العلم بامساره صار معلومة
 على التفصيل فمن قوله ان الاحوال كذا الى قول الامام مع قول الشيخ على ما فهمه المحققون والمعروف من كتب الشيخ غير ذلك
 ما يصرح اشرار الفاضل بعد هذا المعقوله الذي يوضح وليس ما فهمه بشئ ادل من هذا الصلاح في نفس العلم بالشئ الى
 هو اختلاف ما مضى من انضمام علم اخر وعدم انضمام الله وكما بعد العلم بالشئ مع العلم بامساره ومع عدمه يمكن ان
 يعتبر العلم بالشيء لازم او للمزوم كان له ومع عدمه فالصواب في عصر الاحمال والتفصيل ما سباني كحقيق كلامه
 ان الامام انكر العلم الاحمال وقال ليس العلم بالشئ الى انشاء الاحمال ان حصل العلم على سبيل التفصيل والامام
 في شان ذلك طرعا ما ذكر في بعض رسائله وهو انه لو لم يحصل لبعض الادات صور في الذهن عند العلم بالحاشية
 العلم بالحاشية مسكوما للعلم بداتها وان حصل لكل داني صور في الذهن فهو العلم بالتفصيل والاول بلا فصل الثاني وهو
 ان العلم بالحاشية معلوم العلم بالاشياء مفصلة والاشياء هو المذكور في المحقق ما ذكره الكتاب وهو مبني على ما فهمه علماء
 من العلم الاحمال والتفصيل وقد انكشف لك حاله وتقرير ما قال الامام من الدليل ان يقال لا حق للعلم الاحمال بل لابد
 من العلم بالاشياء عند العلم بالحاشية على سبيل التفصيل عند العلم بالحاشية والاشياء وان لم يعلم الاحوال على سبيل التفصيل عند العلم
 بالحاشية لزم احد الامر من ان عدم العلم بالاشياء عند العلم بالاشياء على سبيل التفصيل على غير عدمه اي عدم العلم بالاشياء على
 التفصيل ولكن منها بما بيان اللزوم اي لزوم احد الامر من انه لا يمكن ان يكون العلم بالحاشية محله او في اي حال كون احوالها
 محله فاما ان يكون العلم بالاشياء حاصلا او لا وان لم يكن حاصلا ما كرم الامر الاول اي العلم بالحاشية مع عدم العلم بالاشياء وان
 كان العلم حاصلا بالاشياء لم يكن كذا الاحوال متفيزة في الاصل لان كل معلوم ممتنع عند العقل عن غير المعلوم فكل علم حاصلا
 بامساره اي بامساره الاحوال عن غير ما يمكن ان الاحوال معلومة بامساره وهو الامر الثاني اي العلم بالاشياء على سبيل التفصيل على غير
 علومه ومتوقف الدليل المذكور للامام ضعيف لانا لان العلم بالاشياء معلوم العلم بامساره اي بامساره الاحوال اي بامساره الاشياء
 التي من البريد جميع العلم بامساره الاحوال لان الانسان ربما تصور ساء ولا ينفصل الى صورته الحاصلة في ذهنه فلا يلاحظها ولا
 يستر عن غيرها وربما يلاحظها ويميزها عن غيرها فيما اذا قصد تصور الشئ فبعد حصول صورته في الذهن فلا يلاحظها ويميزها عن غيرها

قد يكون ملا حظا بالقصد مما را عن غيره اسبابا اما وقد لا يكون كذلك مع كون معلوما في الحال معا قال والذال الخ
اقول للذال معان اخرى غير كتاب اساعون قد سبق ان الذال في كتاب اساعون وهو الحاشية يقال ان الذال عليها
ان على كذا معاني بالاشارة الى ان الاشارة على كذا معاني على كذا معاني الى اربعة اقسام قسم يتعلق بالمحور
وقسم يتعلق بالجل وقسم يتعلق بالسبب وقسم يتعلق بالوجود اي يطلق الذال على المحور والجل على السبب
وعلى الموضوع القسم الاول ما يتعلق بالمحور وهو اربعة اقسام فالاول المحور الذي عكس انعكاسه عن الشيء بغيره فيه
الدراسات ولوازم الحاشية بغيره كانت او غير سم ولوازم الموضوع كالسود والحبيش واليتناول البلية الاول فقط و
الثالث كمن باللات واللوارم السمة بالمعنى الرابع كمن بالدراسك واللوارم السمة بالمعنى الخامس كمن باللات
انفكاكه عن ماله الشئ كساو الروا اما الثالث للفاصل السمة الى الثالث اذ عكس انعكاسه كساو الروا بالفاصل
عن ماله الثالث وهو ان السمة من الاول لان ما عكس انعكاسه عن ماله الشئ عكس انعكاسه في الشئ من غير عكس ما
عكس انعكاسه عن الشئ السمة انفكاكه عن الماهية كسواران يكون اللزوم لوجوده كذا الشئ دون ماله كذا في السود والحبيش
الثالث ما عكس اي المحور الذي عكس رفته عن الماهية بالمعنى الذي سبق يعني انه اذ الصور الذال وهو صورة الماهية
امع الحكم بسلبيه عنها كالزوجة للاربع فانه اذا تصور ماله الاربع مع الروضة لاربعه ان يقال الاربعه للسبب في وهو ان
الثالث احسن من الثاني لان ما عكس اربعة عن الماهية في الدامن عكس انعكاسه عنها اي عن الماهية في نفس الامر والاي وان لم عكس
انفكاكه عنها في نفس الامر لا ارتفاع الا مان ان الوثوق عن البديهيات اي عن البديهيات كمن تصور طرفيها كافي في يوم العقل
باللزم بينهما اذ لا يخفى ان ما عكس ارتفاعه عن الماهية في الدامن بل كسبها به باخذ الصور كذا كان كسبها من قبل الاو
التي على اقوى من الصور وان فلا بد ان عكس انعكاسه عنها في نفس الامر والاربع الوثوق عن البديهيات كمن تصور
انعكاسه عن ماله الشئ كساو الروا اما الثالث للفاصل السمة الى الثالث اذ عكس انعكاسه كساو الروا بالفاصل
اعلم ان اللزوم في المعنى الثالث في معنى وفي المعنى الثاني كمن في الامر اللزوم اعلم من ان يكون كسبها في اول وقت كان اللزوم هو
دونها كسبها في الامر من اللزوم في نفس الامر منها كسواران يكون اللزوم سكا ما رواه الى ذكر بقوله
ولا سكا كسبها في الامر الغير البسيطة فانها عكس انعكاسه عنها في نفس الامر دون الدامن فان اللزوم عن معلوم لنا ما لم يبين
ما لم يكن كساو الروا اما الثالث للفاصل السمة الى الثالث اذ عكس انعكاسه كساو الروا بالفاصل
مسألة لغاية عكس كساو الروا في كتاب اقليدس وانما قلنا في السطوح المسبوبة لان هذا الى في مثلثات السطوح الكروية في
مستقيم في الواقع في عالم الهيئة وهذا التقيد يعلم بقوة كتاب اقليدس الرابع ما كان المحور الذي كسبها به للماهية وقد عرفت
معناه وكما انه لا يخفى صور الماهية لا مع تصور موضوعه سواء ان الرابع احسن من الثالث لان المحور اذ كان كسبها في الصور
الامر موضوعه لا يعلق عليه عن تصور اما اذ لم يعلق عليه عن تصور رابع الا طول عنه في تصور الاربع مع طول

عن اولها

البلية
ان ثمانية

الاشارة
على كذا معاني

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

زوجتها وكل من ملن البلية احسن مما جعله هذا شرح ما في الكتاب اذ قال فيه وكل منها احسن مما قبله اي كل من ملن
ايها السك والبالث والرابع احسن مما قبله سماعا منه الثاني من معاني الذال ما يتعلق بالمحور وهو ثمانية اقسام الاول
ان يكون الموضوع مسجدا للموضوعه كقولنا الانسان كذا فقال له هل ذال اي معان المحور على هذا الموضوع على المحور الذال
وكذا في بواق الاقسام واما الثاني في مالا يوقع الموضوع مسجدا للموضوعه محل عرض كقولنا الانسان كذا فقال له
يكون المحور اعلم من الموضوع على المحور على الموضوع سمي المحور الذال فاعلم في مثل قولنا الانسان كذا فقال له
هذا المعنى وعرض في المعنى الاول لان الوصف وان كان احسن من المحور لان يكون موضوعا للذات وبارائه اي
معان المحور العرض وهو مالا يكون المحور كذا اما ما للموضوع او احسن منه الثالث ان يكون المحور خاصا للموضوع
ما يخصه اي محولا عليه ان على الموضوع بالمواظاة والاستدقاق على عرض كذا لا يصح للمحور فان المحور لا يصف على
الحوان لا يصح يقال له هل ذال اي محل السام على الحوان لا يصح يقال له محول عليه محلا عرضيا لان السام
حاصل له ما يخصه فلا يقال الحوان ببيان كذا في البيان ويفسر المحور الحاصل للموضوع باطرافه على المحور
محل المواظاة موافق ما عدم ومنهم من فسر الحاصل للموضوع صفة على كذا فانما بالموضوع صفة او كان حاصله
له صفة طعة او عكس كقولنا المحور الى اسفل والى فوق فان الحركة قاعد المحور صفة ماله كذا لان مالا
يكون قاعا بالموضوع صفة محله عرض كقولنا حال السهمية محول فاوله ليست قاعد المحور صفة بل قاعد السهمية
الرابع ان يحصل ان المحور موضوعا لخاصة طعة كقولنا المحور الى الاسفل وما ليس باقتضا طبع الموضوع عرض اي
محل عرض كقولنا المحور الى خوف الحامس ان يكون المحور دايما النبوت للموضوع كقولنا الزنجي السود فالحل
بالذات وما لا يدوم كقولنا الزنجي ماش فالحل فيه بالعرض السادس ان يحصل ان المحور موضوعا بلا واسطة
كقولنا الانسان ماش فله مقابلة العرض كقولنا الانسان فاصل فان حله عليه بواسطة السام ان يكون ان
المحور مقوما لموضوعه كقولنا الانسان حيوان وعكس عرض وهو ان يكون الموضوع مقوما للمحور كقولنا الناطق
انسان والحوان انسان سماعا منه وقيل الانسان الانسان مع وهو سهل التام ان الحق في المحور الموضوع للامر
اعلم او احسن ان اول الامر احسن فالحق الفاصل لان ان بواسطة امر ما وهو السام في كتاب البراءة عرضا ذاتا
سواء كان لا خفاة بلا واسطة ما وكم سمي على الموضوع محلا ذاتيا وهل ما يخصه لا عرضية او اعلم سمي محلا عرضيا وقد بينا
في قولنا الكاتب الفاعل انسان عا ان محلا واحدا فكم ذاتيا ما عكس عرضيا ما عكس عرضيا في الاقسام الثمانية وفي
كسبه اجمعها واحدا فكم ذاتيا قال وما لا امر او احسن عرض اي ما يحق للموضوع الامر كالحق في الحركة لا يصف او لا امر
احسن كالحق في الحركة لا يصف او لا امر احسن كالحق في الحركة لا يصف او لا امر احسن كالحق في الحركة لا يصف او لا امر
بما ان السبب المسببة ذاتي اذ ترتب عليه اي ترتب سبب على المسبب اي ما لا يخلو ان كالحق

الدخ للموت او انزاي نوب عليه انما يشرب السموم بالاسهل فانه انما اذا سهل
في الامم بوجه السارحة كالصالحه وعرضي ان كان الشرب الى نور المسيلب على الشرب كليا كلعان البرق للعتور والاطلاع
على الكثير الرابع اي من معاني الذات ما يتعلق بالوصف فالموصوفه ان كان كان قائما بذاته تعالى انه موصوفه بغيره
وهو الماهية التي اذا وضعت في الاعيان كانت لانها موضع وان كان اي الموصوفه قائما بغيره تعالى انه موصوفه بالوصف
وهو الماهية التي اذا وضعت في الاعيان كانت موضع قال والسائر اما خاصة اقول الثالث من اقسام الكل ما كان خارجا
عن الماهية بقتيها ان احد القسمين انه يقع الكل الخارج عن ماهية منسابة اما ان يقع بطبيعة واحدة ان صفة واحدة
هذا السائل له خواص الارضين العامة اول من ان على اما ان يقع بكون واحد وهو الماهية خاصة واما ان يقع ان يقع
وهو العرض العام وثانيهما ان الثاني القسمين ان يقع الكل الخارج عن الماهية اما لازم او غير لازم لان ما يقع عليه
فهو لازم ولا ان وان لم يقع فغير لازم سواء كان داخليا في الثبوت او مفارقا ودوام الثبوت لاسا في امكان الاعتقاد في دار
لهذا احوال من كمال مندر ومرتبة ان يقال للزوم معاني ام واحد يقع في الامم هو ما كان منشأ للزوم ذات للزوم او
اللازم او امر مستصلا والمفعول الاضطراري ما كان مسا للزوم دار الملزوم فالملزوم من اللزوم هذا الا ان يكون بالحق الامم
الاضطراري بطلت في قسمهم للزوم الى ما دلالات اللزوم اولاد اللزوم او لا امر منفصل كما سيجي في القسم وان كان بالحق الامم
لا يقع في هذا القسم اي ليس في القسم غير لازم الى المفارق بالقوة والمفارق بالفعل لان المفارق بالقوة هو الدائم والزموم
لا يقع في هذا القسم اي ليس في القسم غير لازم الى المفارق بالقوة والمفارق بالفعل لان المفارق بالقوة هو الدائم والزموم
نفسه وحسبه وهو موصوفه خاصة القسمين فاسد اما القسم الذي سأتى ان كان المراد المعنى الاضطراري وهذا التقسيم غير
اللازم الى المفارق بالفعل والمفارق بالفعل ان كان المراد المعنى الاضطراري وتوضيح الجواب ان يقال احذر تارة ان المراد المعنى الاضطراري
قوله لازم بطلان هذا القسم لان الدوام غير ممكن عن الضرور فكان دائما الثبوت ان المفارق بالفعل لا يقع فلا يقع
قسم من غير اللازم او موصوفه فلو جعل شيئا منه لزوم يكون قسم الشئ شيئا منه ودكر في قلنا الدائم اذا كان كذا لا ينقل
عن الضروريات وما اذا كان ضروريا جاز ان يقال عنها في الجملة كفي هذا القدر في صفة هذا القسم ان يقع في اللازم الى المفارق
بالقوة والمفارق بالفعل شيئا منه واوردنا في الفاصل على هذا الجواب سؤالا في حاشية هذا الكتاب وهو انه اذا كان
امر والضرور بالحق الامم فان الدوام غير ممكن عن الضروريات كذا كان الدائم او ضروريا لا دلالة للثبوت الدائم في الثبوت واللازم
من جهة دائمة وان كانت عن الذات او غير لا فرق بينها فسطر هذا القسم واجاب عنه فيها بان ما ذكر من اللازم في
والضروريات انما هي ان لو كان هذا القسم مستلزم للضروريات والضروريات مستلزمة لهذا القسم واللازم اما ان
الكن المستلزم للضروريات والمستلزم للضروريات من جهة الضروريات وهو المستلزم لهذا القسم واللازم اما ان
للموصوفه فانما هي للزوم فان السائل لازم لوصف الزوم الماهية واللازم ان يكون له ان السائل فان قيل الماهية

فله
الخارجي

لان اللازم ان يكون محمولا والضروريات على الرومي اشارة كثيرة لما يطلق المحمولا على المسبق منه المحمولا في السائل
ممكن الروي عن الرومي يعرف العرض لا سودا كان ان السواد ممكن الروي عن العرض لا يصدق بل محمولا وقوله في السائل
الطبيب صبيغ شدة العرض وصار اسبق فلا ولي ان عمل بالمعنى الموصوفه الخارج والمسل للزوم الماهية كالموجبه
للزوم ولا يثبت عليك تقع لا على ذلك ان القسم اللازم الى الماهية الى لازم الماهية واللازم الوصف في قسم اللازم
الى نفسه والى غيره يردوا يعرف اللازم ما يقع عليه من انما يقع عليه من قسمه الى لازم الوصف الذي لا يقع عليه من الماهية الى
لازم الماهية الذي يقع عليه من الماهية وهذا ان يقع الشئ الى نفسه والى غيره وان لازم الوصف لم يقع عليه من
الماهية كما يعرف فان قلت طرقت ان ما سبق في بعض الاوقات وتسمه على علة وهو هذا الماهية اعلم ان
لكم ما عليه موصوفه او ماهية من حيث هي على الماهية على القدر المشترك بغير الوصف على الماهية الموصوفة والماهية من حيث هي
فاللازم الماهية مطلقا في قسم الى لازم الماهية من حيث هي على الماهية على القدر المشترك بغير الوصف على الماهية الموصوفة والماهية من حيث هي
انفكاكه عن الماهية من حيث هي على الماهية من حيث هي على الماهية على القدر المشترك بغير الوصف على الماهية الموصوفة والماهية من حيث هي
من حيث هي على الماهية من حيث هي على الماهية من حيث هي على الماهية على القدر المشترك بغير الوصف على الماهية الموصوفة والماهية من حيث هي
الى لازم الماهية واللازم الوصف في قسم الشئ الى نفسه والى غيره فاسأل باق بعد ذلك انما يقع عليها من الماهية من حيث هي
الموصوفة ان الماهية الموصوفة في كونه قدرا مشتركا بين الماهية الموصوفة على الماهية من حيث هي على الماهية الموصوفة
بشتر ان اللفظ شيئا عامه واللازم وان كان كونه نوعا من الماهية من حيث هي على الماهية الموصوفة والماهية من حيث هي
الماهية من حيث هي على الماهية من حيث هي على الماهية من حيث هي على الماهية على القدر المشترك بغير الوصف على الماهية الموصوفة والماهية من حيث هي
قد ذكر عن السؤال المشار اليه معلوم ولا يرد على ذلك الجواب ان احد ما عرفت في عند ان رايه معلوم فان قلت ورفعه
هو المرضي عند ان رايه معلوم نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية من نوع اللازم وهو ما يقع عليه من الماهية الموصوفة والماهية من حيث هي
الموصوفة الى في الخارج مع ان المراد من اللازم ما يقع عليه من الماهية الموصوفة فان كان كونه من حيث هي على الماهية من حيث هي
فهو لازم الماهية وان كان مسا في الوصف فهو لازم الوصف كما ان رايه معلوم فاعلم ان الماهية الموصوفة في القسم
هذا اما ان يكون مع الاضطراري على الماهية من حيث هي وهو لازم الماهية ولا ان لا يكون مع الاضطراري عنها وهو لازم الوصف في
المسار الى الاضطراري من الوصف هو الوصف الخارج كذا سمع عنه ويعلم اللازم بشرط الوصف النوعي بطريق المقابلة ولكن
عمله على ما سأل الوصف الخارج واللاضطراري معا في هذا الجواب ايضا لان لا يكون قد اطلق العام وهو الماهية واللازم
الخاص الى الماهية الموصوفة فالاول في الجواب ان بعض العبارات وقال يدل الماهية الشئ فيتم بلا لفظ ولهذا قال ولو قال
اللازم ما يقع عليه من الشئ لم يلزم الى هذه العبارات المذكورة ولا اللازم في قسم ان الشئ اللازم لشيء في نفس الامر سواء
كان لازما للماهية من حيث هي او للماهية بشرط الوصف اذا نسبناه الى العقل فمعرفة العقل لذلك اللزوم في نفس الامر ولا يلزم

لوکان

۱۱۰

عطف

[illegible]

السلام

[illegible]

اوله و الثاني
الوصف

[illegible]

۱۴۵

[illegible]

هذا حكم الخارج في نفس
اتفاقه مع الخارج في نفس

وتبين كون الشئ ثانياً للشئ في نفس الواقع في نفس الأول الأمر هو الشئ في نفس الشئ فمع كون الشئ موضوعاً
في نفس الأمر كونه موضوعاً في حد نفسه ومع كون الشئ موضوعاً في حد ذاته فهو لا يتعلق بأعبار
معينه وفرض فرض وعلمانه ان يكون مظهر الدثار الخارجيه ومناطاً كالسما والارض وغيرهما من بدائع الخلق
وعجائب الموصوعات وكانها قافلتها مناطاً للحكام الخارجيه كالارض والسحاب والطين وادراكها ان يكون
الشئ لنفسه وكيفية غير متعلق بأعبار معينه كشبوت اللزوم موضوعه النهار والليل في نفس الشئ سواء اعتبر
وسواء وجد من دامن او لا فلا شك ان ثبوت الشئ في نفس الأمر لا يسد كونه في نفس الشئ لان الحكم الخارجى
لا يسد موضوعه مبدأ الحكم الخارجى فان الامساع بانفسه ليس في نفس الأمر مع ان شئاً منها ليس في نفس
الأمر ولا لزوم من اسما هذا المحذور في نفس الأمر انتفاء الحكم الخارجى في الواقع الالزام السواء العقلية والواقع
ثم اعلم ان مبدأ الحكم قد يحقق في نفس الأمر كما ان الحكم محقق في ملاءة القول كسبب النص فان ملنا مبدأ الحكم فيكون كسافي
محقق في نفس الأمر كما ان الحكم محقق في نفس الأمر كما ان الحكم محقق في نفس الأمر كما ان الحكم محقق في نفس الأمر
وهو العلم غير محقق فيه وكان ان النهار موضوعه مثلاً في قولنا اذا كان السطح طبعه فالنهار موضوعه محقق في الاعمال
عن ظهور الشئ في الخارج ومبدأه اغنا امساع الاعمال غير محقق في الخارج بل هو امر قفلى سماعاً منه والضرورة
فلما لم يكن موضوعه في نفس الأمر بل هو موضوعه في نفس الأمر كونه في نفس الأمر لا يلزم
لما في نفس الأمر وهذا هو المصدق باللزوم سماعاً منه وملوا كون اذ لا يلزم في الواقع ان كان محققاً
في نفس الأمر كونه لا يتحقق في نفس الأمر بل هو موضوعه في نفس الأمر كونه في نفس الأمر كونه في نفس الأمر
اذا كان الشئ في نفس الأمر وهو اللزوم هذا المحقق متضاف في حقيق وثابها بطلان في كون الأمر في الازمان
للازمنة بهذا المعنى هو متضاف مشهور في المتضاف المشهور في مطلق على معينه اذ ما مجموع الذات والشيء
كونه النسبة وامن والا في حال الذات المعروفة بالنسبة هنا معتبرة بالعروض وفي المعنى الأول بالكون واللزوم بالمعنى
المذكور متضاف مشهور في المعنى الثاني من معنى المتضاف المشهور في معقول اللزوم ما يحقق ان كان معتبراً او لا يكون
الا ان كان في نفس اللزوم بالمعنى الأول اي في نفس المعنى الثاني او بالمعنى الثاني ان كان اذ لا يلزم في الواقع ان كان
المعنى الأول لم يتحقق في الخارج وان عسر كمن ان كان كمن في الكلام فيه وهو لا يسد كونه في نفس اللزوم
معنى النسبة في نفس الأمر في نفس الأمر سماعاً منه واعلم ان المحذور في ذلك ان كان الامام فانه
يعني الامام قال في الحكم في نفس الشئ ان يكون في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ
فيه والاعتناء باطلان فلما لم يكن في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ

ان سلطان

ان سلطان كونه معدوماً في الخارج فكلما لم يكن في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ
لان حصول العرفي سماعاً منه يكون اللزوم المعدوم موضوعاً حال كونه معدوماً فلا فرق اذ لا يتصور في الازمان
معدوم وبغير قوتها الازمان سماعاً منه يكون اللزوم الازمان في الازمان ان كان سماعاً منه في الازمان في الازمان
والاعمال من خواص الوجود لان الاعمال سماعاً منه يكون في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ ان كان في نفس الشئ
لنفسه على ما قالوا في ثبوت ذلك الشئ فيكون المعدوم موضوعاً اما ان كان سلطان كونه موضوعاً في الخارج
فلما قررناه من ان اللزوم ما ان يكون لانه لا يمكن ان يكون في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
الا ان شئاً من هو ان يكون موضوعاً او حذف الازمان في حذف الشئ الازمان معدوماً وعلى هذا ان كان سلطان
الامام لا موضوعه صوابه المذكور في جواب المسألة بان النفس الامارة بالاعمال سماعاً منه في الازمان في الازمان
الاستماع في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
لان النفس في نفس الشئ في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
السند لان المحذور منع السماع في النفس في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
اطلاق السند الاحصاء فلا ينفذ في المنع فانه يمكن ان يقال سلطان النفس في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
النفس في مطلقاً وانما سماعاً منه في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
اللزوم نسبة معلولة للنفس بين فالنفس في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
من سوال الامام على ما عرفت في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
بما لا علم الفرق في نفس اللزوم المعدوم في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
معلوم المعدوم وهو اللزوم في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
يتفادلان في المهورات المعدومة كسما لان في المهورات في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
بما معنونه وحققه في نفس الشئ اما اذا فسر المعدوم فلا اذا لا شك ان لو كان معدوماً لم يبق فرق في نفس اللزوم
المعدوم وبغير عدم اللزوم ولا ان الاعمال من خواص الوجود في الخارج بل الاعمال من خواص الوجود في الازمان
فان كان او دلتها والاعلام لها صور دلتها على الاعمال في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
المطابق في نفس الشئ في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
عدم العلم والمعلوم بان عدم المعلوم سماعاً منه في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
بوجود عدم الشئ واد عدم العلم في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان
وعدم المعلوم في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان في الازمان

السند

واللزام الآخر للمعان ومن العرف على انه لا يجوز ان يكون الواحد مبدء الاثرين من نوعي اللزوم اصطلاحاً بالملزوم
 كونه فاعلاً للملزم وقابل له كونه محلاً له فكونه مصدر عن الواحد اكثر من احدى موضوعيها لان الملزوم لا ينفصل
 واللزوم قد يكون امراً مسلماً فكون الملزوم قابلاً لافعاله وسدور تسليمها ما يقع للملزم منع اسماً الثاني
 فيها ان وجوب تسليم الملزم منع اسماً الثاني في الدليلين وهو قوله في الدليل الاول فيكون قابلاً
 وقوله في الدليل الثاني كونه مصدر الاثرين لعدم تمام الاستدلال المذكور في قوله على القاعدة ان عدم كون
 الشئ فاعلاً وقابلًا وعلى عدم كون الشئ الواحد مصدر الاثرين والمص ذكر المعنى على العكس لان المصطلح
 اذا ادعى الملزمه وكذب السال واراد السائل ان يسمع دلالة مع الملزمه ومنع اسماً السال فيرسل البحث
 ان يسمع او لا الملزمه ثم يميز على قدر تسليمها ان يسمع كذب السال فالملزمه في العكس الاستثنائي بمنزلة
 الصغرى والاسماء اعلمه الكبرى وتوسل الجمع كمن يكون على ترتيب المعدمات واساس الملزمه مقدم على الثاني واذا
 عكس فعله لم يمتنع منع اسماً السال ولا يمتنع الملزمه فاجعل برهانك في منع الشئ بعد ابطاله
 هو الكلام العرضي الملزم واما العرض الملزم فاما ان لا يرد بل يرد واما الموضوع او يرد ولا يرد
 ان لا يرد ولا يرد هو العرض المفارق بالحق كونه السوياً فان يكون استثناء بالنسبة الى ذلك الشئ فيثبت
 له وان كان محكماً الزوال فهذا اشارة الى ما من ان الدوام قد خرج عن الضرورة في الحسب دون التمسك بالذات وهو
 ان يزول هو العرض المفارق بالفعل وهو ما سهل الزوال كالقيام او غيره ان غير الزوال كالتعقيد وهو مرض
 وسواء حله الانسان الى نفسه تليط فكر على السخى ان بعض الصور او الشمايل وقيل يلو جنون الهى وايضا اما
 سريع الزوال كالحل وهو انفعال نفسي نابع للشعور بان العجز حصل للشعور بانه فعل شئ من الاشياء التي لا يمتنع
 ان يعجزها كسيفه او غيره او بطلان في بطل الزوال كالشباب قال المصنف في الانسان واما عمره اللازم فقد يكون
 مفارقاً بالقوة دون العقل كونه الشخص المعنى امياً وقد يكون مفارقاً بالفعل اما سهو كونه في الحسب وصفة
 الوجع واما بغيره كزوال عن الجسم الامم وعسر الزوال قد يمتنع في رواله كالشباب والطفولة للطفل وقد
 لا يمتنع كالزوال الفؤاديه وقيل وسريع الزوال قد يكون سهلاً في الزوال كالحل وقد يكون غيراً كالعشق وكذا البطلان
 قد سهل رواله كالشباب وقد عسر زواله كالرمانه وفي قول الشارح الفاضل اشارة الى هذا قيل في مثل الاشياء
 والاولى ان يقال كالقائم والعاشق والحاج والسيار وان ينعرف انه قد يوضع مباديها لا يمتنع مقامها اعتماداً
 على ذلك المعلوم انه اذ عرف مبدءاً الى رايه منه ان يمتنع ظهوره مما ذكر بان الفكر كونه متجسداً في النوع والعقل
 والخاصة والعرض العام وقد اشارة الى ان الحسب انما ان يكون تمام مبدءاً ما يمتنع ان يكون الذي لا يتأثر الا بالعدد
 لا بالصفة النوع او كونه ان الحكم انما ان يكون في حواضه كونه مشتركاً في النوع والى وان لم

كان

يكن معولاً في جواب ما هو كسب فهو الفصل او كونه في الحكم خارجاً عنها ان عن الحسب فان اخصه
 واحده فهو الخاصة والى وان لم يكن في حواضه هو العرض العام واعرفه في قسم الحكم المفرد الى اقسام
 نسبة الى مبدء الحسب الحسب كما هو طريقة العوم وقد عرفت ما فيه من الفساد فكل ما عرفت
 قسم الشئ في الشفاء فقال والشيخ اسدل على الحسب السعيا بانتهى الى الحكم اما ان يكون ذاتياً فان
 او عرضياً فان كان ذاتياً او بالذات على اصطلاح الشيخ فلما لم يكن خارج عن الماطة حصل نفس الحقيقة
 للماطة سواء كان ذاتياً او عرضياً فالذات ينقسم الى الذات على الماطة وغير الذات عليها والذات على الماطة ينقسم الى
 القسمين والى على الماطة المحسوسة والى على الماطة المشتركة وعبر الدال عليها اصل الفصل والذات عليها اما بالذات
 او النوع والذات عند قسم الى مبدء اقسام الحسب النوع والعقل واثار الى ما ذكره قوله فاما ان يدل على
 الماطة ان يكون في جواب ما هو اولاً يدل فان دل على الماطة فان كان دال على الماطة المشتركة بين الماطة والخاصة
 الحسب هو الحسب وان كان دال على الماطة الحسب كما هو الحسب الا بالعدد فهو نوع وان لم يدل على الماطة فلا يجوز ان
 يكون اعم من الذات المشتركة والى وان كان اعم من الذات المشتركة لول على الماطة المشتركة وقد فرضنا انه عند الدال
 في الشئ انما من الذات اعني عند الدال على الماطة فاعني الى الذات الذي لم يكن على الماطة اخص منه ان من اعم
 المشتركة فان قيل الدال لا يدل على الماطة وان لم وان يكون اعم من الذات المشتركة لان يكون اخص منه طوار ان لا يكون كذلك
 الماطة هو اعم من شئ الا ان بان يكون مركبة من امرين متساويين او امور متساوية اجزاء في كلام الشيخ بنينا
 على اسما مركبة منه من ذلك وعلى وجوب ان يكون للماطة الامور من سائر الاجزاء وانما كان اخص من اعم
 الذات على ذلك السدور لانه لو لم يكن اخص منه لكان اما مساو له او مساو له وكلامه ما هو متعين ان يكون
 اخصاً ما ان لا يجوز ان يكون مساوياً لعم الذات لان الكلام في الاجزاء الحسب والى الماطة يحسب بعضها على بعض وحي
 لا مساوية بينها واما ان لا يجوز ان يكون مساوياً له لانه لا يكون منه صلاخ المفروض وهو اننا فرضنا اعم الذات وحي
 لا يكون كذلك لان الدال المساوي لا يمتنع ان يكون مشتركاً في الذات الذي عرض له اعم الذات
 لعم منه اذ هو مساو له فلا يكون اعم الذات فبقين ما ذكر من انه اخص منه سماعاً منه وهو فصل في الماطة
 لا صلاح للتميز الى الماطة عن بعض المشار كات في اعم الذات وان كان اي الحكم عرضياً فاما ان لا يكون مشتركاً
 فيه لا اعم ان لا يكون مشتركاً في الماطة المحسوسة بل يكون محسوسة هو الخاصة او يكون مشتركاً في الماطة
 وهو العرض العام واذ قد وقع النزاع عن اقسام الحكم الحسب فقد جاز ان يستر عني مباحثها التفصيلية
 وقد روت العادة في العوم بغير اعم اعم النوع ان يعدم الحكم النوع فيكون النوع مشتركاً في الماطة
 من النوع واعم اي كونه اعم منه فهو اي الحسب واصل في العقل فبطل وقوله واعم لا دخل في الدليل لان العوم
 كان في الحواض الحسب

لقد

اليها اي الاصناف التي تتماثل في عدم صدق الجوانب والصور على كسرها من مختلفه النوع الحقيق الثاني الاخرين
 انه لا يمكن ان يكون نوع اصنافي حقيقا لان النوع الاصنافي يعارض عليه وعلى غيره الجوانب والصور وكما قلنا فانما
 كل ما يقال عليه وعلى غيره الجوانب والصور فهو نوع حقيق اذ اضاف الى انما عرفت بالحق ان الله ان النوع
 الحقيق كما سبق ان امره لا بالنوع المضاف في تعريف الجنس النوع الحقيق هو كل اضافي حقيق وبيان ذلك ان الجوانب
 انما هي من النوع الحقيق ولا معنى للنوع المضاف في الاضافه الذي يعكس الى الله والتحقق فيه ان يقال الاضافه
 ان الاصناف العالم والموسوطه انما هي بالحق الى الاصناف والموسوطه لان النوع الاصنافي هو نوعا
 حقيقه لم يكن الاصناف العالم والموسوطه اصلا بالحق انما هي لانها لا يكونان بغير ان يكونا من النوع
 في تعريف الجنس النوع الحقيق كما يتحقق بالحق الى النوع الحقيق وانما اشار الله تعالى في قوله
 اعلمت بالحق ان الله الذي يقال المعلوم من تعريف الجوانب والصور ان يكون النوع الحقيق واما ان الاصناف
 الحقيق هو تعريف الجنس وكذا قلنا ان يكون النوع الحقيق هو النوع الحقيق ولا يمكن ان يكون كل نوع اضافي حقيقا لان
 الجنس الذي يعارض على النوع المضاف لا يمكن ان يكون جنسا بالحق لان الله تعالى عليه وعلى غيره في صورته يكون كل نوع
 اضافي حقيقا لان الاضافه الى النوع الحقيق هي في ذاته التقدير وقد عرفت ان الله تعالى عليه وعلى غيره في صورته يكون كل نوع
 وكل واحد من المضافات انما يعكس الى الآخر في ان يصدق كل منهما من المضافه ببيان الاضافه
 مع سمي ان تعريف احد المضافات اذ كان صداله وحران بوجوده نوعه ذات المضاف الاخره على صفة الاضافه
 لا معارضه لعلها لا بعد تغفل تلك الذات وتبين ان الجوانب والصور في الشفا بوضوح جميع ما ذكره لنا الى قوله
 السالط مع كلام الشفا في الشفا الكثر الاستاذ احسن ما ربه اما اول قلنا ان الجوانب والصور في ذاته يكون قوله
 او عين الشبهه كسرها في كل اذ من شأنه ان من شأن الجوانب والصور في بعض معدمات الشبهه بعد الشبهه
 الثانيه ولا فرق منها في مقدمتها ثلث الاول النوع هو في الثانيه ان الجوانب والصور في ذاته يكون قوله
 في شئ منها فلا يكون الجوانب والصور سماعا منه واما بيان قلنا ان تعريف الجوانب والصور في ذاته يكون قوله
 ذكر كل من المضافات في بيان الاضافه ان تعريف الاضافه ما سمي مشتقا عما هو وطاها اذ كان السؤال هل هذا هو
 دور في تعريف الجوانب والصور في تعريف شفا المضافات مما ذكره نعم في شفا لادفع بها واما انما
 فلان المضافات تعرف في كل منها من الاضافه بالحق والافرق بينهما بغير التعقل في التعقل بالشئ والعقل مع الشئ
 والجوانب والصور في تعريف الشبهه يعرف بغير التعقل في سماعا منه فان الذي يعرف به الشئ ان تعقله يكون
 من معرفة الشئ او بقاء المعلوم عليه انما يذكر الشئ الذي يعرف مع الشئ ان يعرف هو ما هو الاضافه
 يعرف الشئ يعرف الشئ يعرف المعلوم الذي يعرف مع الشئ كما اذا حصل العرفان يعرف الاضافه

د

ثانيا

بانه

بانه طيور ان الذي يتولد من نطفه الاخر يعرف الابن معه وهو الحيوان الذي يتولد من نطفه صوان اخر فان يعرف كل من
 المتضايفين مع الاصل الاصل كما قال فلا يعرف احد المضافات الاصل بل كل منهما في تعريف الاخر على ضرب من السلف
 والايمان بيان ذلك ان الكل من المتضايفين كما ان الابن مثلا فهو ما وذا تاليفهم كل منهما لا يمكن تعقله خصوصه
 الامع يعرف مفهوم الاخر ولا يمكن تعقله ايضا الا بعد فعله فاذ اراد تعريف مفهوم او معلوما وان يذكر فيه
 ذات الاخر محدوده عن الاضافه اما ذكر ذاته فلان بعد ذلك المحدود متوقف عليه وما هو يدورات عن الاضافه
 فليلا يبرهن تقدم احد المضافات على الاخر في التعقل وذكرنا على هذا الوجه ضرب من التلطف ووجه ان يذكر
 في التحديد السبب الذي يعرفه صانها بالحق المتضايفين معا في الفعل بل السبب لهذا هو الايمان وان يعرف
 التحديد في ذاته الحيوان الذي يعرف من حيث ان يعرفه معارفه في تحديد الابن مثلا صوان يتولد من
 حيوان اخر من نوعه من حيث هو كذا الحيوان الا وذا ان الابن والحيوان الاخر في الابن وقد اذنا عارفين عن
 الاضافه كيلا يكون يعرف الشئ يعرفه في ابوابه في الجوانب والصور من رطبه سبب تضادها ومن حيث هو كذا الحيوان
 حكت السان بالاب من حيث هو وما سمع من الشرايع الفاضله منها وان مع التلطف والايمان ان يشاره في تعريف
 المتضايفين الى لطيفه يعرف منها المضاف الاخر وهو اريد سبب المتضايفين بغير المتضايفين فانه من اورد المتضايفين
 حصل السبب الذي يعرفه وهو المتضايفين وعند حصوله يحصل المتضايفين وكذا اريد ما صدق عليه المتضايفين
 مع ذاته كما قال في تعريف الابن هو الحيوان الذي يتولد من نطفه صوان اخر في تعريف سبب المتضايفين وهو التولد وما
 يتصدق عليه المتضايفين الاخر وهو الحيوان الاخر في تعريف الابن صانها يعرف الابن ضمنا كما اذا سئل
 الابن فلا يقال في جوابه انه الذي له اخ بل هو الذي ابوه بعينه ابوان اخر في تعريف سبب المتضايفين وهو الاضافه في الابن
 ويذكر ايضا ما صدق عليه المتضايفين الاخر وهو ان اخر فالرخص من الجوانب والصور انما يطر جوارب الحقيق عن الشبهه ويظهر
 ايضا الجوانب الذي يعرفه الشفا في الشفا فالرخص في الجوانب والصور انما يطر جوارب الحقيق عن الشبهه ويظهر
 المراد بالنوع في تعريف الجنس الماهية والحقيقه فكلما ما يقع به في النوع وكران الماهية والحقيقه عا دهم يعطى النوع
 ويراد به الماهية والحقيقه سماعا لا شاعا لان المراد بالنوع مهيئ الماهية اعم من ان يكون حقيقه جنسيه او نوعيه
 المراد بالحقيقه مهيئ الماهية سماعا لا شاعا لان المراد بالنوع مهيئ الماهية اعم من ان يكون حقيقه جنسيه او نوعيه
 الموصوفه لا الماهية مطلقا وفي الكليات يراد بها الماهية مطلقا سواء كان موصوفه او لا سماعا منه ووجه ان على قدر
 ان يكون المراد بالنوع الحقيقه سماعا لا شاعا في معناه كانه قد يكون المعقول على كسرها من مختلفه النوع الحقيقه سماعا لا شاعا
 الحقيقه نوعيه او جنسيه وسورج الاضافه الاخر في تعريفه ان يعرفه انما هو ما هو الحقيقه فكلما اذا قلنا في تعريفه
 على مختلفه الحقيقه جعلت مختلفه الحقيقه لان قد ذكرت في تعريفه ان يعرفه انما هو ما هو الحقيقه فكلما اذا قلنا في تعريفه

[illegible]

الرفعة

[illegible]

حقیقی از
منوم
اوچه نرج

ف
الحقايق

in

القسمين
المجموع

المجلد

الوصف الخارج لا يوجب الاختلاف في الماهية وان ارسل منه ولدك يقولون الفصل اعاد اني او عرضي او مفارق فان الصا
وان وحيث ان يكون مخالفا في صوره كما يلحقها فكر فليس هي هي كما هو الذي اوقع هذا الخلاف فيكون في هذا الصا
الحق ثانيا ان يكون ضا كما حقق ثانيا بعد ذلك في الخلاف في احوالها بالنطق وفسره ان فسر في الفصل في الاشارات بان
الكل الذي يجرى على الشئ في جوابه ان شئ من شئ في ذاته او ان يكون موضوعا في الناطق في
بعض الجواب عما ان عن السوالين ان عن السوالين ان شئ من شئ في ذاته وعن السوالين ان يكون موضوعا في الناطق في
وذا النفس والحكم بصلح الذي عن الاور ان عن السوالين ان شئ من شئ في ذاته وعن السوالين ان يكون موضوعا في الناطق في
المطلق ان لا يكتفى ان يطلب بالتميز مطلقا ان في الجملة عن المشاركة في معنى ما اضيف اليه هذه الكلمة وان كان في معنى التميز
او احص منها ان من الشبهة كما هو انه مثلا فاذا فصل ان شئ الانسان فكل مميز له عن مشاركة في التميز بصلح جوابا
حتى الخاصة المفارقة مع ان الملائكة والحوادث مشاركة لان في معنى الشبهة فصل الناطق وذا الابعاد وذا النفس
والحاصل ان يكون جوابا عنه اما اذا طلب التميز عن المشاركة في معنى احص منها الشبهة كقولنا ان صواب هو في
جوابه فصل الناطق في الاصل وذا الابعاد وذا النفس لان الملائكة لان عن اعيان في الجواب في الفصل
الاخير وهو قولنا في صوره كذا في الخاصة لا يميز الشئ في صوره بل في عرقه فالطالب الذي شئ ان طلب الذي التميز عن مشاركة
فالمفارقة صوابه هو الفصل كذا اذا فصل الانسان ان شئ هو في ذاته او في صوره فكل فصل لان في صوابه او بعد
بصلح الجواب واذ قيل ان صواب هو في صوره فلا يصلح للجواب الا الناطق لانه التميز اذا تباين في مشاركة في
الخصا به وحقن ما ذكره قولنا ان صوابه وان جسيم هو في ذاته وان طلب التميز عن المشاركة في الخاصة الفصل الاول
قولنا في جواب ان شئ هو كذا في الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع في الجواب ما هو والعرض العام لا
يقال في الجواب اصلا ان لا في صوابه ولا في جواب ان شئ هو وقيل ان في الفصل الاول كذا في التميز لان التميز
ان في جواب ان شئ هو كذا في الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع في الجواب ما هو والعرض العام لا
له وان كان داخل في السوف في الفصل ان ما هو فصل فسر له وان التميز بالنوع عن البعض فاجتنب ايضا ان كلف فصل
لشئ عن البعض فمدح فسر ان في السوف في الفصل ان ما هو فصل فسر له وان التميز بالنوع عن البعض فاجتنب ايضا ان كلف فصل
ما في الجواب ما يميز فيه ولكن ان يحاب عنه بان المراد من المقول في جواب ان شئ هو التميز الذي لا يصلح الجواب
ما هو وتقر به اننا اختار الانقضاء بالنوع عن البعض وهو المراد من المقول في جواب ان شئ هو التميز الذي لا يصلح الجواب
الجواب ما هو كذا في الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع في الجواب ما هو والعرض العام لا
بصلح التميز في الجملة عن بعض المشاركة في الشبهة او في احص منها واهم ان المنطقون مصرحون بخلافه قائم
قالوا العرض العام لا يفارق الجواب احد الامور لانها ما هو في الفصل المعد عن السوف واما احص

العرض في جواب ان شئ ولا يخلو عنه الا بان يقال العرض العام لا يميز شئ من شئ اصلا من حيث علم بقرينة
اضافة وقدر ان حصر السوف الفصل في الشفاء انما الحكم المعول على النوع في جواب ان شئ هو في ذاته من جنس
زايد على تعريف الاشارات في الاشارات بان شئ من شئ في ذاته من الجنس او في الناطق في ذاته من جنس او في الناطق
والصواب كان الجواب الناطق الاور او الحكم في الناطق والعرض الاور ان يميز الاشارات ان يميز الاشارات في
ما يعارض على النوع في جواب ان شئ هو في ذاته من جنس بغير تعريف الشفاء معارض على ان على النوع في جواب ان شئ هو
في جوابه من غير تعريف ان من حكمه ما يعارض على النوع في جواب ان شئ هو في ذاته لا يميز ان يكون مقول على النوع في جواب
ان شئ هو في ذاته من جنس كلفه ما يميز في الفصل في الشفاء لان الجنس مع في الجواب على الاور دون الناطق
جمع العصور سواء كانت فردا او معدة وسواء كانت كماله جنس كماله مع في الجواب على الاور دون الناطق
في النماة الفصل هو الحكم الذي يعارض على النوع في جوابه حصره حصره في الشفاء لان في الناطق لان في الناطق
يسأل ان صوابه في الفرق بين الناطق والان ان الانسان حيوان له في الناطق شئ له ما لم يعلم ان شئ هو في الناطق
والنطق فصل محدود والناطق وحده هو الفصل المنطقي ولهذا فسر من تعريف الشفاء او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
يبطل حصر الماهية في الجنس الفصل هو ان يميز من شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
جنس ولا فصل هذا التعريف بغير تعريف الشفاء اذ لا يميز من شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
يكون بعضا جنس وبعضها فصل او يكون كلهما فصلا او هو اي الاصل الحكون لا يرد على التعريف الاور ان يميز الاشارات
لان كلامهما ان من الامور فصل الماهية بذكر التعريف في شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
وان لم يميز ثانيا وان يميز الامور في شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
لا يميز الماهية وراه بعد سواه بعد فاتي بغير فان كلامهما ان من الامور فصل الماهية بذكر التعريف في شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
له الفصل الامام يراون يعتبر الاصل لان الماهية من الفصل حصره في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
وهو الناطق ومن فصله متساو بين الناطق والممكن بالارادة في كل واحد من دينك الفصل في شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
ولم فصل اذ كذا في الناطق الماهية بذكر التعريف في شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
المساواة بين الناطق والممكن بالارادة بطلان لان من الحيوانات ما هو ممكن ولمن يتحرك بالارادة كالاقدام كذا
في شرح الاشارات ويمكن ان تتسم المساواة بوجه آخر فان الحكم سواء الحيوان حله وادراوه وقولنا ممكن بالارادة
ان ارادته كذا في الناطق الماهية بذكر التعريف في شئ من شئ في ذاته او في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
كالقيد والشرار ويطر ايضا ان الاصل المذكور فاعده لهم كما يطر له تعريف الامام الفصل وهو اي كذا في الناطق في تعريف الشفاء بطلان
الجنس العالي لا يجوز ان يكون له فصل مفهوم فطنا منهم ان الصفة لثان لو كان كذا في الناطق في تعريف الشفاء بطلان

جناحاً عاماً وذكرنا ان الـ بيان بطمان القاعدة يجوز ان يتركها كالمعالي من امرين ساوياً وبانه وكم يكون كمنها فصلا
له لا غار لذارد الكلام الفاصل المحقق خواجه نصر الدين الطوسي لو فرضه ما عليه مركبة من امرين ساوياً بانها لم يكن
كل منها فصلاً بل ان للمادة نوعاً كما قيل انه اذا تكرر ما عليه من امرين ساوياً بانها كان كل منها فصلاً في نظر السويك
الوجه المحيز ويظهر ايضا قاعدة القوم والافاضل المحقق خواجه نصر الدين الطوسي كمنها فصلاً لانهم اعتبروا في الفصل
احد معاني ثلثة ليس واحد منها بوجه في احدها بل كل واحد من هذه الثلاثة على ما عليه في الفصل انما هو على سبيل منع
كالجوز والناظر في خبره ووجهه غير محصل كالوجه والجمع واعتبار احد المعاني الثلاثة في الفصل انما هو على سبيل منع
الخلود ون الجمع فيجوز اصحابها فيه ومعنى خصله ووجهه على حصر ان المادة الخمسة المهيمنة لا يمكن وجودها في
في الخارج الا بعد بعضها ورواها بانها ما قبل ان الفصل وانها لا تنطبق على تمام من المادة التي جعلها الا بعد
والجواب الفصل اليها ولا يشك من تلك المعاني الثلاثة بمحقق في الامور من الذين يشاركون في الحكم المذكور اما ان الامر
لا يفيد التفسير ان تفسيره من مباحث في خصله ووجهه غير محصل فقط لعدم اشتغالها بالجمع بل المادة على امر مهم غير محصل
صحة كساج الى التفسير والفصل واما ان الامر ان الامور من البغيد التميز فلو جوبه عليه ان اشار الى الاول فلو كان ذلك
المادة كما لم يشارك غير تاف في شأن منها ان من الامور كانت مفارقة بذاتها تجمع المادة مما تناف عن بعضها بنفسها فلم
يخرج الى غير كما في البسائط صمد يشارك غير تاف امتيازات بنفسها عن الغير فيلزم هذا الدليل غير تام لان وجود
الكل كما كان موقوفاً على وجوده او لا يشك ان امسار الكيفية من صفاته واذا توقف وجود الشيء على الشيء
سوف يصعب عليه بطريق الاول فيكون هو اج مخرى للكل ويكون الامسار للمادة ما حد الامر من مفاهيم الامتياز والخاص
لها بالامر من حيث صاوان في جزئها على خلاف المادة البسيطة اذا كانت لها في ذاتها ولا في صفاتها الى ان في نظر فكل
المادة المفروضة على البسائط اذ هو في كل مع وجود الفارق وايضا اشار الى الوجه الثاني ان المادة
المركبة يمتاز بنفسه عن مشاركتها ان مشاركتها في المادة في الوصف اذ لا تشاركه للغير في ذاته ان مشاركتها للمادة
ان ذاتها انما يكون الى ما عليه غير مشاركة للغير اصلاً فيكون ان المادة مما تناف بنفسها واذ كانا ان الواو والمادة مما تناف
بانفسها لم يكن احد مما يمتاز بالامر الى لا يكون هو اسم الكيفية من غير اول من العكس ان من غير الكل في وجهه
الاولى وعدم الاولوية في تميز احد مما لا يتوحد بذكرناه وايضا اشار الى الوجه الثالث بتميز الواو والمادة ليس انما هو
منه ان من الواو الى البسائط وعلى التميز بتميزه ان معنى تميز الواو التميز العقل بوجه حصوله في كل حصر الواو
فان من شأن الواو المحقق ان الواو اذا حصل في العقل امتازت المادة عنها ان عند العقل والاطلاق المخرى الى اطلاق
الشيء في العقل المخرى على الشيء في المادة فلا اشار الى دليل على ان الواو ليس التميز سماعاً منه انما عتاز عند العقل
بواو انما اذا حصل اختصاصه ان اختصاص الواو بالمادة وبعقل الاخصاص الواو بالمادة سوف على فعل المادة

شخص غير تام
فصل اخر في
الحال

المتنافية بنفسها عن غير تاف لان الاخصاص بنسبة الواو والمادة وبعقل الاسد موقوف على فعل المتسبب
ومن المادة فيكون المادة متنافية فعل الواو اياها فكل الواو والمادة متمازجة عن امتياز المادة فلا يقع
الامسار ان لا يكون الواو امساراً للمادة للروم الدور وفعل العقل للكل في الواو والمادة
انما يتوقف على اختصاص الواو بالكل اعلى تفعل اختصاص الواو بالكل اعلى تفعل اختصاص الواو بالكل اعلى تفعل
وعلى بعد موقوفه عليه فليس الاخصاص موقفاً على تفعل المادة الواو بوجه ما واذ كان اسراراً
عن جمع ما عدا ما يقع يلزم ان يكون غير الواو متمازجاً عن امساراً بالكل ولا يلزم وقوعه في الامسار الا انما يتوقف
ان نحن نعور من الراس المدعى احد الامرين وهو ما بطلان الاخصاص ان الاخصاص في المادة والجمع والفصل او
بطلان الاخصاص ان الاخصاص في الواو والعقل او بطلان السويك في تعريف الشفاء ويعرف الامام والقاضي
يعني قولهم ان الواو العالي لا يجوز ان يكون فصل موقوف اي يعور في تعريف الشفاء احد الامرين لازم وهو ما بطلان
السويك وكذا يعور في كل واحد من تعريف الامام القاعدة اي يعور احد الامرين لازم وذكرنا ان كل واحد من الامرين
ان لم يكن فصلاً بطل الاخصاص في المادة في الجمع والفصل وان كان فصلاً بطل التعريف اي يعرف الشفاء ويعرف
والفصل يعني قولهم ان الواو العالي لا يجوز ان يكون فصل موقوف واذا اعتبرنا المدعى على هذا الوجه اصح هو المحقق
وبقي الاعتراض على حاله ولا يلحقه كونه ان لا محلص عن احد الامرين الا ان يقال ان اردتم حواراً ما عليه كذا في ما عليه
لكل من حاشية مركبة من امرين متساويين او امور مساوية امكانها ان امكان المادة في نفس الامر فهو فان
من الناس من ذهب الى امتناعها هذا السد المنع وان اردتم ان حواراً ما عليه كذا في الامكان الذي تردد في ذهن
يطلق على معنى الامكان تحسب الامور والامكان الذي هو تردد في ذهن ولا يشك ان تردد في ذهن
شخص في ان المادة المذكورة مخرى في موضوع ام لا اسطر به القواعد وقد يكون الامكان الذي هو موافق للامتناع
نفساً من سماعاً منه فكيف يمكن ابطال القواعد ان بالامكان الذي هو موافق للقواعد المذكورة
والسويك ان يعور في ان فصل الفصل بما هو في الشفاء لم يتم الدليل على الاخصاص في الواو والمادة في الفصل
عن سبق التوجيه ان عن طريقه لورود المنع ان حين فصلنا الفصل في الشفاء على المقدمة القابلة في تقسيم
المادة الى الجنس والعقل بان المادة ان لم يكن مشتركاً في المادة ونوع ما كانها في الحصر كان فصلاً وهو المنع
ان يقال ان الواو والمادة اذا لم يكن مشتركاً في المادة ونوع ما كانها في الشفاء لانه انما يكون فصلاً لو كان
للمادة جنس ورما يستدل على امساراً في المادة الاسد لال السد السد في ثلث المادة بان كل مادة
ان بان يقال لا شك ان هذه المادة يمكن تميزها اذ كل واحد من الواو والمادة التي هي غير الواو والمادة
ممكن ان يكون هو او صفاً كان هو او يكون هو صفاً بان لكل المادة وان كان عرضاً كان احد التسعة ان

الاخصاص
بطلان

الاعتراض

محو دفعه لا بالان الحسنة والجمالية الى حد وهو الما طلة النوع فاد احصل من الصور صورة مطابقة لها انتهت
 سلسلة الصور فالصور الجنس ليس بامية بل ناصية نظمها صور الفصل وليس معنى العلة الاطلا السكندر واداله
 الاباهام وتختلف من السكندر ورفع الاباهام حسب اختلاف من السكندر الى السكندر على صدها عظم وحيث يصح معه فصل
 اباهام ثم يثبت فينا قصص الاباهام وشرادها الكما ابيض فصل الى النوع مساله اذا تصور من جنس انه لا في موضوع فقد
 حصل في العقل صور الحور وبع التردد في انما طابق المادة او الصوت او العقل او النفس والجسم انتم بها
 ذوا بعدا ثلثة حصل صور الحور وبع ذلك الاباهام العظم وسعى التردد في انما طابق السكندر او الجاد او الحور
 ثم اذا اقترن بها الفصل النبات اربع ذلك الاباهام ومثل ذلك الى النوع وكان في تصور هذا الاباهام والتعدد والعملي
 موضوع ان في النوع ايضا كيف تكون ما طلة النوع محصلة وما طلة النوع محصلة فيقول المراد بان ما طلة النوع محصلة
 في العقل انما لا تحتاج في اربع اباهام الى انضمام كل واحد ولا شرا ان كذا فانه في سلسلة السكندر فالنوع على العلة
 احوال حور عول على الفصل على موهبة في العلية عدة احكام ومن اربعة الاو من ان الفصل الواحد
 بالشمس النوع الواحد لا يكون جنس ان لا يكون النوع باعسار في ما طلة ان الناطق بالشمس انواع الحور فصل الان
 لا به عسر الانسان عما يشترك في الطوان والالمكان والشمس المذكر جنس الانسان والحور بالشمس الى العكس الى
 المذكر فصل والشمس الى انواع الحور في فصلهم قالوا ان الناطق من بين الانسان والمذكر السرم كما معنوا
 معوان الناطق تام المذكر من الانسان والمذكر فيكون الناطق ضالها والحور ان فصل الانسان غير من المذكر
 الحور ان عام المذكر من انواع الحور والناطق فصل الانسان غير من سائر الحور وذكرا ان عدم كون جنس
 باعسار او لان الفصل لو كان معلولا لكان الفصل لان الفصل باعسار او كما يثبت من الناطق فيقول
 وهو لو كانت لعلته وعلى الفصل وان منقسم قوله وهذا الاباهام لو كان الفصل على الحور كان على الحور فلان
 نايب ما ذكره او لا من ان الحور على الفصل طسعة الحور فان هذا الفرع انما يتم على هذا المعدل لا على المعدل كون الفصل على
 حور انما يكون في طسعة الحور على طسعة النوع من الفصل كما يكون الفصل في طسعة الفصل على طسعة النوع من
 جنس النوع انما يكون على طسعة الحور والفصل حقيقها الى كفاية طسعة الحور في طسعة الفصل حقيقها يبع
 حصة موهبة منها وانما منها الى من الاحكام ان الفصل لا يعارن الاجنب واحد اذ ان يبع الفصل لو قارن جنس
 مرتبة واحدة حتى يثبت ويترك من الفصل واحد الحور من ما طلة ومنه الى ومن الفصل ومن الاوان ومن الحور الى
 لما يبين في ما طلة في الامتياز ان يكون ما طلة جنس ان في مرتبة واحدة في طسعة الفصل الاسماء بما يبين في معارضة الفصل في مرتبة
 وحيث لا يكون من ما طلة واحدة لا مساع ان يكون في طسعة النوع واحد ما طلة اللام وحيث انه وذكرا لانه اذا انقسم
 الفصل الى اقسام فان حصل نوعا الى صار مقاسا للام الحام ما طلة النوع بالشمس كذا في جنس ولم يحج الى الا في الصور

الثاني

انما

في حصوله النوع فلا يكون حصة له وان لم يحصل باعسار نوعا كاملا بالعكس الى ذلك الجنس بل اصاح في ذلك
 الى الجنس لزم ان لا يكون الفصل وحيث فصله لا يعنى الفصل الاما حصة وتكمله اما طلة النافضة المبهمة بكونه
 المجموع من الفصل والشمس الفصل هذا الفصل والحاصل ان لا يمكن حصوله جنس في مرتبة واحدة لانه في طسعة ما لا يحضر
 بالفصل وحيث والالكان النوع محصيا بلون الجنس فلا يكون حصة له والعدد كذا في طسعة ما لا يحضر
 بالفصل والالكان فعلة حصة طسعة ما لا يحضر الحاصل من الفصل والالكان فلا يكون الفصل في طسعة ما لا يحضر
 حصة فلو اقترن فصل واحد جنس في مرتبة واحدة كان ذكر في نوعين مساسه فليكن حلف المعلوم عن علة له
 لم يرم حلف المعلوم عن علة حور هو قوله فان جنس في مرتبة واحدة الى لم يرم وهو العلة بلون المعلوم
 حور وهو الفصل واحد من الما يبين وعدم حصة منها الى من الما يبين في الاخر الى في الما طلة الاخر في طسعة
 من هذا ان الفصل انما يكون على حصة الحور اذا لم يكن للما طلة جنس ان في مرتبة واحدة فلا بد من في مرتبة واحدة وان لم يكن
 في الكتاب ان في الحق حور مقارنة الفصل اجليا مسعدة في مراتب حصة كالناطق في نوع الانسان الحور والحور
 والحور يبع في ان جميع احصاء العرصة والسعدة والثالث منها الى من الاحكام ان الفصل لا يقوم الا بنوع واحد الى
 الحور ان يقوم نوعين في مرتبة واحدة كالانسان والفرس لانه قد ثبت في الفرع السابق وهو الحكم الثاني الى الفصل
 يسمع ان يعارن الاجنب واحد او اكثر من فصل واحد او اكثر من انواع الحور او في شرح الما طلة اذا لم يكن
 الفصل الاحكام واحد لا يقوم الا بنوعا الى الحور من الفصل الاما طلة واحدة وذكرا هو النوع مذكرا ذكره وهو الا
 على ذلك تريد ان ما ستر انما من ان الفصل لا يقارن في مرتبة الاجنب واحد لا يدعي ان الفصل في مرتبة واحدة لا يقوم الا بنوعا واحد
 وانما يكون كذا يبع عدم يقوم النوع واحد او اكثر من النوع بل الما طلة الواحدة انواعا مسعدة في مرتبة واحدة حور
 ان يكون الما طلة الواحدة المركبة من الحور الفصل نوعا اضافيا معوما لانواع مسعدة في مرتبة واحدة فيكون الفصل
 المعوم للما طلة معوما للما طلة لانواع المسعدة ليعوم اما طلة لها كالحور فان يقوم انواع الحور كالانسان والحور في الفصل
 وغير ذلك يبع ان الحور اذا اقترن بالجسم النامي وحصل منها الحور المعوم لانواعه كالحور ايضا معوما للما طلة لانواع
 في مرتبة واحدة ليعوم الحور بها واذ ابطر على الواحد ان يقيد الفصل بالعرصة يعال الفصل العرصة ليعوم الانواع واحد
 في مرتبة واحدة فانه لو قوم نوعين الى في مرتبة واحدة لزم الحلف الى حلف المعلوم عن العلة لعدم حصة منها الى من النوع
 في الاوان في النوع الاوان يبع لان الحور في الما طلة واحد من النوع الاوان وما كان احكاما الى الحكم الثاني والثالث
 مشترك في الاوليه رتبها الى المص في الذكر وادفها به الى اردف الحور بالالاء وهو ذكر الحلف فوجه الشارح الفاظ
 بانه ليس مشترك بين الحور كما عرفت فلهذا عرفت ما به وزعم بعضهم ان الحكم الثالث فرع الحكم الثاني لانه اذا كان
 ودليله وايضا انه لما كان في قولهم ان الفصل لا يقارن للاجنب واحد او اكثر ان الفصل لا يقوم الا بنوعا واحد مشترك

وانه في فصل النوع الاعتباري ان يكون وصوره بطوار ان يعبر العقول من امور عديمة كما اذا كان كمال العقل
 نوعا من الانسان والعدم البصر وتسمي اي ذكر النوع بالامر فيكون الانسان واجبا الى ان يكون النوع والعدم البصر
 فصلا عينا لا يقال فيقول الفاضل المحقق صوابا فيقول ان الطوس يرفع فيقوم الفصل في النوع ان الصور العقلية
 اي النوع لا يطاق في الحقيقة بل في الصورة العقلية على صورة اي صورة العقل المعقولة وكذا على صورة
 العقل المعقولة فان الصور المعقولة من الانسان كما يطابقه العقل الذي هو في الحقيقة اذا انشئت منها ان من الصور
 المعقولة احدى صورتي الحيوان والناطق فالنوع في النوع المعقول ليس كسائر النواع وان كان ما ذكرته
 من ان فصل النوع المحصور ان يكون وصوره ياولو كان علميا بل هو اسما النوع المحصور ان كان الفصل في النوع في الخارج
 مقوما فيه ولا يترك في معنى النوع ذكره معناه ان الفصل في النوع في الخارج فيكون في النوع في الخارج فيكون في النوع
 المحصور علميا اذ قد عرفنا ان معنى النوع الفصل في النوع هو ما ذكره من المطابقة في كل واحد من القسمين كما قال فلا يكون
 يكون الفصل في النوع المحصور وصوره ياتي من المعنى فيكون في صورته على ما يكون في كل واحد من القسمين كما قال فلا يكون
 منقسم الى قسمين بل هو السادة لانه والمفرد منه هو الذي هو في الحقيقة في حد ذاته وهو البعد الذي
 يفرض اوله وهو طول الامتداد في السطح من غير اعتبار التقدم والتأخر ولا عرض له وهو البعد اعرض
 ثانيا او اعرض الامتداد في السطح ولا يقي في وصوره الخط الطولي كونه مشتركين في الكمية الثلثة الخطية
 والسطح والحجم العلمي بل لا بد من عدم التوفيق في معنى غيره فهذا السؤال مشترك على ما قررنا و
 ونقتصر على الخط فيكون هو النقص في الشرح لظهوره واجبا عن المنع بعوله لانا نقول ان الفصل في النوع
 في الخارج اي نحن نقول ان الفصل في النوع في الخارج كما ذكرنا في السطح ونقضي عليه اننا اذا اخترنا ما ذكرنا في الحقيقة
 قلنا ان الفصل في النوع في الخارج انما هو ان الفصل في النوع متحدان في الوصف اي موضوعه ان يكون وصوره واحد
 الخارج والجمع في الاتحاد فيكون ان الفصل علميا اذ من الممكن ان يكون العدم باحد المعنيين في
 النوع في الوصف والجمع والنوع محصور في الخارج والواحد في الخارج والنوع موضوعه في الخارج وهو علميا
 منه معنى النوع الفصل في النوع هو ان يكون النوع في الخارج بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم
 محصور في الخارج بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم
 يكون الفصل علميا والنوع موضوعه في الخارج وكذا في موضوعه مع النوع موضوعه واحد والظاهر ان النوع
 بالحوالة وبهذا الاسرار وصوره بان قطعنا واما في الجوارح في النقص في الخط بان يقال ان ادعى ان ما عليه الحكم
 ما ذكرناه ان كل فصل في النوع في الخارج في الخط في النوع موضوعه في الخارج وان ادعى ان ما ذكرناه في النوع
 من لوازم ما عليه الحكم فلا يمكن النقص به ان كل فصل في النوع في الخارج في الخط في النوع موضوعه في الخارج وان ادعى ان ما ذكرناه في النوع
 النوع المحصور كونه وصوره بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم

اي هو

النوع

من الناس
 النوع المحصور وصوره ياولو كان علميا بل هو اسما النوع المحصور ان كان الفصل في النوع في الخارج
 مقوما فيه ولا يترك في معنى النوع ذكره معناه ان الفصل في النوع في الخارج فيكون في النوع في الخارج فيكون في النوع
 المحصور علميا اذ قد عرفنا ان معنى النوع الفصل في النوع هو ما ذكره من المطابقة في كل واحد من القسمين كما قال فلا يكون
 يكون الفصل في النوع المحصور وصوره ياتي من المعنى فيكون في صورته على ما يكون في كل واحد من القسمين كما قال فلا يكون
 منقسم الى قسمين بل هو السادة لانه والمفرد منه هو الذي هو في الحقيقة في حد ذاته وهو البعد الذي
 يفرض اوله وهو طول الامتداد في السطح من غير اعتبار التقدم والتأخر ولا عرض له وهو البعد اعرض
 ثانيا او اعرض الامتداد في السطح ولا يقي في وصوره الخط الطولي كونه مشتركين في الكمية الثلثة الخطية
 والسطح والحجم العلمي بل لا بد من عدم التوفيق في معنى غيره فهذا السؤال مشترك على ما قررنا و
 ونقتصر على الخط فيكون هو النقص في الشرح لظهوره واجبا عن المنع بعوله لانا نقول ان الفصل في النوع
 في الخارج اي نحن نقول ان الفصل في النوع في الخارج كما ذكرنا في السطح ونقضي عليه اننا اذا اخترنا ما ذكرنا في الحقيقة
 قلنا ان الفصل في النوع في الخارج انما هو ان الفصل في النوع متحدان في الوصف اي موضوعه ان يكون وصوره واحد
 الخارج والجمع في الاتحاد فيكون ان الفصل علميا اذ من الممكن ان يكون العدم باحد المعنيين في
 النوع في الوصف والجمع والنوع محصور في الخارج والواحد في الخارج والنوع موضوعه في الخارج وهو علميا
 منه معنى النوع الفصل في النوع هو ان يكون النوع في الخارج بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم
 محصور في الخارج بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم
 يكون الفصل علميا والنوع موضوعه في الخارج وكذا في موضوعه مع النوع موضوعه واحد والظاهر ان النوع
 بالحوالة وبهذا الاسرار وصوره بان قطعنا واما في الجوارح في النقص في الخط بان يقال ان ادعى ان ما عليه الحكم
 ما ذكرناه ان كل فصل في النوع في الخارج في الخط في النوع موضوعه في الخارج وان ادعى ان ما ذكرناه في النوع
 من لوازم ما عليه الحكم فلا يمكن النقص به ان كل فصل في النوع في الخارج في الخط في النوع موضوعه في الخارج وان ادعى ان ما ذكرناه في النوع
 النوع المحصور كونه وصوره بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم في النوع بالاسم

الاسم

هذا المحقق كمال السطرنج في هذا الباب وما هو من الصور التي لا يلقى العصور بالصور
بلا صواب ولا عوار لا إلى المحقق في العصور في صور الخطا عند المحقق في ذكر هذه القطب في
المعنى بل في راديه المسمى في مطلق كتابه تقع في صور الخطا بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
في التصديق وما هو في هذا الاختيار ان الاصطلاح لا ينافي فيهما لكن في الاصل بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
مستحق بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
محقق الاصطلاح خطا منها فان المصور في الكمال يكون بوجه عام في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
كالمصور في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
ذكر ان الكمال في المصور في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
اعمال المسمى في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
لوازمه المسمى في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
ولهذا ان لا جاز ان التمييز في المسمى في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
عن غيره ومعنى التمييز في المسمى في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
به اصلا واما في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
على ذي فطانه ان الشئ الواحد في المسمى في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
لكن في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
الصور الكثيرة في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه بل في راديه المسمى في مطلق كتابه
والله اعلم بالصواب

تامة
 وهو رسم تام وخصوصا ان كان الحرف متصفا في الصور المتشعبة بان يكون مقدا على الحرف او يكون
 ولا منافاة بين كون الحرف المتصل بالوصف وبتدوين الحرف دون الحرف ان كان الحرف
 عن جمع ما عداه مالا اساسا فهو حرام فلا عند الظاهر بين المنطقية اي اساس الحرف المتصل عند الظاهر من المفسر
 واما عند المحققين فان اساس الحرف على اساس الحرف لا يشترط من حيث هو الحرف التام والاي وان لم يشترط على
 جميع الذوات فليس صحيحا والمقصود الاقصى من الحرف ليس هو الحرف التام ولا اساسه عند فهم بل المقصد الاقصى هو
 المعنى عند فهم الحرف معقول موارده ومطابقا في الوصف بوجه الصور ان لو كانت تلك الصور المعقولة
 موجودة في الخارج كانت بعينها ما في الوصف ولو كان ما في الوصف حاصلا في الذهن لكان بعينه تلك الصور المعقولة
 واما التمييز فانه لا يخلو الحرف المذكور هذا الكلام السج وقد بان ان المساواة ليست مشروطة في مطلق التعريف بل مشروطة
 في التعريف التام وهو الحرف التام والرسم التام ولما اريد في مفهوم الحرف ان يكون الحرف التام في العلم منه ان الحرف ضروري ان
 التعريف والتدقيق من حصر بعض الحروف حواضن لغير الدرس الطوس في كتابه الموسوم باساس الاقبليس الفرض من
 من اركان كلام الشيخ وهو الرتبة على الحرف في انهم لم يجوزوا الحرف بالاعم واشترطوا المساواة في مطلق الحرف فان كلاما
 منهما صريحا هو ان التعريف بالاعم سماعا منه وقالوا لانها في المقصورات المتكلمة من الاسماء التي هي على وجهه كقول
 الساطع فاما علمان فليست في حقه الاسان اذ وصفه في الذهن هو وصف ما وصفه بما فيه من الوصف الذي يبنى على
 في الحقيقة فاللوازم البينة وان حصول ما رويها في الذهن هو حصولها في الذهن ومن العلة الخارجية كالمادة والصور
 او كالعلة الخارجية سماعا منه ومن العلوات الخارجية كالقول بالان والقطع للسيف او من التسمية كالقول بالان
 نحو الرسم كترديد او من المقابرة كقول السواد بانه هذا السان والكل الاسعالات التي هو المقصود الحقيق من السواد باليد
 للمصور التام وهو الاسعالات من الاسعالات من العلة الدائمة والعلة الدائمة الى العلة الخارجية وهي المادة والصور او
 الرابع المشهور وانقصها ان بعض هذه الاسعالات ما يكون في السور كالمسألة وسببها ان بين الاسعالات الكامنة والاسعالات
 الناقصة وسبب بعضها يقرب الى الكمال وبعضها يبعد عن الناقص وكيف ما كان ان اسعالات الكمال والاسعالات
 ناقصة او من السور كالمادة في بعض تصوريه لا بد ان يكون اعرف من المطالب واصل في السور في السور في وقوعها
 في الذهن كقول السور في وقوع الحرف في عدم وجود العلة على وجود المعلول فان كانا اي المبادي مع
 ذلك لا مع كونها اعرف واصل في السور في الحرف في عدم وجود العلة على وجود المعلول فان كانا اي المبادي مع
 الاداء والتعريف بها شبهة من سريان الاسم فهو غرضان فمن كان كقول الحرف الاو رطوبه عليه صوت الاكبر لا صفو الذهن والخارج
 لانه يقطع الميتة في الذهن والخارج كقولنا هذه الحبيبة مسسها النار وكلام مسسها النار هو في ذلك الحبيبة كقولنا
 في كون الاسعالات في واحد من انما من العلة الى المعلول والاذان وان لم يكن المبادي مقدمة عليها بالقطع فهو شبهة من سريان الاذان وهو
 بيان كقول الحرف الاو رطوبه عليه صوت الاكبر لا صفو في الذهن لان الخارج دون الميتة لانه بعد آنية الحكم بالخارج دون

بركن من مساكن النور لمعلم فان النور ليس سائما في العلم فالسوءف به ان ما خالف خارج عنها ان عن الاقسام الاربعه ثلثها
 ما خالف بكونها بالبيان او بالاحتمال سوءف بهما خارج عن الاقسام الاربعه لاشتراطهما المساواة فيها وهذا الشرط متفق في سوءف بالبيان
 فلانكم شئ منها اجاب ان احد بان سوءف بالاحتمال ليس من سوءف بغيره سوءف بالبيان لخاصة للبيان ان بطلان هذا سوءف
 خاصة للبيان يحصل باعتبار مقايسته بغير الشئ الى الحساب ومن ان ذلك خاصه لخاصة لخاصة بهما ان تذكر الشئ على نحو ما سمع
 في سوءف بالعلوق مما هو من سوءف بامور يحصل بالمقابلة الى الالفاظ الى انه يعرف بالقليل لانها مبنية على المعلوم او الشئ
 بالبيان عرضي على ان قسمنا الالفاظ الاربعه الى الخاصة حصرة لخاصة مقايسته امور على الخاصة وسوءف الخاصة بها وقد سبق
 وذكر فيكم من قسم الالفاظ انه يعرف بالحارج وسوءف بالحارج رسم فيكم من الاقسام الاربعه فقط البعض بالسوءف بالبيان
 بقا الاشابه مشتركة بين الشئ لانه حاسه فلذا ذكر الاشابه فيكم من الاقسام الاربعه لخاصة لخاصة بهما ان تذكر الشئ على نحو ما سمع
 كما ذكر فيكم من الاقسام الاربعه لخاصة لخاصة بهما ان تذكر الشئ على نحو ما سمع فيكم من الاقسام الاربعه لخاصة لخاصة بهما
 بالحاصه يد كونه تعريفيا بالام وسوءف خارج عن الاقسام الاربعه لانها تعرف بالقليل لانها مبنية على المعلوم او الشئ
 فاقية بهذا او مشابهة ذلك فانه لا شك انها تحتلفان ومثابه كمرسها محصية بكونها سوءف بكل منهما مما عايناه
 كونه يعرف بالحاصه فيكون تعريف الشئ مشابهة للمعارف على حاصه فان قلنا ان قونا الاسم كذا يدعى بالاسم الحاسه
 المحصية به باسم ان لا يكون ردا اسما او مشابهة المحصية بالاسم الذي هو الاسم لا يعرف بالحاصه الذي هو تعريفها فقلت
 اذا كانا مشابهة لرد اسما فالطريق الاو كونه ردا اسما ومثابه المحصية بالاسم الذي هو الاسم لا يعرف بالحاصه الذي هو تعريفها فقلت
 بموجب الحق الذي لم يشك من الاصل فان اورد عليه البعض سفسطى الاصل الذي ركب مع عامله لانه يصدق عليه انه فيكون هو اسم
 من غير ان يصدق عليه ان يكون له اسم فقلت ان الاصل الذي هو الاسم لا يعرف بالحاصه الذي هو تعريفها فقلت
 ان سوءف شئان اقوالا ومن اورد هذا الشك ما من مما سئل او لا طعن سما منه مخاطبا به ان هذا الشك سقراط وسقراط
 سمع من ملوا سدا او لا طعن بل من الحكيم وهو ما احدث فيكم من داود النبي في ابطال الاكثار بغير ترتيب فيكون ان الخطا
 بالتعريف اما ان يكون معلوما ولا يكون معلوما والاما كان عسع طلبه ان طلب الخطا بالسوءف اما اسما معلوما فقلت
 سقراط ففسر واضر اما امتناع طلبه اذا لم يكن ان معلوما معلوما معلوما لا يستحق للذهن به فقلت
 المعلوم من كل وجه وادري ان المعلوم ما اصلا كان المحصر طاهر السطان فلام الحجة ان يكون ان الخطا معلوما من
 وجه مجهول من وجه وادري ان المعلوم في الجملة فلام ان الخطا لو كان معلوما في الجملة عسع طلبه وانما كونه
 من وجه متناه من وجه معلوما من وجه وادري ان المعلوم من وجه دون وجه عسع طلبه ايضا من وجه
 ان من وجه معلوما من وجه وادري ان المعلوم من وجه دون وجه عسع طلبه ايضا من وجه
 المجهول عسع طلبه لاسيما في وجه الطلوع بالاطوار بالبيان والاشارة ان الشئ المذكور وادري ان الخطا ليس بيقينية

ايضا كوروده على المطالب الصورة فلا وجه لمحضه بل هو كقولنا ان
 هذا الشئ على الصدق في الكثرة الظاهرة ما دل عليه وهو ان اذ لم يعلم المطالب فعله بعد حصوله كيف سمع عن غيره وكيف
 سوفانه المطالب ومن لم يورده على الصدق في نظرنا ظهورا لهذا في الشئ عند كبره في ملكه شك وان المطالب الصدق معلوم
 باعتبار الصور الذي سمع به عما عداه وهو ما يورده على الصدق ولا يخفى ما دونه الشك عما ذكره اليه كماله في اعترافه بالامام
 شرف الدين المرعي عليه وهو ما يخصه بوجوه من هذا الشئ ما قولكم كل معلوم سمع طلبه وكل غير معلوم سمع طلبه سمع
 على الصدق واذا لم يسمع على الصدق لم يسمع الفاعل ان يكون مسموعا وسرطانا جبهه صدقها لان صدق كل واحد منهما ليس
 من تاتر العصبه بل من كثر العصبه الا ترى منها لا يعطى حكمه نقيضها الى ما ينافي في العصبه الا ترى فان القضية الاولى
 وهي قولكم كل معلوم سمع طلبه اذا صدق صدق على بعض ما هو موطر ما لا سمع طلبه لا يكون معلوما وسلكوا الاستقمار
 بالفاعل المستقيم الى بعض ما لا يكون معلوما لا سمع طلبه وهو ما في القضية الثانية ان يقولوا كل غير معلوم سمع طلبه ولم يقرروا
 لها في القضية الثانية لانها لا تعبر بالعصبه بوجوه ان الموضوعين يكونان من حيث متناقضتين لان الساقض لا يخفف
 في الايجاب والشك وكذا في القضية الثانية اي اذ اصدق العصبه الياسه وهي قولنا كل غير معلوم سمع طلبه صدق عكسه وهو قولنا كل
 ما لا سمع طلبه يكون معلوما وسلكوا الاستقمار الى قولنا بعض ما يكون معلوما لا سمع طلبه وهو من في لقوله كل معلوم
 سمع طلبه ولان عكس بعض كل واحد منهما الى من القضية متعظيم مع العصبه الا ترى قبلا منتجا لقولنا كل ما لا يسمع
 طلبه وانتهج ما نكحل عكس قولنا كل معلوم سمع طلبه وهو كل ما لا سمع طلبه لا يكون معلوما صغرى وكل العصبه الا ترى
 وهي كل غير معلوم سمع طلبه كبرى فيقول ما لا سمع طلبه لا يكون معلوما وكل غير معلوم سمع طلبه سمع طلبه سمع طلبه
 وانتهج ما نكحل عكس قولنا كل غير معلوم سمع طلبه وهو كل ما لا سمع طلبه لا يكون معلوما صغرى في القضية الا ترى وهي قولنا كل
 معلوم سمع طلبه فيقول كل ما لا سمع طلبه لا يكون معلوما وكل معلوم سمع طلبه سمع طلبه سمع طلبه سمع طلبه
 الشهادة اذا اردت الى القواعد المستطعة كانت حكما مقسما مولفا من فضلة ذات جريئتين ومن ثلثين ان ارك كل من ثلثين
 احد وثمن المستطعة فكذا المطالب بتعريف ما معلوم وما لا معلوم وكل معلوم سمع طلبه وكل ما لا معلوم سمع طلبه فاعلم ان المطالب بتعريف
 يسمع طلبه ولا شك فكذا الاستدلال انما يسمع اذا اجمع فانما انما في الصدق ولكن ذكر الاصباح مع لو جهه احد هما ان عكس
 بعض كل واحد منهما سلك الاستقمار الى ما ينافي في الاخرى وثانيهما ان عكس كل واحد منهما سلك مع العصبه الا ترى
 قبلا منتجا ليقال كل ما لا سمع طلبه لا يكون معلوما وكل غير معلوم سمع طلبه سمع طلبه سمع طلبه سمع طلبه
 فهو معلوم وكل معلوم سمع طلبه فلازم كل واحد منهما سمع اصباحه من الاخر فكذا اماروه ولكن دفع اعتراف الامام
 شرف الدين المرعي بان يقال لا سمع العصبه الى سلك عكس بعض الى العصبه كقولنا كل ما لا سمع طلبه لا يكون معلوما
 لينعكس الاستقمار الى مناق القضية الثانية او لسمع منها الى مع القضية الثالثة التي لا سمع من ان الموضوعية الكلمة لا سمع منها

من جميع الاوراء وغيره فلا يكون جميع الاوراء جميعها وان كان في بعض الاوراء بعض
لان موقع الكل موقع لكل واحد من اجزائه وان كان موقع الكل موقع لكل واحد من اجزائه
بعضها اي بعض الاوراء دون بعض فان لم يكن موقع الشئ من اجزائه اسبق ان يكون موقعه للمادة المركبة لا
على الاوراء بل موقعها وان كان موقع بعض الاوراء وهو المادة كما سوف نرى في موقعها
السوف الاوراء مع احوالها الموقوفة فلا يكون ذلك وصدقنا في هذا القول فيكون موقعها مع غيره ولو كان
الحوال موقعه للمادة كان موقعه لكل واحد من اجزائه ومنها بعضه اي من الاوراء نفس كل واحد من احوالها الموقوفة
الشئ بنفسه وغيره عطف على قوله نفسه في قوله ومنها غيره فيكون تعريفها بالحارج وهو ايضا لان الحارج
الما يعرف هو المادة لو علم اختصاصها بها اي اختصاص الحارج بالمادة والعلم باخصا صا بها اي باخصا صا الحارج بالمادة
اي العلم بكونها واصحابها دون ما عداها وهو المنع من اختصاص شئ بشئ سوف نرى في العلم بها اي بالمادة سوف
نذكر ما عداها مع العلم بالمادة والاوراء وهو موقع العلم باخصا صا بها اي العلم بالاوراء والاوراء مع العلم باخصا صا
بها اي العلم بكل واحد من اجزائها دون ما عداها من احوالها الموقوفة مساندة بصور الامور الغير المتساوية
واما اسما اية المركبة من الحارج والاخر فلان لان السوف نذكر في تعريفها بالحارج ايضا فقد ثبت ان السوف
السوف بالحارج والاوراء عن الشئ انما لان السوف بعض الاوراء وهو قوله لان موقعه للمادة المركبة فان
من الفكر قلنا لان الحارج ان يكون عيننا عن السوف او مكتبا ان يكون مكسبا من موقعه او من المنع تعريف
الكل بدون تعريف اجزائه لان موقع الكل بدون تعريف اجزائه اذ لما كان الحارج عينا عن التعريف لكون تصور صورها
والكل معقول السوف او كان محتاجا الى السوف لكن يكون تعريفه تعريفه بالحارج فلا عيب في تعريف الكل بدون تعريف اجزائه
بل كسب موقعه للكل بصفته دون موقعها اي موقع الاوراء فبطل ما قلنا من ان ذلك الحارج لا يكون موقعه للمادة بل هو
مع غيره والتقدير صلاحه فان قلنا موقع الكل موقع للكل الذي هو المراد من الموقع للكل الذي هو ما تترتب عليه الكثرة في
الذي لان مع العلم على تصور الحارج وهو ان تصور حصوله ان تصور الكثرة الذي هو موقع الكل لا بد ان يكون
موقع الكل من اجزائه والا اي وان لم يكن موقع الكل من اجزائه لم يكن موقعه للكل بل يكون موقعه لبعضها اي بعض
ان موقعه للكل لو وجد ان يكون موقعه للكل ان من الاوراء انما بعضه وهو خلاف السبب عن السبب
ان بعضه خلاف السبب في اصطلاحهم او بعدم السبب على السبب لان من السبب ما يتركب من اقسام في الموضوعات
في السبب تركيب من اجزاء في المادة التي هي الحشبة والصورة المتألفة من اجزاء في الحشبة فان قيل كيف
ان بعضه موقعه للمادة الاولى ان بعضه السبب لان سبب كل شيء هو وجوده وان لم يكن موقعه للمادة الاولى
معها فان التركيب ينتفي بانفكاها وان لم يحقق في وجود التركيب كما ان السبب لان السبب لان الحارج السابق

معلوم

له اي لان الحارج السابق معلوم المركب على ما هو المعروف وهو يكون موقعه من اجزائه والسوف
الكل معدوم عند وجوده السابق في عدم السبب على السبب لان الحارج السابق في العلم بالموضوع
واما السبب فله ان يكون معلوم عن العلم بالمادة لان السوف هو موضوع العلم بالحارج من اجزائه
لزم احد الامور السبب ما عليه الشئ نفسه او عدم المعلول على العلم وحله ان يكون معلوم عن العلم
المادة لان الحارج بالموضوع ان كان عليه وجود الشئ في الحارج مطلقا سواء كان العلم بالمادة او باخصا صا لم يكن
واحد من اجزائه كما انه عليه نفسه ضروري كون كل واحد من اجزائه من احوالها الموقوفة في الحارج والافضل ان يكون
الكل موقعه للكل من اجزائه ومن احوالها نفس كل واحد من احوالها الموقوفة في الحارج وهو موقعه وان كان ان
كان الحارج بالموجود العلم بالمادة للموضوع في موضوع الشئ باسم احد الاوراء فيكون في موضوعه تحقيق تحقق الحارج
السابق ان يكون موقعه للحارج باخصا صا للكشف وما عداها من موضوعات الحارج فغير لازم لانه ان اردت وجود
الكل ما سوف عليه وجوده كان فسادا في عدم احوالها في نفسها وان اردت وجوده باسم السوف
بالاحاد لزم تراخي الاثر عن السبب العام او بعدم السبب على السبب فيما اذا تركب الشئ من اقسام
احد ما لا يورث الحارج من الحارج الحشبة والصورة المتألفة من احوالها الموقوفة في الحارج باسم ان
يوجد الحارج لزم اما تراخي الاثر عن السبب العام او تقدم السبب لان الموضوع للكل باسم ان
الاوراء والافضل لزم ان يكون هذا السبب الحارج السابق انما لا يمكن موقعه لان يكون موقعه للكل
الكل من الواجب ان يكون موقعه للشئ من اجزائه والامكن موقعه الى الكل بالصورة حكم الحارج الفاصل
فيما سلف من تعريفه بانه موقعه للمادة المركبة اذ لم يكن الشئ من اجزائه اسبق ان يكون موقعها وان كان
الى جوابه ثم ادعاه منها مقرونا بدعوى الضرورة موريدا على من كلام السبب الذي هو السبب من جميع
دكره في كشف بطلانه لان ما هو اخص من بطلان الشئ الاوراء هو ان يكون موقع الكل موقع بعضه او اية
فقط كما قالوا لان موضوع الكل لا بد ان يكون موضوع بعضه او اية والسبب صريح في كتاب الاثار ان قابلية العلم
للشئ الذي له علمه معلوم للمادة ان العلم بالموضوع للمادة الحارج والصورة اما على التصور وحده او على التصور
والحارج معا مثال الاوراء الحارج الذي هو علمه بصور السبب ومن مآذنه والادراك على بعض الاوراء كما هو في
الكتاب الحوي المفارق الذي هو علمه بصور الحوي ومادة معا والادراك على جميع الاوراء في الموضوعات على
السوفين انما هي المادة بالعلم بمادة بالعلم بمادة بالعلم بمادة بالعلم بمادة بالعلم بمادة بالعلم بمادة بالعلم بمادة
فكونه لا يكون عليه كبره وان دكرنا ان السوف هو وجوده وان كان العلم بالمادة على السوفين سواء كانت
على جميع العلم المعمور في الحارج والصورة او على بعض العلم المعمور في الحارج والصورة على الجمع والتركيب من احوالها الموقوفة
فالمادة الموضوع

